جامعة 08 ماي 1945

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن غير التقليدي وكفاءة استجابة الدول

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات امنية

إعداد الطلبة:

بلخيري كريم

حدادي ناصر

إشراف الاستاذ:

حميداني سليم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
جمال منصر	أستاذ محاضر	قالمة	رئيسا
سليم حميداني	أستاذ مساعد	قالمة	مشرفا ومقررا
سليم قسوم	أستاذ مساعد	قالمة	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي 1436هـ-1437هـ/ 2015م-2016م

شكر وتقدير

إلى الذين مهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث، إلى كل من قدّم لنا المساعدة والتسهيلات، والأفكار والمعلومات، والنصائح والتوجيهات، من أساتذة أفاضل، زملاء وإداريين، إلى أعضاء المناقشة كل الشكر والتّقدير.

شكرا

كما نتقدّم بالشكر الخاص إلى من صحّ فيه قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"إن الحوت في البحر، والطير في السماء لَيُصَلُّونَ على معلّم الناس الخير"**، إلى الأستاذ المشرف "حميداني سليم" على مجهوده وعمله المتفاني، جزيل الشكر والاحترام.

الإهداء

إلى الوالـديتن الكريمين عرفانا، محبّة وتقديــرا

إلى جميـع أفراد الأسرة الكريــمة

إلى كل الأصدقاء والزملاء ورفقاء الدّرب

إلى كل طلبة وطالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية

-قالمة-

كريم ناصر

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول:

في فهم البيئة الأمنية الدولية

➢ **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة

- **المطلب الأول**: في فهم الدولة
- **المطلب الثاني**: المرجعية النظرية لأصل نشأة الدولة
- **المطلب الثالث**: أشكال الدول

➢ **المبحث الثاني**: الإطار المفاهيمي للأمن في العلاقات الدولية

- **المطلب الأول**:مفهوم الأمن في العلاقات الدولية
- **المطلب الثاني**: خصائص الأمن
- **المطلب الثالث**: أبعاد ومستويات الأمن

➢ **المبحث الثالث**: مقاربات إشكالية مفهوم الأمن ضمن منظورات العلاقات الدولية

- **المطلب الأول**: مقاربات المنظار الوضعي في تفسير الحالة الأمنية
- **المطلب الثاني**: النظرية البنائية في التعامل مع مفهوم الأمن
- **المطلب الثالث**: المنظار ما بعد الوضعي والتحول في مفهوم الأمن

الفصل الثاني

الدولة في ظل التهديد: دراسة في البيئة الأمنية الجديدة

➢ **المبحث الأول**: التهديدات التماثلية في واقع العلاقات الدولية ومخاطر انحصار السّيادة الدولية

- **المطلب الأول** :سيادة الدول في أنماط المشروطية
- **المطلب الثاني** :التدخل بالواجهة الإنسانية في الواقع الدولي: مسؤولية الحماية

➢ **المبحث الثاني**: الدولة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية واحتمالات الفشل الدولاتي

- **المطلب الأول**: في فهم التهديدات اللاتماثلية
- **المطلب الثاني**: الفشل الدولاتي في واقع العلاقات الدولية
- **المطلب الثالث**: كفاءة الحدود السياسية في التعامل مع أنماط التهديدات الجديدة

➢ **المبحث الثالث**: المفاعيل السلبية لليبرالية الغربية على الأمن القومي للدول

- **المطلب الأول**: التهديد الوجودي للدول
- **المطلب الثاني** :هشاشة الاقتصاديات الوطنية في ظل الاقتصاد التنافسي
- **المطلب الثالث**: الانعكاسات القيمية السلبية على الدول

الفصل الثالث:

الدولة في مواجهة التهديد: مقاربة الأمن الإنساني

- **المبحث الأول**: مقاربة الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم والبناءات
  - **المطلب الأول**: مدلولات مقاربة الأمن الإنساني
  - **المطلب الثاني**: توظيفات مقاربة الأمن الإنساني
- **المبحث الثاني**:الأمن الإنساني في معالجة مخرجات الفشل الدولاتي
  - **المطلب الأول**: مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية
  - **المطلب الثاني**: جهود تحقيق التنمية ومواجهة التغير المناخي
- **المبحث الثالث**: الدولة والتهديد: الأنماط المستقبلية البديلة
  - **المطلب** الأول: الدولة والاندماج في الثورة التكنولوجية
  - **المطلب الثاني**: سيادة الدول وسيناريوهات المستقبل

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

قائمة المختصرات

NTS .....Non Traditional Security

TS.....Traditional Security

CSS .....Critical Security Studies

NSAs .....Non State Actors

MACs.....Most Advanced Countries

NICs.....Newly industrialized countries

LDCs.....Least Developed Countries

NRSSs.....New Realism Security Studies

SCP..... Social Critical Paradigm

FMI.....Fond Monetary international

R2P .....Responsibility to Protect

VNSAs.....Violent Non-State Actors

NATO .....Organization Treaty North Atlantic

TNFs.....Transnational Firms

WPM.....World Pre-manufacturing

WPM.....World Post Manufacturing

MNCs.....Multinational Corporations

IDC.....Interdependence Complex

مقدمة

مقدمـة:

لقد انعكست التغيرات الهيكلية Structural والنظامية Systemic، التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، على الدوائر السياسية والأكاديمية، من خلال زيادة استخدام مفهوم الأمن غير التقليدي Non Traditional Security (NTS)، في مقابل مفهوم الأمن التقليدي Traditional Security، الذي أطّر التفاعلات بين الدول منذ اتفاقيات واستفاليا Westphalia 1648م، كنتاج لمجموعة من القضايا التي طرحتها البيئة الأمنية الدولية الجديدة، كالبيئة والصحة والإرهاب والجريمة والهجرة، والتي تجاوزت الأطر التعريفية للأمن التقليدي، بما استلزم ضرورة توسيع الأجندة البحثية لحقل الدراسات المنية، إلى ما يوسم بدراسات الأمن النّقدي (CSS) Critical Security Studies، ليشمل هذه القضايا والمواضيع، والتي يشار إليها كتهديدات Threats ومخاطر Risks ضمن مقاربة الأمن الإنساني Human Security.

01- أهمية الموضوع

يعدّ موضوع الأمن التقليدي وكفاءة استجابة الدول، موضوعا يجمع في أطره بين شقّين:

- **الشقّ النّظري:**

حيث حدث انتقال من مفهوم الأمن التقليدي (TS) المبني على محورية الأمن الدولاتي في السياسة الدولية، والمرتكز على القوّة المادية في تحقيق الأمن، استنادا إلى القراءة الإستراتيجية العسكرية للتهديد، إلى مفهوم الأمن غير التقليدي (NTS)، المبني على تعدّدية الفواعل في حركيات تفاعل السياسة العالمية، والذي أطّر مجموعة من الرهانات أمام الدول، ضمن مسارها للتّكيّف مع البيئة الأمنية الجديدة، المتّسمة بكثافة وتعقيد الأحداث.

- **الشقّ العملي:**

يبرز من خلال توظيفات الدول للأطر النظرية الجديدة، ضمن مساعيها لتطوير كفاءاتها الأدائية للاستجابة لجملة الرهانات والتحدّيات التي فرضتها البيئة الدولية الراهنة، التي يقودها الفواعل الجديدة من غير الدول Non State Actors (NSA).

تجعل هذه المتغيرات من موضوع الأمن غير التقليدي مستجدّا، متّجها لأن يطغى على أجندة الدراسات السياسية الأكاديمية، ويحظى بالدرجة الأولى في سلّم ترتيب أولويات الدول في أجنداتها السياسية، يضاف لذلك في هذا السياق؛ سعي هذه الدراسة إلى تفكيك العلاقة التفاعلية بين متغيّري الأمن غير التقليدي من جهة، وكفاءة استجابة الدول من جهة أخرى، وعليه فهي تسعى إلى الكشف عن حقيقة الرهانات التي تفرضها بيئة ما بعد الحرب الباردة، في إطار الأمن غير التقليدي، ومدى فعالية استجابة الدول للتّكيف مع متغيرات هذه البيئة.

02- أسباب اختيار الموضوع

يمكن بلورة جملة الأسباب والدوافع الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع في محورين أساسيين:

- **الأسباب الذاتية:**

تشمل جملة الأسباب المقترنة بالرغبة البحثية، ضمن إطار قرب الموضوع من الميول البحثية الخاصة، وهو ما خلق استعدادا معرفيا، ودافعا قويا لتقصّي الأطر العامة والعميقة للموضوع، مضافا لها ارتباط الموضوع المباشر بحقل العلاقات الدولية، لاسيما الجانب النظري منه، ما يعكس التوجه الشخصي نحو السعي إلى تقديم عمل أكاديمي متخصّص متّصل بالدراسات الأمنية، يمكن الاستعانة به والاستفادة منه مستقبلا.

- **الأسباب الموضوعية:**

تقترن هذه الأسباب بالموضوع في حدّ ذاته، والتي تجلّت تعبيراتها في أهمية الدراسة من خلال أنّ:

- موضوع الأمن غير التقليدي أصبح يحتلّ صدارة الاهتمامات البحثية الأكاديمية، في مجال الدراسات الأمنية والسياسية؛

- السعي نحو فكّ الغموض واللّبس حول الموضوع، الذي رغم المساعي البحثية في هذا الإطار، إلاّ انه لا زال يتّسم بدرجة عالية من عدم الوضوح سواء داخل الدوائر الأكاديمية أو خارجها؛

- الحداثة النسبية لموضوع الأمن غير التقليدي، والقضايا التي يطرحها في ظلّ حركيات السياسة العالمية المكثّفة والديناميكية؛

– قلّة الدراسات والكتابات العربية التي عنيت بهذا الموضوع، على الرغم من أن أوضاع البيئة العربية تدفع أكثر نحو الاهتمام بهذا الجانب من الدراسات؛

– السعي نحو بناء علاقة تفكيكية بين متغيرات النسق الدولي في بعده الأمني، الذي صاحب نهاية الحرب الباردة، ومساعي الدول للتكيّف مع هذه المتغيرات عبر عمليات ومسارات تحديث الأداءات الأمنية الوطنية، للاستجابة لرهانات وتحدّيات البيئة الدولية الراهنة.

03– حدود الدراسة

- **الحدود العلمية:**

تقترن الحدود العلمية بطبيعة الأمن والدولة، من خلال محاولة التأصيل النظري والضبط المفاهيمي، المستند إلى مجموعة الأطر المفاهيمية المرتبطة بالأمن والدولة كقيم مجرّدة، وتوظيفاتهما استعانة بنظريات العلاقات الدولية، التي سعت إلى تفسير وبناء أطر نظرية متماسكة تبحث في دلالة المفهومين، وكذا سعيها لفكّ العلاقة التفاعلية بين الدولة والأمن، والتهديدات الناتجة والمهدّدة لهذه العلاقة.

- **الحدود المكانية:**

يمثل موضوع الأمن غير التقليدي والتهديدات المرتبطة به، موضوعا من الصعب الإحاطة به ضمن نطاق جغرافي محدّد، وذلك تبعا لكثافة وتسارع الأحداث الدولية، التي جعلت من التهديدات الأمنية تتّسم بالشمولية والكونية، بما يتجاوز الأطر الجغرافية السياسية للدولة الواحدة، غير أن هذه الدراسة سعت إلى الإلمام بمختلف حيثيات الموضوع، عبر جملة الإسقاطات النظرية على مجموعة من الحالات في مناطق مختلفة من العالم، مع تركيزها على مناطق العالم الثالث وبصفة أكثر تحديدا على واقع البيئة العربية.

- **الحدود الزمنية:**

يمثل الإطار الزمني أحد القرائن المهمّة، في فهم وإدراك التنافسات الأمنية بين الدول، حيث يبرز واقع العلاقات الدولية الأمنية أنه كلما تقدّم الزمن نحو المستقبل، كلما زاد تفعيل منطق التنافس الأمني باعتباره قيمة نسبية، غير أن هذه الدراسة تركز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث شهد حقل الدراسات الأمنية ضمن هذه الفترة

تحولات عميقة، ناتجة عن القضايا والمواضيع الجديدة التي فرضت توسيع أطره النظرية والمفاهيمية، مضافا لها التغير الذي لحق بمفهوم التهديد انتقالا من القوّة العسكرية والمصدر الخارجي، إلى تعدّدية أنماط ومصادر التهديد.

04- إشكالية الدراسة

تتمحور المشكلة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لمناقشتها، في فهم الأطر العلائقية بين الأمن غير التقليدي والتهديدات المرتبطة به، التي أفرزتها البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، ضمن سياق حركيات ومسارات التفاعل في السياسة الدولية من جهة، ومدى قدرة وإمكانية الدول على التكيف مع هذه البيئة، عبر طرح مسألة كفاءة الاستجابة في مواجهة التهديدات من جهة أخرى.

تواكب هذه الأطر العلائقية مسعى الإجابة على الإشكالية التالية:

- هل تجسّد التهديدات المواكبة لفترة ما بعد الحرب الباردة، والمرفقة بدرجة عالية من التهويل الإعلامي والأكاديمي، إطارا مناسبا لفهم واقع العلاقات الأمنية الدولية من جهة، وقدرة الدول على تحقيق كفاءة في الاستجابة لمواجهة هذه التهديدات من جهة أخرى؟

05- الأسئلة الفرعية

تندرج تحت هذه الإشكالية المركزية، ضمن مسار تغطيتها على مستوى التحليل المقدّم للموضوع، مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ كيف عالجت التصورات النظرية والمفاهيمية علاقة الدولة بالأمن، في إطار السعي نحو فهم البيئة الأمنية الدولية؟
- ❖ ما هي المتغيرات التي توفرها البيئة الأمنية في واقع العلاقات الدولية، والتي تدفع نحو استفحال تهديدات جديدة في مواجهة الدولة؟
- ❖ ما مدى كفاءة الدول في الاستجابة لمختلف أطر التهديد الجديدة، بناء على مقاربة الأمن الإنساني؟

06- فرضيات الدراسة

اقتضت دراسة هذه الإشكالية الرئيسية الاستناد إلى الفرضيات التالية:

- ❖ يؤدّي التهديد دورا وظيفيا إيجابيا في الدفع نحو إعلاء مصالح الدول، بالانسجام مع حالة التهويل الإعلامي والتناول الأكاديمي المرافقة.
- ❖ يتناسب الميل لزيادة التسلّح والإنفاق العسكري، مع حالة الاقتناع الشعبي بجدية التهديدات الخارجية التي تتعرّض لها الدولة.
- ❖ تتراجع الاعتبارات القانونية والحقوق الفردية، في ظلّ الحرص على ضمان أكبر قدر من أمن الدول.

07- المقاربة المنهجية

دفعت طبيعة الموضوع المعالج ضمن هذه الدراسة، الاعتماد على المناهج التالية:

- الاعتماد على الدراسة التاريخية؛ من خلال مسعى الدراسة إلى تقديم تأصيل نظري ومفاهيمي للدولة والأمن، وتتبع المسار التاريخي لتطورهما عبر فترات تاريخية مختلفة، استنادا إلى رؤية نقدية لهذا الامتداد التاريخي.
- الاعتماد على مقترب المسح النظري الشامل، من خلال الاعتماد على منهجية تكاملية ومركّبة وصفية وتفسيرية، تهدف إلى إيجاد إطار شامل للتحليل بغية التعرف على التحولات في بنية البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتداعيات التهديدات الأمنية المرتبطة بها على الأمن القومي للدول.
- الاعتماد على المنهج المقارن، وذلك من خلال إجراء مقارنة ضمنية لمفهوم الأمن، عبر منظارات العلاقات الدولية، انطلاقا من مفهوم الأمن ضمن المقاربات الوضعية Positivism Approaches، ثمّ حالة الانتقال والتحول السوسيولوجي الذي عرفه المفهوم ضمن المقاربات ما بعد الوضعية-Post Positivism Approaches.

08- التقسيم الهيكلي للدراسة:

جاءت دراسة هذا الموضوع مقسمة على ثلاثة فصول:

- ركز **الفصل الأول** على فهم البيئة الأمنية الدولية، من خلال ضبط الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع، وذلك عبر ثلاثة مباحث، تتبع المبحث الأول أصل قيام الدولة وأساس السلطة فيها، عبر ضبط دلالة مفهوم الدولة وجملة النظريات المفسرة لأصل قيامها، وكذا عرض التصنيفات المختلفة المقدّمة لتوصيف أشكال الدول، في حين اتجه المبحث الثاني نحو ضبط الخارطة المفاهيمية للأمن كقيمة مجرّدة، انطلاقا من إيتيمولوجية المفهوم واستخداماته، وصولا إلى جملة الأبعاد والخصائص المشكلة والمميزة للمفهوم، أما المبحث الثالث فقد اتجه إلى دراسة إشكالية مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، انطلاقا من المقاربات التقليدية للأمن التي سادة فترة الحرب الباردة، إلى تصورات الطرح النقدي للأمن فترة ما بعد الحرب الباردة.

- يتجه **الفصل الثاني** من هذه الدراسة، نحو رصد وتشخيص مختلف أطر التهديد التي تواجه الدولة، ضمن إطار البيئة الأمنية الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، حيث انتظمت الدراسة ضمنه في ثلاثة مباحث، حيث يركز الأول على دراسة التهديدات التماثلية دولاتية المصدر التي تعكس طبيعة العلاقة التي تؤطر تفاعلات الدول الكبرى مع الدول الضعيفة من العالم، سواء في إطار المشروطية السياسية والاقتصادية؛ أو من خلال عمليات التدخل الخارجي بالواجهة الإنسانية، وأثر ذلك على سيادة الدول، ضمن نفس المسار يتجه المبحث الثاني إلى تشخيص مختلف اطر التهديد اللاتماثلي، التي وسمت بيئة الأمن الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال الوقوف على ظاهرة الفشل الدولاتي في واقع العلاقات الدولية، وطرح مسألة كفاءة الحدود السياسية في التعامل مع أنماط التهديدات اللاتماثلية من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة و القرصنة وغيرها من الأنماط، أما المبحث الثالث فيكشف عن الآثار السلبية لليبرالية الغربية على الأمن القومي للدول، الاقتصادية والثقافية والدفع بها نحو التبعية وتكريس أطر الهيمنة عليها، مضافا لها تهديدات زوال الدول عبر موجة النزاعات الداخلية الإثنية والعرقية.

- يسعى **الفصل الثالث** ضمن هذا السياق؛ دراسة كفاءة استجابة الدولة في مواجهة التهديدات، ضمن مساعيها للتكيف مع متغيرات البيئة الأمنية الدولية الجديدة، استنادا إلى مقاربة الأمن الإنساني كآلية وإطار نظري جديد وشامل للتعامل مع الأنماط التهديد المستجدّة، حيث انتظمت الدراسة ضمنه عبر ثلاثة مباحث، ركز الأول على ضبط البناءات المفاهيمية لمدلول مقاربة الأمن الإنساني ومختلف توظيفات المقاربة، في حين تتبع المبحث

الثاني كيفية معالجة مخرجات الفشل الدولاتي بناء على مقاربة الأمن الإنساني، والمتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية عبر دراسة ميدانية للظاهرتين، مضافا لذلك تقصي جهود الدول لتحقيق التنمية في ظل تهديدات التغير المناخي والأزمات الاقتصادية، أما المبحث الثالث فقد اتجه إلى دراسة الآفاق المستقبلية البديلة للدولة في مواجهة التهديدات عبر مساعيها للانخراط في الثورة التكنولوجية وخاطر ذلك على سيادة الدول خاصة الضعيفة منها، وكذا الآفاق البديلة للسيادة الوطنية عبر جملة السيناريوهات الممكنة والمحتملة.

09– الأدبيات السابقة:

يعدّ موضوع الأمن غير التقليدي؛ أحد أبرز المواضيع التي جذبت اهتمام الباحثين، ومراكز البحث وحتى الدوائر السياسية، وبذلك فقد تعدّدت الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، وقد كان من أبرز الدراسات العربية والغربية التي أسّست للموضوع:

أولا:الدراسات العربية:

01– الكتب:

– مُحَمَّد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي،** (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012).

عالج الكاتب موضوع الأمن غير التقليدي ضمن هذا الكتاب، بناء على تقسيم أبعاد الأمن الإنساني التي وردت في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994م الصادر عن الأمم المتحدة، حيث انطلق من تحديد الخارطة المضامينية لمفهوم الأمن، ضمن الطروحات التقليدية " الأمن الوطني " وجملة استخداماته، ثمّ بعد ذلك التطرق إلى الأمن غير التقليدي عبر ضبط بناءاته المعرفية ودلالاته المفاهيمية، وسياقاته التطورية وجملة الدوافع التي أدّت إلى بروزه، مرور بتوصيف قطاعات الأمن غير التقليدي المتمثلة في الأمن الصحي؛ والبيئي؛ والسياسي؛ والمجتمعي والقانوني؛ والثقافي؛ والشخصي، كما يعرض في نهاية الكتاب دراسة تشخيصية لمختلف أطر التهديد الموجهة إلى الأمن غير التقليدي، مع ذكر أساليب وإستراتيجيات المواجهة.

– خديجة مُحَمَّد أمين عرفة، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،** (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).

تعرض الكاتبة ضمن هذا الكتاب دراسة تفصيلية للأمن الإنساني، انطلاقا من تطور مفهوم الأمن في سياقات ما بعد الحرب الباردة، ثمّ عرّجت على الإطار المفاهيمي والتاريخي لظهور وتطور الأمن الإنساني، عبر ضبط خارطته المضامينية ومقوماته الفكرية، كما قدمت مختلف توظيفات المفهوم في إطار رؤى الدول والمنظمات الدولية، مرفقة بإسقاط نظري على واقع البيئة العربية، لتعرض في نهاية الكتاب رؤية مستقبلية لمفهوم الأمن الإنساني، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الواقع العربي.

02– الدوريات:

– ملحق التحولات الإستراتيجية، **الأمن غير التقليدي: اتجاهات " موازية " للأمن في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.

يعرض هذا الملحق التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية، كالجريمة المنظمة والأمن الإنساني في المنطقة العربية، وكذا أمن الموارد وآثاره الإستراتيجية على الدول العربية، وكذا حركيات الهجرة ومشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية، مضافا لها إشكاليات التعاون الإقليمي في مجالات الأمن غير التقليدي بين الدول العربية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

01– الكتب:

– Paul D. Williams, **Security Studies An Introduction** (London, Routledge, 2008).

يعدّ هذا الكتاب دراسة جماعية؛ ضمت عديد المقالات التي ارتبطت بنظرية العلاقات الدولية، قسّم على خمسة أجزاء يعرض الجزء الأول جملة مقاربات نظرية العلاقات الدولية، الوضعية وما بعد الوضعية بداية بالواقعية إلى غاية النظريات السوسيولوجية للسياسة الدولية، ويعرض الجزء الثاني من الكتاب مركزية مفهوم الأمن ضمن النقاشات النظرية، انطلاقا من المعضلة الأمنية وصولا إلى الإرهاب، أما الجزء الثالث فيقدم مختلف مستويات التحليل الأمني المستخدمة في عالم السياسة من المستوى الدولي إلى الإقليمي إلى العالمي، أما في الجزء الرابع فقد قدم دراسة حول

القضايا التي طبعت الأمن العالمي من تجارة السلاح إلى الأمن الطاقوي، في حين طرح الجزء الخامس من الكتاب جملة النقاشات التي طبعت حقل الدراسات الأمنية حول مستقبل الأمن.

- Barry Buzan and Lene Hansen, **International Security : The Transition to The Post-Cold War Security Agenda**, Vol 02, (London, SAGE publications, 2007).

يعدّ هذا الكتاب واحدا من بين خمسة كتب، لكاتبيها باري بوزان Barry Buzanولين هانسن Lene Hansen، حيث يمكن اعتبارها أساسا ومرجعية أصيلة لحقل الدراسات الأمنية، جمع هذا الجزء من السلسلة عددا من المقالات الأمنية، والتي عنيت أكثر بدراسة التحولات والتغيرات التي شهدتها بيئة الأمن الدولي، لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهي مقالات تصبّ معظمها في الاتجاه ما بعد الوضعي للعلاقات الدولية، وبصفة أكثر تحديدا في الاتجاه النقدي للدراسات الأمنية.

02: المقالات

- Keith Krause, Critical Theory and Security Studies (Geneva, Graduate institute International Studies, YCISS, Occasional paper N° 33, 18/ 04/ 1996).

عالج كروز Keith Krause ضمن هذا المقال النظرية النقدية، أولا كنظرية للعلاقات الدولية عبر التطرق إلى مختلف مقاربات النظرية، كما قدّم دراسة عرض فيها مراجعات للنقاشات النظرية بناء على استبصارات النظرية النقدية، ليصل بذلك إلى تقديم رؤية أخرى لأجندة البحث داخل حقل الدراسات الأمنية استنادا إلى دراسات الأمن النقدي، على اعتبار أنها الأجدر والأقدر على تفسير تغيرات الواقع الدولي.

- Stephan M Walt, The Renaissance of Security Studies, International Studies Quarterly, Vol 35, N°2, (Jun 1996).

يقدم ستيفن ولت Stephan M Walt ضمن هذا المقال فحصا لحقل الدراسات الأمنية ، مع تركيزه على مختلف مراحل تطور الحقل، مع الوقوف على بعض الدراسات الاستقصائية والسياسية، التي يعتقد أنها ستقود

إدارة الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية في السنوات القليلة القادمة، كما قدم في المقال دراسة ضمن فيها بعض القضايا التي وسمت عالم الحرب الباردة، والتحول الذي صاحب نهاية تلك الحرب عبر المزاوجة بين حقلي الدراسات الأمنية والدراسات الاجتماعية، بما يمكن أن يعتبر تعديلا لموقفه الأكاديمي، غير أن ذلك لا ينفي في اعتقاده أن الأمن القومي سيبقى أحد المشاكل المؤطرة لعلاقات الدول ببعضها، هذا ويؤكد في الأخير أن حقل الدراسات الأمنية يشهد نهضة تطورية مهمة ضمن حقل العلاقات الدولية.

- Helga Haftendorn, The Security Puzzele : Theory- Bulding and Disipline- Bulding in International Security, International Studies Quarterly, Vol 35, N° 01, (Mar 1991).

قدمت عالمة السياسة الألمانية هيلغا هفتندورن Helga Haftendorn، في مقالتها هذه طرحا أكثر توسعا للأمن التقليدي، حيث وضعت ضمن هذا المقال جملة من المواضيع التي يجب إدراجها في حقل الدراسات الأمنية، لأنها تعتقد أن التصورات الكانطية والغروشيوسية والهوبزية للأمن لم تعد قادرة على إعطاء تفسيرات واضحة ومقنعة، يمكن الاستناد إليها لفهم الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، هذا وتعتبر هذه المحاولة التوسيعية لمجال الدراسات الأمنية حسب هيلغا Helga انعكاسا طبيعيا لمسايرة الواقع الدولي الذي ينزع نحو الأمن العالمي أكثر منه إلى الأمن الدولي على خلفية بناء المؤسسات والقواعد وغيرها من المتغيرات التي تنحوا في هذا الاتجاه.

يمكن الإشارة في هذا السياق؛ أن هاتين المقالتين الأخيرتين قد قادتا النقاش النظري داخل المنظار الأمني الواقعي، ففي الوقت الذي دافع فيه ستيفن ولت Stephan Walt على الطرح التقليدي للأمن، المبني على محورية الأمن الدولاتي والقوة العسكرية، على اعتبار أن كل محاولة توسيعية لحقل الدراسات الأمنية ستهدّد تماسك وهوية الحقل المعرفية، دعت هيلغا Helga إلى ضرورة توسيع الحقل وبناء منظار أمني جديد.

الفصل الأول:

في فهم البيئة الأمنية الدولية

تمهيـــــــــد

تعدّ العلاقة التّفاعلية بين الدّولة والأمن النّاتجة عن حركيّات السياسة العالمية، من المواضيع التي أصبحت تستحوذ على هامش كبير من الاهتمام والنقاش في الدوائر السياسية والأكاديمية، خاصة مع نهاية الحرب الباردة وحالة الانتقال التي شهدها حقل الدراسات الأمنية، من خلال توسيع أجندته البحثية بما يوسم بدراسات الأمن غير التقليدي، عبر ضمّ مجموعة من المواضيع التي تعدّدت مضامينها الأطر التعريفية لمفهوم الأمن، وهو ما يستدعي ضرورة الوقوف على مختلف السياقات النظرية والمفهوماتية التي سعت إلى دراسة هذين المفهومين.

تأسيسا لذلك سيتمّ التركيز ضمن هذا الفصل على دراسة الدولة والأمن من خلال ثلاثة مباحث:

– يقدم **المبحث الأول** دراسة تأصيلية مفاهيمية ونظرية للدولة، عبر إلقاء الضوء على المعاني والدلالات الاشتقاقية لمفهوم الدولة، وكذا الأطر النظرية التي سعت إلى البحث في أصل نشأة الدولة وأساس السلطة فيها، مضافا لها مختلف معايير التصنيف التي درجت ضمن سياق تقسيم الدول، وهو ما يسعى المبحث الأول للإحاطة به.

– ضمن نفس المسار يسعى **المبحث الثّاني** إلى تقديم دراسة لمفهوم الأمن كقيمة مجرّدة، انطلاقا من البحث في الدّلالة اللّغوية للمفهوم إلى استخداماته على صعيدي الفكر والممارسة، مرورا بذكر الأبعاد والخصائص المميزة للمفهوم والمستويات المشكّلة له، ضمن قالب مفاهيميّ متماسك ومتكامل.

– سيتم التّطرق في **المبحث الثالث** إلى إشكالية الأمن ضمن منظورات العلاقات الدولية، التي استفادت من مرونة المفهوم، لتأسيس مقاربات نظرية بهدف استبصار تحولات البيئة الدولية، والتي انقسمت إلى اتجاهين رئيسين؛ قدّم الأول قراءة سياسية عسكرية للمفهوم عبر التّركيز على محورية الأمن الدولاتي، في حين اتجه الثاني إلى التركيز على المسائل غير ذات الطّابع العسكري، وهو ما استلزم مراجعة الأطر النظرية التقليدية لتوسيع الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية نحو الأمن غير التقليدي، من زاوية أخرى ركّزت البنائية على مجموعة من المتغيّرات؛ من قبيل الهوية والأفكار والثقافة وأثرها على بنية الأمن الدولي، وكذا أدوارها في تشكيل المصالح وبناء الإدراكات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة

يعدّ موضوع الدولة – القومية/ الوطنية– باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في المنظومة العالمية، من المواضيع التي شهدت زخما أكاديميا كبيرا، فهي وعلى مرّ أربعة قرون تضطلع بعديد الأدوار الهامّة في حياة الفرد والجماعة، على اختلاف نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينزع هذا الدّور للزّيادة أكثر في الوقت الرّاهن، خاصة في مجالات التّخطيط والتّوجيه واحتكار العنف المادّي، ولأجل فهم هذا الموضوع يركّز هذا المبحث على دراسة ماهية الدولة من خلال العودة إلى الاشتقاقات اللّغوية للمصطلح، وكذا البحث في الأطر النظرية المفسّرة لقيام الدولة وأساس السّلطة فيها، مضافا لها جملة المعايير التي سعت إلى تصنيف الدول ووضع خطوط التّمايز بينها.

المطلب الأول: في فهم الدولة

يمثل عنصر المفهوم في أي دراسة عاملا مهمّا ومحوريّا، لأجل استبيان الصّلة بين العنصر الثّابت والمتغير في تحليل وفكّ الارتباطات والتفاعلات، وحجم الغموض في موضوع الدراسة، حيث أنّ مصطلح الدولة state ينحدر من أصل لاتيني مشتق من stare، وتعني أن يقوم، وعلى وجه الخصوص مشتق من status، بمعنى موقف أو وضع أو ظرف؛ وهي تنطبق على شيء ما يكون قد تمّ تأسيسه، ويدرك على أنّه ثابت ودائم في وضعية معيّنة[1]، وقد أخذت مدلولها السياسي في العصر الروماني عبر استخدامها في شبه جملة status civitatis،وتعني وضعية المواطنة، وstatus regni وتعني وضعية أو مكانة الحاكم، وهي معاني تشير في مجملها إلى وضعية أو حالة الجمهورية létat de la république .[2]

هذا ويستخدم مصطلح état في اللغة الفرنسية، والمشتق من اللغة الفرنسية القديمة éstat، التي استخدمت على نقيض كلمة لويس الرابع عشرEtat، والتي تكتب بحرف E كبير، وهي تشير إلى المهنة أو اللقب أو الموقع في الحياة، كما تستخدم في اللغة الانجليزية state، ومنها اشتقاقات أخرى على غرار static، أي ثابت أو جامد وstately أي فخامة، ونجد الاشتقاق يقع في باقي اللغات اللاتينية الأخرى على منوال الإيطالية lo

(1)- أندرو قنسنت، **نظريات الدولة**، تر: أبو شهيوة محمد خلف، ط2، (ليبيا، دار الرواد، 2001)، ص: 34.
(2)- أحمد غزال، **أثر العولمة على الدولة القومية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص: 36.

stato،والاسبانية estado، وكذا في اللّغات الحيّة في مقدّمتها الألمانية staat، وهي تشير في مجملها إلى دلالات ملكيّة الأرض وملكية المولد والسّلطة والحكم.[1]

يشير مصطلح الدّولة في اللغة العربية إلى ما يفيد نقيض المعنى المشار إليه أعلاه، حيث تتجلّى في معنى السّلطة والغلبة في فترة الانحطاط التي تلت انهيار الخلافة الإسلامية وتفكّكها[2]، وإذا عدنا إلى أصل الدولة في اللغة العربية، فإنّه يمكن الرّجوع إلى ما قاله ابن فارس من أن الدّال والواو واللّام أصلان، أحدهما يدل على تحوّل الشيء من مكان لآخر، و الثاني يدل على الضّعف والاسترخاء، والدَّولة والدُّولة لغتان، فالدُّولة في المال والدَّولة في الحرب، وفي الصِّحاح في اللغة الدُّولة والدُّولة لغتان، بمعنى وأدالنا الله من عدوّنا من الدُّولة، والإدالة من الغلبة، ويقال: اللهمّ أدِلني من فلان وانصرني عليه، وتداولته الأيدي أي أخذته هذه مرّة وهذه مرّة.[3]

إن ما سبق ذكره يتّصل بالتّوظيف اللّغوي ودلالة المعنى، ويمكن في إطار موازي الإشارة إلى المعنى الاصطلاحي للدّولة، حيث تعدّدت التّعاريف المقدّمة للدّولة عبر محاولتها إضفاء الدّقة على المفهوم.

يعرف الفقيه الفرنسي كار دو مالبرغ Carre de Mallberg الدولة على أنها: مجموعة من الأفراد تستقّر على إقليم معيّن تحت تنظيم خاص، يعطى جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتّع بالأمر والإكراه، وهو بذلك يربط وجود الدّولة بوجود جماعة أفراد مستقرة في إقليم جغرافي محدّد، وتخضع لسلطة عليا تكون معيّة من طرف هذه الجماعة تتمتع بالأمر والإكراه، أي لها الحق في إصدار القانون ولها الحق في احتكار العنف المادي.

يعرفها الفقيه الانجليزي هانستلي hinsley على أنها: مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة[4]، ما يجعل من الدولة مؤسّسة سياسية، يربط قيّامها بهيكل تنظيمي سياسي، يحدث فيه ارتباط الأفراد من خلال تنظيمات وهيئات تنظيمية كالأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني، تعمل كواسطة بين الشعب والدولة.

---

[1]- أندرو قنسنت، المرجع السابق، ص ص: 35،36.

[2]- السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحدّيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، ص: 21.

[3]- إبراهيم خليل عليان، **الدولة الدينية والدولة المدنية**، (ورقة بحث مقدّمة لمؤتمر بيت المقدس الثالث، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين)، ص:10، مقال الكتروني اطلع عليه يوم 2016/02/03م متوفر على الرابط التالي:
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/ibrahimElaian/r4_ibrahimElaian.pdf

[4]- نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية** ط2، (الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص:14.

في اتجاه آخر يعرّف ماكس فيبر Max Weber الدولة بأنها: المشروع السياسي ذو السمات الدستورية[1]، من خلال اعتبارها مشروعا سياسيا، تنطلق من المجتمع ولا تقبل المنافسة على سلطتها، كما أنها تحتكر العنف المادي المشروع باعتباره ضرورة ضدّ التدهور الذي يهدّد بالفوضى، على أن تكون ذات سمات دستورية عبر النّظر إلى الدستور أنه الضابط والمنظّم للحياة داخل الدولة.

نال مفهوم الدولة قسطا وافرا من الاهتمام في الأدبيات الغربية، ويمكن تلمّس هذا الاهتمام أيضا في الكتابات السّياسية العربيّة، عبر استعراض جملة من التّعريفات في هذا الشّأن:

يرى محسن خليل أنّ الدّولة هي: جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدّوام والاستقرار، إقليم جغرافي معيّن وتخضع في إدارة شؤونها لسلطة سياسيّة، تستقلّ في أساسها عن أشخاص من يمارسونها[2]، وعليه فوجود الدّولة مربط بوجود جماعة السّكان، المستقرّة في إقليم معيّن ومحدّد جغرافيّا بصفة دائمة، وعليه تخرج عن نطاقها الجماعات المتنقّلة، هذه الجماعة تخضع في تسيير شؤونها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لسلطة سياسية تكون مستقلّة عن الأشخاص المسيّرين لها، وذلك إشارة إلى أنها سلطة تمثيليّة تسعى للصّالح العام.

يعرّفها سلمان الطمّاوي على أنّها: مجموع كبير من النّاس، يقطن على وجه الاستقرار إقليما معيّنا، ويتمتّع بالشّخصية المعنوية والاستقلال السّياسي[3]، وهو بذلك يشترط إضافة إلى الشّعب والإقليم تمتّع الدّولة بالشّخصيّة المعنويّة، على اعتبارها شخصا اعتباريّا له القدرة على اكتساب الحقوق وتحمّل الالتزامات، إضافة إلى الاستقلال السّياسي؛ أي أن تكون الدّولة سيّدة في اتّخاذ القرارات على المستويين الدّاخلي والخارجي.

انطلاقا من التّعريفات السّابقة نستطيع القول أن الدّولة: هي جماعة من الأفراد، يقطنون رقعة جغرافية معيّنة، بصفة دائمة ومستقرّة ضمن حدودها، ويخضعون لسلطة سياسيّة لها الولاية الكاملة على الأفراد والإقليم، ويحقّ لها كشخص اعتباري احتكار وسائل العنف الشّرعي، واستخدام القهر لتحقيق أهدافها.

باستقراء التّعريفات المقدّمة لمفهوم الدّولة، نلاحظ أن معظمها انطلق في تعريفه للدّولة من الأركان أو الخصائص المشكّلة لها، وبذلك تمّ اعتماد التّعريف بناء على المقوّمات وعناصر المفهوم، والتي تضلّ في صميم

---

[1]- جاك باغنار، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، تر: نور الدين اللباد، (مصر، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002)، ص:11.
[2]- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص:14.
[3]- المرجع نفسه، ص: 14، 15.

دراسات علم السياسة والقانون، والتي تنصرف إلى تبنّي ثلاثة أركان واجبة لقيّام الدولة، وهي: الشّعب والإقليم والسّلطة السّياسية مضافا لها السيّادة والاعتراف الدّولي

المطلب الثاني: المرجعية النظرية لأصل نشأة الدولة

يعد التأسيس النظري لأصل نشأة الدولة من أصعب مواضيع البحث السياسي تعقيدا، وذلك بالنّظر إلى عديد الصعوبات المتّصلة باكتشاف العوامل التي تقوم وراء هذه النّشأة، غير أن تلك الصعوبة لم تمنع بروز اجتهادات في هذا السّياق، حاولت التّأصيل النّظري لهذا الموضوع على النّحو التالي:

الفرع الأول: نظريات القوة والغلبة في نشأة الدولة

يرجع أصل نشأة الدولة حسبها إلى القوة والانتصار لجماعة على أخرى، وإقامة الحكم والسّلطة عليهم، وعليه فهي نظرية تتّصل أساسا بأصل قيام الدولة، وليست تفسيرا لمشروعية السّلطة فيها[1]، وقد تمحورت هذه النظرية في اتجاهين أساسيين:

أولا: نظرية ابن خلدون لنشأة الدولة

اكتسب ابن خلدون شهرته وأهمية فكره – من خلال كونه مؤسّس علم العمران البشري – حول نشأة السّلطة والدّولة، فهو يرجع قيامها إلى الحاجة بغرض تحقيق هدفين هما الحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى الأمن والدّفاع حيث أن هاتين الحاجتين حسب ابن خلدون لا تتحقّقان إلاّ بوجود سلطة يقوم عليها حاكم منهم، تكون له الغلبة واليد القاهرة، ويؤكد ابن خلدون أن السّلطة لا تقوم إلاّ نتاج حالة من العصبية داخل القبيلة أو العشيرة[2]، والدولة حسبه تمرّ بعدّة مراحل خلال تطورها تتمثل المرحلة الأولى في الاستيلاء على الحكم؛ في حين تتمثل المرحلة الثانية في الاستبداد فيه؛ أما المرحلة الثالثة فهي الفراغ والدّعة؛ والمرحلة الرابعة هي مرحلة القنوع والمسالمة؛ أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة الإسراف والتبذير[3]، حيث تقدم المراحل تفسيرا للسياق النّظري في نشأة الدّولة، اعتمادا على عنصر التجاذب والعصبية، واقترانا بمدى فعالية الميل لاستخدام القوة، والدفاع عن السلطة المعبرة عن وجود الدولة.

---

[1]- محمود عاطف البنّا، المرجع السابق، ص: 59.

[2]- السعيد لوصيف، المرجع السابق، ص: 27.

[3]- محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، (لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص ص: 222- 231 .

ثانيا: النظرية الماركسية في نشأة الدول

تعيد النظرية الماركسية نشأة الدولة إلى الصراع الطبقي، حيث أن الدولة حسبها ما هي إلاّ انعكاس للأوضاع الاقتصادية، وهي في أساسها تنظيم للطبقة السياسية الموجودة في الحكم، بهدف إخضاع الطبقات الأخرى[1]، فالدولة إحدى الوسائل البورجوازية Bourgeoisie لإتمام سيطرتها على طبقة البروليتاريا The proletariat وعليه فهي تمثل نتاج المجتمع في مرحلة ما من مراحل تطوره للحفاظ على النظام القائم، والمتمثل في سيطرة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على الطبقة العاملة، وهي لا تزول إلاّ بزوالها.[2]

على هذا النحو قدّمت النظرية الماركسية ما يمكن وصفه بدورة الأنظمة، والتي تحدّد شكل الدولة وأصلحيّتها للبقاء، هذه الدورة اتصلت بفكرة المادية التاريخية وقانون سلب السّلب، التي قدّمها ماركس على النحو التالي: المرحلة الأولى هي الشيوعية البدائية، والمرحلة الثانية هي النظم الإقطاعية، والمرحلة الثالثة هي النظم الرأسمالية، والمرحلة الرابعة هي النظم الاشتراكية، التي اعتبرها ماركس Marx كمرحلة انتقالية، والمرحلة الخامسة هي الشيوعية التي تزول فيها الطبقات، وعليه زوال الدولة.[3]

الفرع الثاني: النظريات العقدية في نشأة الدولة

تقوم هذه النظريات على فكرة العقد Contract كأساس منشئ للدّولة، وطبقا لأفكارها؛ فإن الأفراد قد تركوا حياتهم الفطرية الأولى، وانتقلوا إلى حياتهم المنظمة عن طريق العقد، وعليه فإن هذه النظريات تتفق في أن أساس نشأة الدولة هو حالة التعاقد[4]، ويعود الفضل في إخراج هذه النظرية لثلاثة فلاسفة تناسقت أفكارهم على نحو تعاقبيّ، وبشكل طوّر هذه النظرية نحو اعتمادها كأساس لفهم العلاقة بين السلطة والشعب.

أولا: نظرية توماس هوبز حول العقد الاجتماعي 1588–1679.

يرجع توماس هوبز Thomas Hobbes أصل قيام الدولة إلى حالة التعاقد، حيث يرى أن حالة الطبيعة قبل إبرام العقد كانت حياة انتقام دائم، يؤكد هوبزHobbes أن الإنسان شرّير بطبعه، وهو ما يفسّر حالة الفوضى وسيطرة الخوف والشّك في فطرة الطبيعة الأولى، بما يؤكد وضعها بحرب الجميع ضد الجميع war of oll against

---

(1)- فلاديمير لينين، **الدولة والثورة: تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة**، تر: دار المعرفة والحياة، ط2، (موسكو، دار المعرفة والحياة، 1918)، ص: 04.

(2)- سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص: 33.

(3)- أحمد القصير، **منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية البنيوية**، ط2، (مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985)، ص ص: 84 - 78.

(4)- محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (مصر، دار المطبوعات الجامعية، 1999)، ص: 31.

all[1]، وللتخلص من هذه الحالة اتجه الأفراد إلى التعاقد بينهم للدخول في مجتمع منظم، كوسيلة لضمان البقاء وإقامة العدل، وهذا عبر التنازل عن كل حقوقهم للحاكم، لأجل حمايتها والحفاظ عليها، وهذا الأخير لا يكزن ملزما اتجاه الشعب، وإنما يتصرف طبقا لما يراه ملائما للصالح العام، فسلطته مطلقة لأنه لم يكن طرفا في العقد.[2]

بناءا على هذا الطّرح فقد دافع هوبز Hobbes على السّلطة المطلقة للحاكم، متأثرا بذلك بظروف الحرب الأهلية في إنجلترا 1642-1651م، وهي الظروف السياسية التي فرضت عليه الدفاع عن حكومة قوية تضمن القانون[3]، حيث تبرز صلة نظرية هوبز بشأن ممارسة السلطة مع نظرية نشأة الدولة، من خلال أن السّلطة السّياسية عبر هذه الممارسة كانت تستطيع أن تقيم عناصر الدّولة، وأن تخضع الأفراد، وأن تصقل فهمهم للانتماء إلى تلك الدولة عبر رابطة الولاء القهري.

ثانيا: نظرية جون لوك بشأن نشأة الدولة 1632-1704.

يتّفق جون لوك John Lock مع هوبز Hobbes في أن أصل نشأة الدولة هو حالة التعاقد، لكنه يختلف عنه في تصور حالة الطبيعة الأولى السابقة للجماعة السياسية والمجتمع المدني الإنساني، عبر اعتقاده أنها كانت حالة تسودها الحرية والمساواة التامة، طبقا لأحكام القانون الطبيعي، فالإنسان حسب لوك Lock خيّر في طبيعته[4]، لكن ذلك لا يغفل أن حالة الطبيعة لا تضمن الالتزام الدقيق بالقانون الطبيعي، وهو ما دفع الأفراد إلى التعاقد مع الحاكم من خلال التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية[5]، وبمقتضى العقد تلتزم السلطة بحماية الحقوق غير المتنازل عنها، مقابل التزام الأفراد بالطاعة للسّلطة، طالما أنّها تعمل في حدود العقد، كما يحقّ لهم الخروج عنها في حالة استبدادها، وبالتّالي فالسّلطة السّياسية مقيّدة بالعقد[6]، وهو طرح يبرز التوجّه نحو تضييق السّلطات الممنوحة للحاكم، وفهم الدّولة لا على أساس من يحكمها، وإنما انطلاقا من انسجام ممارسات الحاكم مع التزامات التعاقد، وقد أتاحت هذه الرؤية المجال نحو تبنّي الأطر الدّستورية لممارسة السّلطة وإدارة الدّولة.

---

[1]- صلاح علي نيّوف، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**، (كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدانمارك، "د.س.ن")، ص:74.
[2]- محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 32.
[3]- عبد الصمد سعدون الشّمري، النظرية السياسية الحديثة، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص: 85.
[4]- محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 33.
[5]- صلاح علي نيّوف، المرجع السابق، ص: 112.
[6]- موريس فرادوارد، **أعلام الفكر السياسي**، تر: دار الصداقة العربية، (لبنان، بيروت، دار الصداقة العربية للنّشر والتّوزيع، 2002)، ص: 54.

ثالثا: نظرية جان جاك روسو في العقد الاجتماعي

تعتبر نظرية جان جاك روسو Jean Jack Rousseau في العقد الاجتماعي التطور الأسمى لفكرة التعاقد، وقد كانت المرجعية الأساسية لقيام الثّورة الفرنسية سنة 1789م؛ ضدّ الملكية المستبدّة، وأساس القاعدة الدّيمقراطية للسيادة الشعبية في فرنسا لاحقا، كما أثّرت في المناخ السياسي لكامل أوروبا[1]، حيث يرجع روسو أصل المجتمع القائم إلى حالة الطبيعة الأولى، التي رغم اتّسامها بالعدل والمساواة إلاّ أنها ليست مطلقة حيث تحوّلت إلى شقاء، نتيجة التفاوت في الثروات وظهور الملكيات الخاصة، بما أدى إلى قيام الفوضى والحرب، ولأجل الخروج من هذه الحالة اتفق الأفراد للتّعاقد بينهم، وذلك باستبدال حقوقهم الطبيعية بحقوق مدنية، تُعهد للجماعة السياسية التي تحافظ عليها، والتي تكون لها السيادة باعتبارها تمثل الإرادة العامة[2]، وبالتالي فجهة التنفيذ في هذا العقد من صلاحية الجماعة السياسية، وجهة التشريع من صلاحية سلطة المجتمع، كسلطة مطلقة تحدد القوانين العامة، وقد سعى روسو Rousseau بذلك إلى بناء نظرية ديمقراطية من خلال تحويل الولاء إلى هيئة تمثيلية للشعب بدل الفرد الحاكم، كما أن هذه الهيئة جزء من العقد[3]، فوفق هذا الطرح قدّم روسو صيغة أكثر تحرّرا للعقد وأطر التّعاقد، وبشكل أكثر عمقا من سابقيه.

الفرع الثالث: النظريات المجرّدة في أصل نشأة الدولة

أولا: نظرية النظام القانوني

تنسب هذه النظرية إلى المفكر هانز كيلسن Hans Kelsen، وتنظر إلى الدولة كنظام تسلسلي للقواعد القانونية The sequence of legal rules system، وهذا البناء التّسلسلي يعتبر كل قاعدة قانونية تخضع للقاعدة التي قبلها، وصولا إلى الدستور الذي يستمد صحّته وقوته الملزمة من قاعدة افتراضية، وهو ما يعرف بمبدأ دستورية القوانين Constitutionality of laws principle.[4]

تعرّضت هذه النظرية للانتقاد من المدرسة المثالية التي اعتقدت أن الدستور ليس له قوّة ملزمة فرضية، وإنما له صفة واقعية مستمدّة من الجمعية التأسيسية، كما عارضتها النظرية الماركسية بحجة أنها تقوم على أساس قانوني

---

(1)- عبد الصمد سعدون الشّمري، المرجع السابق، ص: 90.
(2)- جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، تر: عادل زعيتر، (لبنان، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص ص: 43-46.
(3)- موريس فراد وارد، المرجع السابق، ص ص: 66، 67.
(4)- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص، 47.

افتراضي لا سند له، كما أغفلت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على القانون والدولة[1]، وهو ما أضعف جاهزيتها وكذا أهمّيتها، في تقديم طرح عميق ومقنع، بشأن نشأة الدّولة واستمرار وظائفها.

ثانيا: نظرية السلطة المؤسسة

يرى جورج بوردو George Burdeau أنّه لا يمكن القول بوجود الدولة، إلاّ حينما تؤسّس سلطاتها قانونيا وذلك من خلال نقل السلطة من الجهة المسيطر عليها إلى كيان مجرّد، أي نقلها من السّيطرة الطبيعية للأفراد إلى كائن اعتباري، وعليه إحداث عملية تحوّل للسّلطة من الفعلية إلى القانونية، وهذا التّحول لا يحدث إلاّ من خلال الدّستور الذي يغيّر من طبيعة السّلطة السياسية وينشئ الدولة[2]، غير أنّ ما يؤخذ على هذه النظرية هو ربطها قيام الدولة بالعمل الدستوري، وهو ما يتعارض مع الدساتير العرفية، التي تحتاج فترات زمنية طويلة بما لا يسمح بالتحديد الدقيق للظّهور الفعلي للدولة[3]، كما أن هذا السّياق الذي تبنّته النظرية، وإن كان قادرا على أن يقدّم شرحا وبكفاءة عالية للواقع السياسي الغربي، إلاّ أنه لا يستطيع التعامل بشكل عام مع الأوضاع والنظم السياسية التي تكون أميل إلى تجاوز الأطر الدستورية.

ثالثا: نظرية المؤسسة في نشأة الدولة

حسب موريس هوريو Morris Horiu فالدولة هي مؤسسة المؤسسات، تتشكّل من أفراد مسيرين من طرف حكومة، وهي تهدف إلى تحقيق نظام اجتماعي وسياسي، وهي تمرّ بمرحلتين تمثّل الأولى تقبل الأفراد لمشروع إقامة دولة، اعتمادا على جماعة مثقفة، أمّا الثانية فتنصرف إلى دعوة الجميع لتحقيق هذا المشروع[4]، وعليه فالدولة حسب هوريو تنشّأ من اعتقاد مجموعة من الأفراد بفكرة لإقامة مؤسّسة، تستند إلى مجموعة القواعد القانونية السابقة، ثمّ تأتي موافقة المجموع على هذه الفكرة، وبعد ذلك ينشر الدستور الذي يوضّح بشكل رسمي ما هو قائم، ويغير عند الضرورة شروط الحياة السياسية والقانونية للدولة التي سبقته إلى الوجود[5]، وبذلك يكون التأسيس عملية قانونية، فالسلطة المؤسّسة هي التي تضع القوانين الملزمة للحاكم في مواجهة المحكوم، والعكس من ذلك

---

[1]- فوزي أوصدّيق، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، ط2، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص: 52.

[2]- جورج بوردو، **الدولة**، تر: محمد العدلوني الإدريسي، (المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة للنّشر والتوزيع، 2007)، ص ص: 33-38.

[3]- فوزي أوصدّيق، المرجع السابق، ص: 53.

[4]- فوزي أوصديق، **النظم السياسية والقانون الدستوري**: دراسة مقارنة، (الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2000)، ص ص: 62، 63.

[5]- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص: 49).

وحتّى تكون القوانين مقبولة يجب أن تحضا السلطة بالشّرعية Legitimate authority، وعندها يلتزم الأفراد بقبول الدولة[1]، فهذه النظرية تقترب من تبنّي التّوجه الفرنسي في التّركيز على عمل المؤسسات، وحجم الرّضا المتّصل بأدائها.

انعكس الاختلاف في جدلية التأصيل النظري لقيام الدول على مستوى تحديد أشكال الدول، والذي اختلف باختلاف المعايير الموظفة في ترتيب تصنيفات مختلفة لأشكال الدول.

المطلب الثالث: أشكال الدول

تتعدّد التصنيفات المقدمّة للدول في الدراسات السياسية والقانونية، بناء على المعيار المستند إليه في تحديد شكل الدولة، وهو ما سنحاول الإحاطة به في هذا الجزء من العمل.

الفرع الأول: المعيار الشكلي والقانوني في تصنيف الدول

يقصد باعتماد هذا المعيار عملية اللّجوء إلى التقسيم الجغرافي المادّي للدّول، حيث أن اعتماده في تصنيف الدول يقود إلى تقسيم يبرز في نوعين أساسيين:

أوّلا: الدول البسيطة Statistics states

يشمل هذا النوع الدول المتمتعة بالوحدة السياسية والسيادية على المستويين الداخلي والخارجي، في ضلّ توافر كتلة بشرية متجانسة داخل إقليم الدولة الموحّد، كما تتميّز بوحدة نظام الحكم الدستوري، حيث يشملها دستور واحد يخضع له مجموع الشعب، ويطبّق على كافة إقليم الدولة، وتتميّز بكون التنظيم السياسي فيها واحدا، يتوزّع على هيئات في شكل وظائف مختلفة، استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلطات.[2]

أما توزيع السلطات الإدارية على إقليم الدولة، فإنه يتم عبر نظام المركزية الإدارية، من خلال جمع كلّ الاختصاصات لصالح السلطة المركزية، مع عدم منح اختصاصات مستقلة للوحدات الإدارية المحلية، وكذا من خلال نظام اللاّمركزية الإدارية، عبر توزيع الاختصاصات بين مختلف أجهزة الدولة المحلية، مع احتفاظها بحق الإشراف، وذلك للحفاظ على وحدتها السياسية بشكل دائم[3]، هذا وتعدّ هذه الصورة من الدول، أكثر النماذج

---

[1]- فوزي أوصديق، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، المرجع السابق، ص: 54.
[2]- زكرياء أزم وعبد الفتّاح ولد حجاج، **العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة إجازة في القانون الدولي العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الرباط، المغرب، 2014)،ص: 101.
[3]- فوزي أو صدّيق، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، المرجع السابق،ص ص: 199-203.

انتشارا عبر العالم، كالجمهورية الجزائرية والتّونسية واليابان وفرنسا وغيرها من الدول، والتي تشترك كلّها في جملة من الخصائص على غرار وحدة الإقليم والسّلطة السّياسية، وخضوع الأفراد للقوانين المستمدة من الدستور.

ثانيا: الدول المركبة Composite states

ينتظم ضمن هذا الشكل من الدول أربعة أنواع من الاتحادات على النّحو التالي:

01- **الاتحاد الشخصي** Union Profile

يستمد هذا النّمط من الاتحاد تسميته من صيغة اتحاد دولتين أو أكثر في شخص قانوني جديد، مع احتفاظ كل منها بشخصيتها القانونية الدولية، واستقلالها السيادي داخليا، عبر وحدة النّظم السياسية وسياساتها العامة وتمتع أفرادها بجنسيتها، وخارجيا من خلال استقلال سياستها الخارجية، واحتفاظها بحقّها في إبرام المعاهدات.[1]

ينتج عن هذا الاتحاد أن تصرّفات الدّولة الاتحادية تلزمها وحدها، ولا ينتج آثارا في ذمّة الدول الأخرى، كما أن الحرب القائمة أو التي يمكن أن تقوم بين دول الاتحاد هي حرب دولية، وأيّ اعتداء على دولة من الاتحاد، قد لا يلزم الدول الأخرى التدخل حيث تبقى على الحياد، وعليه تعدّ هذه الصورة من الاتحاد هي أضعف الاتحادات، كونه يمثل مرحلة انتقالية، قد ينقضي بانتهاء رابطة التقارب أو بالتحول إلى اتحاد أقوى منه.

2- الاتحاد الاستقلالي" الكونفيديرالي" the Union Confederate

ينشأ هذا الاتحاد استنادا إلى معاهدة دولية تبرم بين دولتين أو أكثر، تتفق فيما بينها على إنشاء هيئة مشتركة تسند لها مجموعة من الاختصاصات في المجالات السياسية والاقتصادية، في حين تبقى كلّ دولة محتفظة باستقلالها الداخلي والخارجي[2]، غير أن هذا التّوصيف لا يجعل من هذه الهيئة سلطة عليا تعلو سلطة دول الاتحاد، وذلك كونها لا تعدو أن تكون مجلسا أو مؤتمرا يتكون من الدول الأعضاء، يسعى لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن الاتفاقية المنشئة للاتحاد، كما أن قراراتها لا تلزم إلاّ الدول التي وافقت عليها[3]، هذا ويقدّم التاريخ عديد النماذج عن الاتحادات الاستقلالية على غرار الاتحاد السويسري 1815م - 1848م، وكذا الاتحاد الأمريكي 1776-1787، والاتحاد الجرماني 1815م - 1866م، وبذلك تكون هذه الصّيغة من الاتحاد أقوى من الاتحاد الشّخصي

---

(1)- خليل حسين، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا**، (لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص: 666.

(2)- محمد طه بدوي، **مدخل إلى العلوم السياسية**، (مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001)، ص: 48.

(3)- محمد عبد المعز نصر، **النظريات والنظم السياسية**، (لبنان، بيروت، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص: 477.

كونه يستند إلى هيئة مشتركة ملزمة بتحقيق أهداف المعاهدة المنشئة لها، على عكس الاتحاد الشّخصي الذي يكون بناءا على شخص الرئيس، الذي تمليه ظروف معيّنة، كاجتماع حقّ وراثة عرش دولتين في يد أسرة ملكية، أو نتيجة لزواج عرشين ملكيين، أو قد يتحقّق عن طريق الانتخابات لشخص واحد رئيسا للجمهورية.[1]

3- الاتحاد الفعلي Actual Unio

ينشأ هذا الاتحاد من اتحاد دولتين أو أكثر، حيث تحتفظ كل دولة باستقلالها الدّاخلي من خلال وحدة الدستور والنّظام السّياسي، في حين تذوب الشّخصية الدّولية لدول الاتحاد على المستوى الخارجي، في شخص الهيئة الاتحادية، التي يكون لها حقّ التّمثيل السياسي والدبلوماسي عبر توافق النخب بين الدولتين أو الدول المشكلة للاتحاد[2]، وهو ما يرتب مجموعة نتائج على غرار: فقدان الشخصية الدولية لدول هذا الاتحاد، ما يفضي إلى قيام شخص قانوني دولي جديد، وأن آثار التّصرفات الدولية للاتحاد، تقع على ذمّة الدول الأعضاء على اعتبار أن المعاهدات تبرم باسم الاتحاد، إضافة إلى أن الحرب القائمة بين دول الاتحاد هي حرب دولية، والحرب المعلنة ضدّ أي دولة فيه تشمل كل دول الاتحاد، ومن أمثلته الاتحاد الذي قام بين السّويد والنّرويج مابين عامي: 1815م - 1905م، واتحاد النّمسا والمجر بين عامي: 1867م- 1918م، واتحاد والدانمارك وإسلندا بين عامي: 1918م - 1940م.[3]

4- الاتحاد المركزي " الفيدرالي " Central Union "federal"

ينشأ هذا الشّكل من صيغة الاتحاد بين دولتين أو أكثر، بمقتضى وثيقة ذات طابع دستوري، تتنازل فيها الدول عن سيادتها الخارجية لتتحوّل إلى ولايات فدرالية، إضافة إلى تنازلها عن جزء من سيادتها الداخلية، لصالح الهيئة الاتحادية التي ينشئها الاتحاد، والتي تكون لها اختصاصات على الولايات ورعاياها، ويرأسها رئيس الدولة الاتحادية[4]، وهو ما يؤدّي إلى قيام شخص دولي جديد يتولّى أداء الشّؤون الخارجية، مع احتفاظ الولايات بنظمها التشريعية والقضائية الداخلية، والتي تكون محدودة في المسائل المحلية، طبقا لما حدّده الدّستور الاتحادي، وتبقى

---

[1]- سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (مصر، دار الفكر العربي، 1988)، ص ص: 40، 41.
[2]- حسين عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص ص: 85، 86.
[3]- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 82.
[4]- خليل حسين، المرجع السابق، ص ص: 667، 668. .

المسائل القومية الهامة المعبّرة على وحدة الدّولة السياسية والاقتصادية خاضعة لسلطة الاتحاد المركزي، حيث تمارس نوعا من المركزية السّياسية على الولايات فيما تعلّق بتنظيم العلاقات بينها وبين السلطة المركزية.[1]

تعتبر صيغة هذا الاتحاد من أقوى أنواع الاتحاد بين الدول، على اعتبار أنه يقوم على الإطار الدّستوري، ما يضمن له الاستمرارية لفترة زمنية طويلة، ونماذج هذا الاتحاد يمكن حصرها على النحو التالي[2]:

- أمريكا الشمالية: الولايات المتّحدة الأمريكية، كندا والمكسيك؛

- أمريكا الجنوبية: البرازيل، فنزويلاّ، كولومبيا والأرجنتين؛

- أفريقيا: الكامرون وأوغندا وجنوب أفريقيا وتنزانيا؛

- آسيا: الهند وماليزيا والإمارات العربية منذ(1971م) وتايلاند؛

- المحيط الهادي: أستراليا؛

- أوروبا: روسيا الاتحادية والنمسا وألمانيا وسويسرا.

إن صيغة الاتحاد الفعلي وكذا الاتحاد المركزي هي من أقوى صور الاتحادات التي تؤدّي إلى قيام شخص قانوني دولي جديد، وعليه فهي تؤثّر على الشخصية الدولية للدول المنضوية ضمنها.

الفرع الثاني: المعيار الاقتصادي في تصنيف الدول

استنادا إلى الواقع الاقتصادي في تصنيف الدول، والمعتمد أساسا على مستويات الأداء الاقتصادي، يمكن تمييز الدول على الشكل التالي:

أولا: الدول الأكثر تقدّما The most advanced countries

برز هذا النّمط من الدول في المجتمع الغربي نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده المجتمع الرأسمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر، فهي ميكانيزم يؤمّن له القدرة على التّحول والتّحمل من جهة، ويعطي فئات الشّعب حقّها المكتسب نتيجة نضالها من جهة أخرى، وهي تستند إلى مفهوم الدولة الأمة L'Etat Nation،

[1]- محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 51.
[2]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (مصر، القاهرة، كلية الحقوق، 2007)، ص ص: 85، 86.

كتنظيم اجتماعي متشابك، فخضوع الدولة لرأس المال مستمد من شموليته كارتباط اجتماعي، ما يجعل الأمة غير مستقلة عن رأس المال[1].

ثانيا: الدول المتقدمة developed countries

تشكل ربع (4/1) مساحة العالم، وهي دول تعكس حالة من النّمو الاقتصادي المتوازن، والمتكامل في القطاعات الإنتاجية والسلوكيات الحضارية، من الوفرة والكفاية إلى غاية إغراق السوق الدولية بفائض الإنتاج[2]، ويعدّ هذا الصّنف من الدول الأكثر تأثيرا في السياسة الدولية عبر تركيزها على العمل المؤسّساتي، وعلى الابتكارات العلمية والتكنولوجية كسمات هامة لهذه المجتمعات، التي أصبحت تولّد تحوّلات نموذجية نحو تنمية أكثر قدرة على الاستمرار.[3]

ثالثا: الدول حديثة التصنيع Newly industrialized countries

هي دول تتميز بنمو سريع ومستدام على وتيرة ثابتة، وهو نمو يركز بالدرجة الأولى على التصدير، اعتمادا على المزج بين آليات السّوق من خلال تدعيم المرونة في تدفّقات رؤوس الأموال، وتسهيل حركة الصّادرات والواردات واليد العاملة الأجنبية، مع احتفاظ الدولة بحقّ التّدخّل لمراقبة أسعار الفائدة ومستويات الائتمان[4]، وهو ما جعلها تحتل مكانة هامة في الأسواق العالمية على غرار النّمور الآسيوية.

رابعا: الدول النامية Developing countries

اعتمد مصطلح الدول النامية من طرف الأمم المتحدة في خمسينيات القرن الماضي، يدل على تخلّص الدول من رواسب التخلف، وهو يعكس حالة من عدم المواءمة بين التزايد السّكاني، وكفاءة إنتاج الموارد لسدّ حاجيات السكان، وعليه يتمّ التركيز في هذا المستوى على التفاوت العملي بين الموارد والسكان[5]، وعليه فهذا الصنف من

---

[1]- السيد النجاح، **دولة الرفاه الاجتماعي**، (لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص: 15.

[2]- فاطمة ومناحوس، **مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006)، ص ص: 43، 44.

[3]- غراهام إفانز وجيفري نويتهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص: 164.

[4]- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي** (واشنطن، أفريل، 2014)، ص ص: 114-117.

[5]- تقرير التنمية البشرية السنوي: **نهضة الجنوب**، (الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2013)، ص ص: 16، 17. اطلع عليه يوم 2016/02/09 متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.4shared.com/office/YuBKnGIl/___2013.html.

الدول يعرف نموا اقتصاديا متزايدا في مجال الصادرات، وارتفاع عوائد التجارة الخارجية، غير أنها لم تحقق بعد تنمية شاملة تمسّ كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهي تنتشر في قارّتي أمريكا الجنوبية وآسيا.

خامسا: الدول الأقل نموا Least Developed Countries

ترتبط تسمية هذه الدول بالتّوصيف الغربي لها، وهو التّوصيف الذي يطلق على عدد من دول ما بعد الاستعمار في قارتي أفريقيا وآسيا، وخلفية ذلك الإيديولوجية الرأسمالية، التي استخدمت ذرائعيا لإبقاء النفوذ السياسي للدول المستعمرة عبر جملة من الآليات أبرزها المساعدات المالية، وخلق الولاءات لها ضمن تلك الدول لضمان التبعية[1]، ويتمّ ترتيب الدول الأقل نموّا في التصنيف، بناء على الارتفاع والانخفاض في مستويات المعيشة وكذا مؤشرات الدخل والإنفاق، والناتج المحلّي الإجمالي[2].

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للأمن في العلاقات الدولية

أفرزت نهاية الحرب الباردة عدة تغيرات علي الساحة الدولية، وهو ما يقتضي وجوب إعادة النظر بخصوص بعض المفاهيم على غرار الأمن، الذي أخذ حيّزا كبيرا في مجال الدراسات السياسية في سياق البحث عن مفهوم الأمن انقسم الباحثون إلى اتجاهين: يرى الأول ضرورة الحفاظ علي المفهوم بمدلولاته العسكرية، أما الثاني فيدعو إلى تجاوز النظرة الضيقة للأمن، حيث تشمل كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول:مفهوم الأمن كقيمة مجرّدة

يعدّ مصطلح الأمن محوريا في أدبيات العلاقات الدولية، وهو ليس من المفاهيم التي تلقى إجماعا بشأن تعريفها وعناصرها، لذا فمن الصعب إعطاء تعريف محدّد، شأنه في ذلك شأن الكثير من المصطلحات المتداولة في الحقل، والتي تفتقر إلى تعريف محدّد لها يمكن تقديره بشكل قاطع.

الفرع الأول:التعريف اللغوي للآمن

يعتمد لفظ الأمن في معاجم اللغة العربية على أساس أنه مشتق من الفعل الثلاثي أمن، يأمن، أمنا، وأمانا، وآمنة أي اطمئنّ ولم يخف، وأمن البلد إذا اطمئنّ فيه أهله، وأمن الفرد الشّر إذا سلم منه، يقال ائتمن فلانا على الشّيء

[1]- ومناحوس فاطمة، المرجع السابق، ص: 10.
[2]- غراهام إفانز وجيفري نوينهام، المرجع السابق، ص: 279.

جعله آمنا عليه، واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته[1].

إن ما سبق ذكره بشأن الاشتقاق اللّغوي للأمن ومفرداته، يدفع إلى اعتبار المصطلح لغة متّصلا دلالاته، بحقيقة كونه مفهوما مركّبا ومتغيّرا وديناميكيّا، لذلك فإن هذا المصطلح يفهم حسب استخداماته وتوظيفه، وحسب موضعه في الجملة.

بالرجوع إلى النّص القرآني وردت كلمة الأمن في عدّة مواضيع، فقد جاء نقيضا للخوف؛ ويعني السلامة والاطمئنان النفسي، ومن الآيات التي تظهر ذلك نذكر قول الله تعالى: "وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا"[2]، يشير التّفسير المتّصل بالآية إلى أن البيت جعله الله أمنا للناس من العدو، وأمانا لمن يدخله، وفي موضع آخر قوله سبحانه وتعالى: "ومن يدخله كان آمنا "[3]، وهو معنى يقارب المعنى السّابق في كونه متّصلا بالمكان، فحرم مكة إن وإذا دخلها الإنسان الخائف يأمن من كل سوء، ويقول الله تعالى في موضع ثالث؛ بشأن المقابلة مع الأمن وغيابه: "وما نرسل بالآيات إلّا تخويفا"[4]، وبذلك جعل الله الابتلاء بالخوف، من قبيل الفتن التي يتعرض لها الإنسان، وفي السياق نفسه قوله تعالى: "ولنبلونّكم بشيء من الخوف ونقص الأموال والأنفس والثّمرات"[5]، وهي إشارة صريحة بعلاقة الأمن بالكفاية، فقد يكون الخوف جزاء كفر النّعمة، فينقلب الأمن خوفا، إذا لم يشكر الإنسان الله عليها[6].

بعد التطرق إلى الآيات التي وردت فيها كلمة الأمن والخوف، نستخلص أنه؛ بحسب الخطاب الدّيني الإسلامي فإن الأمن يعني الراحة والاطمئنان النفسي، الناتج عن الإيمان المطلق بالله تعالى، أي أنه شعور بحالة انتفاء التّهديد، من زاوية أخرى وفي إطار السّعي لفهم مدلول المصطلح سيتم التطرق إلى الاشتقاق اللغوي للأمن: فقد استخدم هذا المصطلح منذ القدم؛ حيث كان يطلق عليه اليونانيون مصطلح Asphaleia، الدّال على الأمن واليقين والسّلامة، والذي اشتقّ من Sphallo، الدّال على التعثّر والسّقوط وارتكاب الأخطاء.

---

[1]- سليم بوسكين، **التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012)، ص: 10.

[2]- سورة البقرة، الآية: 125.

[3]- سورة آل عمران، الآية: 97.

[4]- سورة الإسراء، الآية: 59.

[5]- سورة البقرة، الآية: 155.

[6]- عبد الله بن عبد المحسن التركي، **الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام**، ص: 08، بحث منشور في شبكة الانترنت اطلع عليه بتاريخ 05.02.2016 متوفر علي الرابط:
https://d1.islamhouse.com/data/ar/ih_books/.../ar_almn_fe_hiat_alnas.

أما في أصوله اللاتينية، اشتقّ "مصطلح الأمن Securieas المتكوّن من Sine بمعني غير son بالفرنسية، وفكرة cura (السلامة /soin)، أي غياب السلامة والأمن، عكس ما تمّ تداوله فيما بعد.

كما أن مصطلح "أمن" Securs تعني Careless S (se+cura) الحرية والقلق والاضطراب، هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه الانجليزي Sure والفرنسي Cure، فقد أشار قاموس لاروس الحديث Larousse Moderne Dictionry إلى أن الاستخدام الفرنسي يدمج الأمنSecurety كإحساس بعدم الخوف و Curie كحالة اللّاخوف.[1]

نستخلص من إيتمولوجية الأمن أن اليونانيين قد رأوه مرادفا لليقين والسلامة، في حين المدارس اللاتينية سواء الفرنسية أو الانجليزية، اعتبرته حالة ذهنيّة وإحساس بعدم الخوف.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن

يري والتر ليبمانWalter Lippman أن:" الدولة تكون آمنة عندما تكون قادرة في حالة الحرب على حماية نفسها، بشنّ الحرب على العدو، بالمقاومة والهجوم المسلح، أو التغلب عليه، وهذا يعني أن أمن الدولة، يجب أن يكون مساويا لقوتها العسكرية".

يركز هذا التعريف على أن الدولة آمنة ما لم تفقد قيمها الأساسية، وحسب ليبمان الأمن يتحقق بالقوة العسكرية فقط، وفي اتجاه آخر يرى بول كيندي Paul Kennedy إلى أن: "اعتبار الخطر الوحيد الذي كان يتهدّد الدولة القومية يبرز من قبل دولة أخرى أو من قبل حلف من الدول المعادية لضمان الأمن القومي...إنشاء الدولة جيشا وأسطولا، وإقامة التّحالفات، وعقدت المعاهدات ضدّ عدوّ مشترك ... مستخدمة في ذلك الأمن القومي لتبرير كل شيء".[2].

إن ما يؤكده كيندي في تعريفه، أن الدولة تسعى لإقامة وبناء قوة عسكرية لردع العدوان الخارجي القائم أو المحتمل والأمن في اعتقاده يتحقّق عبر امتلاك أكبر قدر من القوّة العسكرية.

---

[1]- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2010)، ص ص: 18، 19.

[2]- أحسن العايب، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945 - 2006**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2008)، ص: 16.

خلافا لما طرحه التقليديون الذين يرون التهديد خارجيا، والأمن يتحقق بالقوة العسكرية، جاءت مقاربة معاصرة من أهم روّادها جوزيف ناي Joseph Son Ney الذي يرى الأمن: هو غياب التهديد إلى القيم الكبرى وبذلك وسّع ناي Ney في التّهديدات، بحيث يرى أن الدول تكون آمنة متى حفظت أمنها السياسي والعسكري، والاقتصادي، والثقافي.

ركز روبرت مكنمارا Robert Macnamara في كتابه"جوهر الأمن" Essence of Security على البعد التنموي للأمن، حيث يرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن، فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة، فكلما زادت التنمية زاد الأمن، وبذلك قدّم تعريفا للأمن على: أنه ليس المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، وأنه ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، كما أنه ليس النّشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية[1]، وبذلك أضاف مكنمارا متغيّرا مهما آخر في تحقيق الأمن، يتجسّد في البعد التنموي، لكنه لم يهمل البعد العسكري ودوره في تحقيق الأمن.

نستخلص من خلال التعريفات المقدّمة لمفهوم الأمن، أنه مفهوم مرن ومتعدّد الأبعاد والمستويات، فهو عبارة عن شعور، أي أن التّهديد قبل وجوده في أرض الواقع، موجود في ذهنية الفرد، بالتّالي تختلف التّهديدات حسب إدراكها من طرف الأفراد.

المطلب الثاني: خصائص الأمن

انعكست المرونة والديناميكية التي يشملها الأمن على إعطائه جملة من الخصائص التي يسعى هذا الجزء من العمل على الإحاطة بها:

أولا: خاصية التركيب Composing :

هذه الخاصية تظهر من خلال طروحات باري بوزان Buzan Barrie، الذي يؤكد على ضرورة توسيع مفهوم الأمن خارج إطار القضايا العسكرية، مادامت الدولة لم تعد الموضوع المرجعي والمطلق للأمن، ولا المصدر الرئيسي للتّهديد فلا يقتصر الأمن فقط على الدولة، بل توسع إلى قطاعات ومستويات جديدة.[2]

---

[1]- أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013)، ص: 11.

[2]- فريدة حموم، **الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004)، ص: 20.

يؤكّد بوزان Buzan على أن التّهديدات ذات الطبيعة العسكرية، كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة على أخرى، تعدّ كانشغال أساسي للحكومات لكن من المهم في نفس الوقت، معرفة أن الأمن يمكن أن يدعّم بقطاعات أخرى غير عسكرية[1]، وعليه فمفهوم الأمن لم يعد ينظر إليه بانتفاء التهديد العسكري، بل تجاوز تلك النّظرة بحيث تعدّدت قطاعاته ومستوياته.

ثانيا: خاصية النسبية Relativity

يشكل الأمن حقيقة نسبية، تتمثل مؤشراتها في عدم قدرة دولة واحدة على توفير أمنها بصورة مطلقة دون أن يتقاطع مع أمن الدول الأخرى، فالأمن المطلقAbsolute Security هو بديل غير عملي، يؤدي إلى النزاع الحتمي، باعتبار أن تحقيقه ما هو إلّا تهديد للطرف الآخر.[2]

يوضح الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون Richard Nixon ذلك في قوله:" أن هناك نوعين من السلام:السلام الكامل والسلام الحقيقي، الأول هو مجرد وهم ، لأن معناه اختفاء التناقضات بين أعضاء المجموعة الدولية وهو أمر مستحيل لأن الخلاف سمة من سمات العلاقات الدولية أمّا الثاني أي السّلام الواقعي، فهو الذي سوف يعيش العالم في ظلّه تحت مظلّة النظام العالمي الجديد، وهو سلام يتعايش فيه الجميع مع تناقضنهم، ويحاولون حلّها بمختلف وسائل الصراع عدا استخدام القوة، لاسيما بين القوى العظمى التي تتعايش فيما بينها في ظل استقرار يفرضه الرّعب النووي المتبادل".[3]

برهن التاريخ دائما أنه لا يوجد أمن مطلق، فتحقيق الأمن المطلق يستلزم تهديد الطرف الآخر، ويكون الاحتمال الوحيد لتحقيق الأمن المطلق من خلال السّيطرة التامة على العالم، وهو شيء مستحيل؛ لذلك نجد الدول تسعى إلى توطيد العلاقات مع الدول الأخرى، قصد ضمان أكبر قدر من الأمن، الدول هي دائما في مواجهة أخطار حتي وإن استطاعت تجنّبها، إلا أنها تبقى عرضة إلى مخاطر محتملة Potential Exposure.

---

[1]- شاكر ظريف، **البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008)، ص: 40.

[2]- أحسن العايب، المرجع السابق، ص: 41.

[3]- أمين هويدي، **التحولات الإستراتجية الخطيرة: زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه**، (مصر، القاهرة، دار الشروق، 1998)، ص: 207.

ثالثا: خاصية الدينامكية Dynamic

يتّخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة دينامكية خاضعة للتطور، تتّسم بالتّغيّر السّريع والدّائم والذّي يفترض تكيّفا إيجابيا معها، حيث أن الأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة، تستطيع الدولة تحقيقه دفعة واحدة، بل هو مسألة متغيّرة تتأثّر بتطوّر الأوضاع الدّاخلية، وبالمشهد القائم في النظام الدولي[1]، حيث من غير المنطقي أن تتّخذ دولة ما مجموعة من الإجراءات والتّدابير الأمنية، ثم تتوقف عندها بذريعة أنها حققت القدر المناسب من الأمن الوطني، بل ينبغي لها أن تتابع باستمرار ما يجري داخلها وخارجها من تحولات، وتسعى بذلك إلى اتخاذ تدابير لتحقيق درجة من الأمن المرغوب فيها، لمواجهة الأوضاع المتغيرة على السّاحة الدولية، فالمصالح المتّفق عليها اليوم قد تصبح موضع خلاف غدا.[2]

رابعا: خاصية الانعكاسية:

يعتبر الأمن الوطني ظاهرة انعكاسية بالغة التعقيد، ذلك نتيجة انعدام الثّقة بين الدّول بحيث بات التّطلع نحو تحقيق الأمن غاية في الصعوبة، حيث أنه كلّما سعت دولة ما إلى تعزيز قدراتها العسكرية، قامت الأخرى بنفس المسعى والعكس صحيح، وهذا ينتج عنه الخاصية الانعكاسية (إثارة مسألة معضلة الأمن)، فيصبح بذلك الأمن ضحية هاجس أمني مفاده أن الدولة الخصم لن تتردّد إذا سمحت لها الفرصة في استخدام القوة العسكرية، هذا يعتبر تهديدا لسلامة أمن الدول، من جهة أخرى تسعى الدول إلى الوصول لهدف أعمق، هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه القيم يعتبر تهديدا لوجودها المادي، لذا فالدولة عندما تقوم بتعزيز قدراتها، ما هو إلّا انعكاس ضمنيّ للدّفاع عن هذه القيم.

المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن

يتكون أي نظام أمني لدولة ما، بغض النظر عن حجمها وشكلها الجغرافي، وظروفها الداخلية والخارجية، ودرجة انسجامها المجتمعي، من عناصر أساسية تجسّد قوّتها، وهي أبعاد تختلف من دولة إلى أخرى، حيث أن توظيف هذه القدرات ضمن هذه الأبعاد العسكرية والاقتصادية والتقنية قد يجعل من الدولة تحتلّ مكانة متقدّمة في العلاقات الدولية.

---

[1]- خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008)، ص: 32.

[2]- أحسن العايب، المرجع السابق، ص: 41.

الفرع الأول: أبعاد الأمن

انطلاقا من الرّؤية التبعية للعناصر السابقة، وربطها بقوة الدولة نقف على أهم أبعاد الأمن التي تنسجم آليا مع تحقيق هذه العناصر.

أولا: البعد العسكري للأمن Military dimension of Security

تعتبر القوة العسكرية Military force عنصرا حاسما في قوة الدولة، وأحد الأبجديات المهمة في حقل العلاقات الدولية، ولطالما مثّلت الأساس الذي يتركز عليه الأمن على مدار القرون الماضية، حيث هيمن البعد العسكري على تفاعلات العلاقات الدولية عبر تاريخها، وخاصة خلال مرحلة الحرب الباردة حيث كان الأمن فيها يعني تجميع القدرات والوسائل العسكرية، لمواجهة الأخطار الخارجية وبذلك فقد تصدّر البعد العسكري سلم الأولويات ضمن ما عرف بالسياسة العليا، وترجم ذلك بالسعي المتواصل للدولة في زيادة قوتها الدفاعية وكذا الهجومية[1]، هذا ويتضمن البعد العسكري مجموعة من المؤشرات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حدّ مطلوب ومقبول من الأمن حيث يمكن ذكرها على النحو التالي:

01- حجم الجيش Size of the Army

يتصدّر حجم الجيش اهتمامات تحقيق الأمن العسكري، استنادا إلى قاعدة أنّه كلّما زاد حجم القوات المسلّحة بجميع أصنافها، زاد ذلك من قوة الدولة؛ وإن كان ذلك قد تأثر بحجم ما أتيح للجيوش من تقنيات ومعدّات عسكرية وخطط حربية عبر التاريخ، فتعداد القوة البشرية للدولة يمثل مصدرا للهيبة والاعتزاز الوطني فعلى سبيل المثال: الصين تمتلك مليوني ومائة وخمسة ألف (2 150 000) جندي ممّا جعلها تحتل الرّيادة من خلال التعداد البشري للجيش، حيث أن امتلاك الدولة لتعداد كبير للجيش لا يعني بالضرورة أنها قوية، فقد تؤثّر عليها عوامل أخرى وخاصة الاقتصادية منها كميزانية الدفاع، ممّا يسبّب لها مشاكل داخلية وخارجية.

02- حجم و نوعية الأسلحة The quantity and quality of weapons

يتضمن هذا العنصر حجم التطور والكمية والاستخدام للأسلحة المتاحة، والتي تشمل القطاعات الثلاث البرية والبحرية والجوية وما ينشأ بينها من تنسيق، وتوفر هذه الأسلحة يدل على إطار مناسب لفهم قوة الدولة

[1]- خالد معمري، المرجع السابق، ص: 24-31.

خاصة عن الاستخدام الفعلي لتلك الأسلحة، وكفاءة ذلك أو التهديد باستخدامها، وصدقيّة التهديد وفعاليته خصوصا وأن ذلك يقتضي تطورا مستمرا للتّرسانة العسكرية.

03-القاعدة الصناعية العسكرية Base Military industriel

يعد هذا العنصر مؤشّرا متّصلا بمدى قدرة الدولة في الاعتماد على الذات، في إنتاج الأسلحة الأساسية وذخائرها، فكلّما توفّرت هذه القواعد الصناعية وتعدّدت داخل الدولة، ساهم ذلك في تعزيز القوة العسكرية.[1]

ثانيا: البعد السياسي The political dimension

يعتبر هذا البعد من وجهة نظر الباحثين في حقل الدراسات الأمنية، العنصر الأساسي في ضبط مفهوم الأمن كونه هو الذي يحدّد كيفية تنظيم وإدارة قوة الدولة ومواردها، يتكون البعد السياسي للأمن من شقّين: بعد داخلي للأمن يتعلق بتماسك الجبهة الداخلية وبالسّلام الاجتماعي، وتراجع القبليّة والطائفية ما يحقّق الوحدة الوطنية وبعد خارجي يتمثل في مدى قدرة الدولة على تقدير أطماع ومصالح، الدول الكبرى، والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق وتعارض مصالحها مع مصالح الدول الأخرى سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا.[2]

بناء على ذلك فإن الأمن السياسي يتعلّق بقدرة الدولة على تمكين مواطنيها من حقوقهم السياسية في ظل نظام ديمقراطي، وتجسيد ذلك من خلال استقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في ديناميكيات هذا النظام وانفتاحه على التطور.

ثالثا: البعد الجيوبولتيكي Geopolitical dimension

يعتبر العامل الجغرافي جزء من هذه البيئة المحيطة بالفرد، إذ يؤدّي دورا مهمّا ومؤثّرا في سلوك الفرد، وبالتالي على الدولة، وفي هذا الإطار يرى مُحَمَّد حسن هيكل " أن الذي يصنع الأمن الوطني هو عامل التاريخ و الجغرافيا".

---

[1] - هايل عبد المولي طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص: 78.

[2]- محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**، (السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)، ص: 28.

01- الموقع الجغرافيgeographical location

يمكن تحديد أهميته في: أنه يجسد شخصية الدولة واتجاهاتها السياسية، فمثلا الدول التي لها سواحل تكون أكثر انفتاحا على العالم، أمّا الدول الحبيسة التي ليس لها حدود بحرية فهي محرومة من الاتصال بالعالم، ولذلك فهي محرومة تسعى دائما إلى الحصول إلى منفذ.

02- الحجم و الشكل Size and Shape

تبرز العلاقة بين الحجم والشّكل في مدى تأثيرها على تنظيم الدّفاع عن العمق، والتّماسك السياسي والاقتصادي والنقل والمواصلات، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن حجم الرقعة الجغرافية يمكن أن يختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى، قد يكون الحجم مصدر قوة كما يمن أيضا أن يكون مصدر تهديد للدولة.

03- السكان : تبرز أهمّية السّكان في:

أ/ **حجم السكان**: يمثل عاملا مهمّا في بناء الدولة والتّنوع في استثمار القوّة البشرية مثل: دول جنوب شرق آسيا؛

ب/ **كثافة السكان في الكيلومتر مربّع الواحد**: وهو مؤشّر لدرجة تركّز السكان حيث أن القاعدة تقول: كلّما انخفضت الكثافة في الكيلومتر المربّع الواحد كان دليلا على قوة الدولة في مستويات معقولة؛

ج/ **المستوى التعليمي**: الذي يتصل بمؤشرين:

- بنسبة الالتحاق الإجمالي بجميع المراحل التعليمية؛
- معدل معرفة القراءة والكتابة لمن هم فوق سنّ الخامسة عشرة(15) سنة.

رابعا: البعد الاقتصادي The Economic dimension

تمثل القوة الاقتصادية عنصرا بالغ الأهمية في قوّة الدولة وأمنها الوطني، والذي لا يقل أهميته عن القوة العسكرية فالقوة الاقتصادية والعسكرية كل منهما يعزز الآخر.

تمكن قوة البعد الاقتصادي من خلال عدّة مؤشرات نذكر منها[1]:

[1]- هايل عبد المولي طشطوش، المرجع السابق، ص ص: 101- 152

أ / **التجارة** Trade

تعتبر التجارة من أهم مقوّمات اقتصاديات الدول، فهي الوسيلة الرئيسية لجلب الأموال وحركتيها ونقلها من موضوع إلى آخر وتشمل التجارة ثلاثة أنواع: تجارة داخلية Domestic Trade وتجارة إقليمية Régional Trade وكذلك تجارة خارجية دوليةforeign Trade .

ب / **الزراعة** Agriculture

تشكل الزّراعة عنصرا بالغ الأهمية، فهي الوسيلة الوحيدة التي تضمن للفرد الجانب الإعاشي كما تعدّ الأداة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي، حيث أن نقص الغذاء داخل الدولة يؤدّي إلى انتشار الفوضى في المجتمع، ممّا يضعف من قوة الدولة، ونقص الغذاء يولد الأمراض التي تحيل إلى مجتمع مريض عاجز، غير قادر على أداء وظائفه بما يجعل الدولة منشغلة بتوفير الدواء و طلب المساعدة لإنقاذ شعوبها.

ج / **الصناعة** Industry

يعد توفير قاعدة صناعية في الدولة مساهمة أساسية في حماية وتنمية اقتصاديات الدول، كزيادة قوة الاقتصاد الوطني يجب أن يكون هناك تنوّع في الصّناعات، من قبيل الصّناعات الثّقيلة والمتوسّطة والخفيفة، والاستخراجية والتّحويلية والصّناعات المقترنة بالجانب الإعاشي، والمصرفي وكذا الصّناعات الدّفاعية.

خامسا: البعد الاجتماعي

يشير البعد الاجتماعي إلى إقامة عدالة اجتماعية، من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات، كما يرتبط هذا البعد بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة، ودعم الإدارة القومية لها، حيث يؤدّي الظّلم الاجتماعي لبعض الطبقات إلى تهديد داخلي حقيقي يصعب على الدولة السيطرة عليه، إضافة إلى أنه يتعلّق بدراسة المؤشّرات السّكانية المختلفة، من عدد السكان ومعدّلات نموّهم والكثافة السّكانية وتوزيعهم الرّيفي والحضري، بالإضافة إلى التركيب اللّغوي والعرقيّ والدينيّ للمجتمع[1]، فدراسة هذه

[1] - حسين زكريا، **الأمن القومي والاجتماعي جوهر الأمن وأهم مظاهره**، مقال الكتروني اطلع عليه 2016/02/08 متوفر علي الرابط التالي :https://alwatan.wordpress.com/2009/05/10

المؤشرات تمكّن الدولة من تفادى عديد التّهديدات الاجتماعية المحتملة عن طريق انتهاج سياسات وقائية للحدّ من هذه الأخطار.

الفرع الثاني: مستويات الأمن Security levés

يتكوّن الأمن من عدّة جوانب اقتصادية، وعسكرية، وسياسية، واجتماعية؛ حيث أن الدولة في مسعاها للتعامل مع هذه الجوانب، لا يكون بنفس الطريقة فهناك مسائل تكون خاصة بالدولة منفردة، وهناك مسائل يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية، ولهذا نجد أن مستويات الأمن متعدّدة بين أمن وطني، وإقليمي ودولي.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة أدّت إلى بروز تهديدات جديدة، خاصة التهديدات التي تمسّ بأمن الفرد ممّا أدّى إلى ظهور مستوى جديد وهو المستوى الفردي.[1]

أولا: المستوى الوطني للأمن National Security

يعرف أمين هويدي الأمن القومي لأي دولة بأنه: الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، فالأمن القومي بالأساس يسعى إلى معالجة الأخطار، سواء الداخلية أو الخارجية، والتي تمسّ كيان الدولة الداخلي[2]، وفي هذا السياق برزت مدرستان عالجتا موضوع الأمن القومي هما:

01- المدرسة الإستراتيجية:

تعتبر هذه المدرسة الأمن القومي قيمة إستراتيجية مجرّدة، ترتبط بقضايا الاستقلال والسيادة ومصالح الدول وحماية كيانها، وتحقيق هذه المطالب الحيوية يتطلب عنصري القوة العسكرية كوسيلة لحماية الدولة من أي عدوان خارجي، والقوة السياسية المتمثلة في قدرة الدولة على منع التدخل في شؤونها الداخلية.

02- المدرسة المعاصرة

تعتقد هذه المدرسة أن تطورات البيئة العالمية من عمليات التكامل والتعاون، وازدياد نفوذ المؤسّسات والشّركات الاقتصادية العالمية جعلت من الأمن غير مقتصر على البعد الاستراتيجي فقط، بل هناك أبعاد أخرى اقتصادية

(1) محمد جمال مظلوم، المرجع السابق، ص: 30.
(2) وهيبة تباني، **الأمن في المتوسط في إستراتجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014)، ص: 40.

واجتماعية وسياسية وثقافية[1]، وعليه أصبح الأمن الوطني متعلّقا بالحفاظ على البيئة الداخلية للدولة، من خلال معالجة التهديدات التي من شأنها أن تمسّ بالاستقرار الداخلي للدولة، وكذلك قدرة الدّولة على التعامل مع المتغيرات الخارجية المختلفة على غرار الهجرة والإرهاب وغيرها من المظاهر.

ثانيا: الأمن الإقليمي Régional Security

برز هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، متعدّيا بذلك تصور مفهوم الأمن القومي، ليستقبل عناصر جديدة، بحيث اتّسعت الحدود الجغرافية لتستوعب التعدّد القومي، فهو مفهوم يصور إدراك إقليم معين بضرورة الاتفاق بين أعضاءه على حماية ذلك الإقليم، والوصول إلى ذلك الهدف يستوجب توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيقه، من خلال وضع تنظيم التعاون العسكري ومنع أي دولة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم[2]، وبالتالي فجوهر الأمن الإقليمي هو صدّ أيّ عدوان خارجي، قد يمسّ بأمن هذا الإقليم، وكذلك يسعى إلى حلّ النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية في حال وجودها.

ثالثا:المستوى الدولي International Security

برزت فكرة هذا النظام الدولي في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى مع عصبة الأمم، وتمّ توطيده أكثر في إطار هيئة الأمم المتحدة، التي أعطته بعدا فعّالا ضمن تفاعلات الحرب الباردة، حيث يعتبر هذا المستوى أوسع وحدة من مستويات الأمن،كونه يتطلب آليات عمل جماعية، منها نظام الأمن الجماعي الذي يتحقق من خلال التّنسيق الدّولي في إطار أمني أوسع وأشمل، ومن خلال اتفاقيات ومعاهدات ملزمة لكل الدول[3]، مضافا لها توافر مجموعة من الشروط على غرار[4]:

01- وجود جهاز دولي لردع العدوان ويتمثل في إطار الأمم المتحدة بمجلس الأمن؛

02- وجود تنظيم لتجريم العدوان يتمثل في القانون الدولي؛

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، مقال الكتروني اطلع عليه يوم 2016/02/12 متوفر على الرابط التالي :
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/19-02.pdf

[2]- عامر محسن، **مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي**، مقال الكتروني اطلع يوم2016/02/13 متوفر علي الرابط التالي :
http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9504

[3]- وهيبة تباني، المرجع السابق، ص: 46.

[4]- خالد معمري، المرجع السابق، ص: 30.

03- وجود إجراءات لصدّ العدوان بحسب ما نصّ عليه الفصل السّابع من ميثاق مجلس الأمن.

رابعا: المستوى الفردي

جاء نتيجة تحوّلات فترة ما بعد الحرب الباردة، أين ظهرت مجموعة من التهديدات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، حيث يركز هذا المستوى على الفرد كوحدة تحليل أساسية في السياسة الأمنية، التي يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ضمن مقاربة الأمن الإنساني، وذلك يقتضي أن تكون الدولة آمنة، في وقت قد يتناقض فيه أمن مواطنيها، ففي بعض الأحيان تكون الدولة ذاتها هي مصدر تهديد لأمن مواطنيها.[1]

المبحث الثالث: مقاربات إشكالية مفهوم الأمن ضمن منظورات العلاقات الدولية

يدفع التّعامل مع موضوع الأمن في سياق نظريات العلاقات الدولية نحو الاهتمام بالتّفاؤل النّظري له كواقع وتطلع، وهو ما دأبت عليه عديد المقاربات النظرية في سعيها للاستفادة من الطبيعة المرنة للمفهوم وتوظيفاته المختلفة، وضمن هذا الإطار يبرز الاهتمام النظري به على مسارين:

المطلب الأول: مقاربات المنظار الوضعي في تفسير الحالة الأمنية

تعبّر الوضعية Positivism عن حركة فلسفية تتميز بتركيزها على العلم والمنهج العلمي، باعتبارهما مصدرا المعرفة الوحيدين، إضافة إلى تميزها بالصّفة القطعيّة بشأن الحقائق والقيم، وعليه فهي تشير في معناها واسع النطاق إلى موقف ينطوي على الفكرة القائلة: أن هدف المعرفة هو وصف الظواهر المختبرة، وهدف العلم هو الوصول إلى الحقيقة لفهم العالم بما يسمح بالتحكم به والتنبؤ له.[2]

تعتمد الوضعية على أربعة افتراضات أساسية تحدد كيفية إنشاء المعرفة والتي أبرزها ستيف سميث Steve Smith في ما يلي[3]:

– الاعتقاد بوحدة العلم، من خلال تطبيق نفس المناهج على كل من العوالم العلمية وغير العلمية؛

---

(1)- بلال قريب، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011)، ص: 38.

(2)- مارتن غريفيثس وتيري أكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص: 456-457.

(3)- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص: 356.

– التفريق بين الحقائق والقيم، فالحقيقة حيادية في كل النظريات؛

– أن العالم الاجتماعي كما العالم الطبيعي يحوي أنماطا منتظمة يمكن اكتشافها عبر النظريات؛

– أن تحديد حقيقة المقولات، يتمّ عبر العودة إلى الحقائق الحيادية وهو ما يعرف بنظرية المعرفة التجريبية imperical nawledge theory.

يمكن إسقاط هذه الافتراضات على مقاربات المنظار العقلاني الوضعي المرتكز على البعد المادي لاستخدام القوة، من خلال اعتبار سلوك الدول قوانين طبيعية مبنية على الحتمية، التي يمكن اكتشافها وقياسها كميّا، وتندرج ضمن هذا المنظار كلّ من المقاربتين الواقعية والليبرالية:

الفرع الأول: المقاربة الواقعية للأمن Realism Approch of security

تعتبر الواقعية بسيناتها الثلاثة (three Ss) الدولاتية Statism، والبقاء Survival، والعون الذاتي Self-help[1]، المقاربة الأكثر سيطرة على حقل العلاقات الدولية التي عرّفها ريمون آرون Raymond Aron : بأنها سلام مستحيل وحرب غير محتملة paix impossible, guerre improbable[2]، وهو ما جعلها فترة متميزة في تاريخ العلاقات بين الدول، حيث اختزلت مقاربتها في قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها وضمان استقلالها السياسي، ووحدة إقليمها في ظلّ نظام دولي متّسم بالفوضى Anarchy نتيجة غياب سلطة عليا تعلو سيادة الدول.[3]

بناء على ذلك قدّمت الواقعية تحليلا صراعيا للعلاقات الدولية متعارضة المصالح، في إطار السعي للقوة المختزلة في بعدها المادي العسكري، وذلك في إطار بحثها عن الأمن، وهو ما أكّده ريمون آرون R.Aron بقوله أن: العلاقات الدولية تحكمها شخصيتان الدبلوماسي والإستراتيجي" العسكري".[4]

أولا: الواقعية الكلاسيكية ومحورية الأمن الدولاتي

تزامن الصعود الواقعي كمقاربة للعلاقات الدولية من الناحية الأكاديمية على إثر تحولين أساسين:

---

[1]- سليم قسوم، المرجع السابق، ص: 54.

[2]- Jean-Vincent Holeindre, **Raymond Aron : un classique poncée internationale**, VOL 43,N°03, 2012, p : 324. Sur le lien : http :// www.eredit.Org.

[3]- Amilie Blom et Frédéric Chrillon**, théories et concepts des relation internationales**, (paris, Hachette, 2001), p : 13.

[4] - Jean-Vincent Holeindre, op, cit, p : 325.

01– تراجع المسلّمات المثالية التي تكرست ما بين الحربين العالميتين، خاصة مع عدم قدرتها على تقديم تفسير لواقع الحرب العالمية؛

02– الارتقاء الأمريكي إلى قيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أعطى مصداقية لتفسيرات الواقعيين الخاصة بالشؤون الدولية[1].

تتزامن هذه التّحولات مع الفترة التي نشر فيها هانز جاواشيم مورغانثو Hans.J.Morgenthau كتابه السّياسة بين الأمم Politics Among Nations، الذي قدّم فيه نظرة واقعية للشؤون الدولية، مستندة إلى أسس اتفاقيات واستفاليا Westphalia 1648م، من خلال اعتبار الدول المعيار العالمي للشرعية السياسية، في غياب سلطة أعلى منها لتنظيم علاقاتها.[2]

حيث أنه وبناء على المساواة في السيادة، وتوازن القوى، وعدم التدخل في الشّؤون الداخلية للدول، كقواعد أطّرت عالم ما بعد نظام واستفاليا، جعل التركيز على اعتبارات أمن الدولة القومية أساس المنظومة المفاهيمية السائدة، من خلال النظر إلى الأمن على أنه الالتزام الأول للحكومات، وأنه مرتبط مباشرة بها[3]، حيث أن هدف كلّ سياسة خارجية هو الحفاظ على أمن البقاء، الذي لا يتحقّق إلاّ من خلال زيادة القدرات العسكرية للدولة.[4].

إن اعتبار المصلحة الوطنية National Interests المعرّفة بمفهوم القوة هي المحدد لسلوكيات الدول، جعل منها إمّا أن تختار اتجاه زيادة قوتها العسكرية الشاملة، أو أن تختار نظاما من التّحالفات يزيد من قدراتها الردعية، وهو ما أكّده نيكولاس سبيكمان Nickolas Spykman بقوله: أن الدولة تبقى إمّا لأنها قويّة أو أن دولا أخرى تضمن حمايتها عن طريق القوة.[5]

---

[1]- خالد معمري، المرجع السابق، ص: 76.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص: 414.

[3]- Charles Philippe David, Jean Jaque Roche, **Théories de la sécurité** : **Déffinition, Approche et concepts de la sécurité international**, (paris, Monchrestien, 2002), pp : 90-91.

[4]- Martin Griffiths, **International Relatios Theory for the twenty-first century**, (London, Routledge, 2007), p: 13.

[5]- جيمس دورتي وروبرت بالتسنغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر، 1985)، ص: 66.

جعل البناء المادي للواقعية المستند إلى المرجعية الدولاتية Statism كفاعل وحيد في تفسير العلاقات الدولية، من التهديدات تفهم على أساس الفعل أو القدرة على الفعل المادي، وهو مفهوم اختزالي يحصر التهديدات في إطار الأطماع الحدودية والترابية، حيث مصدر التهديد خارجي وطبيعته عسكرية.[1]

وعليه فالمعادلة الأمنية التي طرحتها المقاربة الواقعية الكلاسيكية جعلت من الأمن مساويا للقوة ومرادفا للحرب، فالدولة تلجأ إلى الحرب أو التهديد بها لأجل حماية مصالحها الحيوية وفي مقدّمتها البقاء، وهو ما يجعل من القوة العسكرية أساس الفصل بين السياسة العليا Hitht Politics، والسياسة الدّنيا Low Politics.

ثانيا: الواقعية الجديدة: أثر الفوضى النسقية على الأمن

مثّل فشل استخدام القوة في فيتنام، ومحاولة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy.Carter إحياء النّزعة الأخلاقية في السياسة الخارجية الأمريكية، وهي الفترة التي تزامنت مع تراجع الدراسات الإستراتيجية أمام تطور الدراسات الأمنية نحو تأسيس حقل فرعي للعلاقات الدولية كما وسمها ستيفن والت Stephen Walt بنهضة الدراسات الأمنية[2]، التي كانت بمثابة هزّة إمبريقية لافتراضات الواقعية الكلاسيكية، حيث كان لزاما عليها تجديد أفكارها لتوافق الظروف الدولية.

يعدّ كتاب كنيث والتز Kenneth Waltz الموسوم بنظرية السياسة الدولية Theoty of international politics المحاولة الأبرز لتوسيع المنطلقات المركزية للواقعية[3]، من خلال نقل مستوى التحليل إلى النظام الدولي واعتبار الفوضى النسقية كتفسير لسلوكيات الدول، وعليه قدّمت الواقعية الجديدة تحليلا نسقيا للتفاعلات الدولية يستند إلى علاقة الفعل ردّ الفعل، بين البنية والوكيل Action and Reaction Among The Actor and The Structure.

---

(1)- Barbara Delcourt, **Théories de la sécurité**(poli 401(4ECTs), scienses politique et les relations internationales 2006-2007, pp : 11-12.

(2)- Stephen Walt, **The renaissance of security studies**, International studies quarterly, Vol35, N° 02 (Jun,1991), p: 216.

(3)- سليم قسوم، المرجع السابق، ص: 59.

إن هذا التحليل الذي قدّمه الواقعيون الجدد يستند إلى مسلّمة الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي، والتي بدورها تحدّد أولويات الدول وفي ذلك يؤكّد والتز K.Waltz أنه: في ظلّ الفوضى؛ الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا.[1]

تأسيسا لذلك فإن الدول تلجأ إلى سياسة الاعتماد على الذات Self-Help لتحقيق أمنها، من خلال السّعي لاكتساب القوة، الذي يستمر في مقابل الشعور باللاأمن والتهديد من الآخر[2]، أو ما يصطلح عليه بالمعضلة الأمنية Security Dilemma، التي أشار إليها جون هرتز John Hertz في خمسينيات القرن الماضي بقوله: "أنها مفهوم بنيوي، تقود فيه محاولات الدول للسّهر على متطلّباتها الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات Self-Help، وبصرف النظر عن هذه المحاولات إلى زيادة دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".[3]

يتبيّن من خلال هذا التعريف أن المعضلة الأمنية تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي، أكثر ما تنشأ من الدّوافع أو النوايا العدوانية للدول، وذلك من خلال تركيز الفواعل الدولاتية على قدرات الخصوم العسكرية بدل نواياهم الحسنة، ممّا يجعلها دائما في حالة الاستعداد للأسوأ، وبما أنه لا يوجد أمن مطلق Absolute Security، فإن التّنافس سيكون نتيجة حتميّة تقود إلى انعدام الأمن بين الدول.[4]

تجدر الإشارة في هذا الصّدد أن الدّراسات الأمنية الواقعية الجديدة New Realism Security Studies في إطار اهتمامها بالتّعاون في ظل المعضلة الأمنية، فإنها ركّزت على بعدين هامين يجعلان من التعاون صعبا إن لم يكن مستحيلا بين الدول هما:

- مسألة المصداقية Credibility: أي الغش والخوف وانعدام الثقة بين الدول؛
- مسألة المكاسب النّسبية Relative gains عوض المكاسب المطلقة Absolute gains.[5]

---

(1)- Kenneth Waltz, **Theory of international politics**, (New York, McGraw-Hill, 1979), p: 102.

(2)- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسّطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر، المكتبة العصرية للنسر والتوزيع، 2005)،ص: 20.

(3)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص: 418.

(4)- مارتن غريفيثس تيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص ص: 389- 390.

(5)- سليم قسوم، المرجع السابق ص: 71.

من خلال ما سبق نستطيع القول أن الأمن ضمن المقاربة الواقعية قد ارتكز على الدولة،كموضوع مرجعي من خلال اعتبارها كفاعل تأمين أو فاعل تهديد، حيث أنه ورغم التّحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، والجهود التّنظيرية التي سعت إلى توسيع حقل الدراسات الأمنية، إلّا أن الواقعيين حافظوا على المفهوم الضّيق للأمن المرتبط بالقوّة العسكرية، والذي عبّر عنه ستيفن والت S. Walt بقوله: أن حقل الدراسات الأمنية يجب أن يهتمّ بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب، أي التهديد واستخدام ومراقبة القوة العسكرية[1]، لأن أيّ توسيع لحقل الدراسات الأمنية بطريقة غير مدروسة ستهدّد تناسق الحقل الفكري، وتمسّ هوّيته المعرفية المتماسكة.

إن ما سبق التأكيد عليه لا يمنع قيام دعوات إعادة صياغة مفهوم الأمن من داخل المقاربة الواقعية ذاتها، على غرار عالمة السياسة الألمانية هيلغا هفتندورن Helga Haftendorn، التي دعت إلى ضرورة بناء منظار أمني جديد، يتجاوز التصوّرات الهوبزية والكانطية والغروشيوسية للأمن، على اعتبار أنها لا تقدّم تفسيرات كافية للتّغيّرات التي تشهدها العلاقات الأمنية[2]، غير أن هذه المحاولة التوسيعية للأمن التي قادتها، وقائمة المواضيع التي صاغتها، على أنها يجب أن تدرج ضمن حقل الدراسات الأمنية، كانت محاولة توسيعية شكلية لم تتجاوز الحدود الواقعية؛ المتمركزة على استخدام أو التهديد باستخدام القوة أو العنف المادّي.

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية للأمن Liberalism approch of security

تعد الليبرالية من المقاربات الأساسية في نقاشات العلاقات الدولية، رغم أنها نظريا ليست كلاّ متماسكا، وإن اشتركت في منطلقاتها الفكرية وسياقاتها التاريخية، ويرجع ذلك أنها مشتقّة من الحرية Liberty التي تعدّ مطلبا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

أوّلا: الليبرالية الدولية وفكرة الأمن الجماعي Collective Security

مثّلت الخسائر المادية والبشرية التي خلّفتها الحرب العالمية الأولى، الدّافع الأبرز لظهور النزعة المثالية في العلاقات الدّولية، الرّاغبة في منع حدوث الحرب، استنادا إلى منطلقات فلسفية تفاؤلية إزاء الطبيعة البشرية، واعتبارات الانسجام في المصالح Harmony of Interests، وتركيزها على تعدّدية الفواعل بدل الدولة والنظام الدولي.[3]

---

(1)- Stephen Walt, op, cit, p : 212.

(2) -Helga Haftendorn, **The Security puzzle : theory-building and discipline-building in international security**, International Studies Quarterly, Vol 35, N°01 (Mar, 1991), p: 12.

(3)- سليم قسوم، المرجع السابق، ص ص: 90-91.

إن الاعتقاد المثالي من أن السّلم والأمن وضع يجب بناؤه، وليس معطى ثابتا ومجرّدا، جعلها تركز على القانون الدولي والمنظمات الدولية، لتحقيق ذلك عبر آلية الأمن الجماعي[1]، الذي يشير إلى:" مجموعة آليات ذات صيغة قانونية، صمّمت لمنع اعتداء دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث، عبر توجيه تهديدات ذات صدقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات صدقية إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلم، قد تتراوح بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية".[2]

استنادا إلى التعريف المقدّم في هذا السياق، فإن جوهر فكرة الأمن الجماعي لدى الليبراليين تتمثل في وجود جزاء مرتبط بالاعتداء، عبر الاستخدام الكبير للقوة، المستند لعدّة شروط:

01– عالمية العضوية: فعدم توافر هذا الشّرط أو على الأقل في نظام شبه عالمي العضوية، قد يحيلها إلى حلف عسكري، أو نظام لتوازن القوى؛

02– موضوعية النظام: حيث أن تطبيقه يتمّ بغضّ النّظر عن ماهية المعتدي أو المعتدى عليها، فهو نظام لا يعترف بالصداقات التقليدية ولا بالعداوات المزمنة.[3]

تنجذب الدول حسب الطرح الليبرالي إلى فكرة الأمن الجماعي، لأنه يعد الدول جميعا بالأمن، إضافة إلى تركيزه على مسألة واضحة هي الاعتداء في صورته النّمطية كالاعتداء العسكري، فهدفه الحفاظ على السّلم والأمن بين أعضاء النّظام، وليس بين النظام والخارج.[4]

شهد نظام الأمن الجماعي صعوبة في التطبيق، مع عودة المصالح القومية National Interests كمفهوم أكثر حضورا لتأطير العلاقات الدولية؛ خاصة فترة ما بين الحربين العالميتين، من خلال انسحاب اليابان من عصبة الأمم League of Nations، وقيام الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى هيمنة التصور الواقعي على أجندة الأمن الدولي بعد الحرب العامية الثانية.

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص: 318.
[2]- مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص: 81.
[3]- نشأت الهلالي، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة: الأمن الجماعي**،(مصر، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005)، ص ص: 12-14.
[4]- مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص: 82.

ثانيا: الليبرالية المؤسساتية ودور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن

مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية ومخلّفاتها سببا كافيا لإعادة النظر في طروحات الليبراليين في الشّؤون الدولية، خاصة ما تعلّق منها بالأمن، وهي الطروحات التي ارتكزت على الأمن الجماعي في ثلاثينيات القرن الماضي، عبر السّعي لإيجاد مؤسّسة دوليّة أخرى غير عصبة الأمم، تكون أقدر على تحقيق السّلم والأمن الدوليين.[1]

ازداد الاهتمام الليبرالي بفكرة المؤسّسات الدولية، والأدوار الممكن أن تؤدّيها، خاصة في مجالات التّعاون بناء على المكاسب المطلقة بدل المكاسب النّسبية، وإمكانية توسيع مجال هذا التعاون إلى المجالات الأمنية[2]، وهي الفرضية التي أغفلها الواقعيون من خلال اعتبارهم المؤسّسات الدولية وسيلة للدول لتحقيق مصالحها في ظل النظام الفوضوي، ما يجعلها في غالبية الأحيان أنساقا للهيمنة أكثر منها أطرا للتعاون والتنسيق.[3]

إن المأسسة بهذا المفهوم لا تلغي الحرب، بقدر ما تخفّف من حدّة المخاوف اتجاه نوايا الدول، كما تستطيع التغلّب على النزعة الأنانية للدول، من خلال اعتبار المؤسسات خزّانات معلومات تلجأ إليها الدول لتجنّب سوء الإدراك بشأن الدول الأخرى[4]، فالحرب حسب المؤسّساتيّين ليست حتمية، وإنما يمكن تجنّبها من خلال نزع الظروف المشجعة عليها، فهي بالأساس نتاج سوء المؤسّسات وليست فوضوية النظام الدولي كما يقر الواقعيين.[5]

تعزز الطرح الليبرالي أكثر بتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل Interdependence والاعتماد المتبادل المركب Interdependence Complex، واتجاه الدول نحو الإقليمية Regionalism على غرار الاتحاد الأوروبي European Union، وتنامي التبادلات الدّولية ذات البعد المؤسّساتي، ما أفضى إلى جدل نظري حول مفهوم الأمن الإقليمي Regional Security كبديل لمفهوم الأمن الجماعيCollective Security، والمعتمد على مجموعة من الإجراءات الدبلوماسية وتدابير بناء الثّقة والحوار كآلية لحل النزاعات بين الدول[6]، غير أن المؤسّساتية رغم استمرارها في تكييف تصوّراتها، إلاّ أن جوهرها فقد الكثير من قوّته، حيث ينظر للمؤسسات الدولية

---

(1)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص ص: 321، 322.

(2)- اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012)، ص: 23.

(3)- خالد معمري، المرجع السابق، ص: 97.

(4)- ستيفن والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعدّدة**، تر: عادل زقاغ، اطلع عليه يوم 2016/02/16 مقال متوفر على الرابط التالي:

http:// www.Geocities.com/adelzeggagh/ir.html

(5)- أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص: 275.

(6)- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص: 16.

كفضاءات مسهلة للتعاون إذا توافق ذلك ومصالح الدول فقط، فهي حسب والت S.Walt لا تستطيع فرض سلوكيات معيّنة تتناقض ومصالح الدول الخاصة[1]، وهي انتقادات دفعت اللّيبراليين الجدد إلى إعادة مراجعة طروحاتهم حول الأمن، بالبحث عن مقاربة أمنية تستطيع تفسير واقع التحولات الدولية.

ثالثا: الليبرالية البنيوية ونظرية السلام الديمقراطي The Democratic peace Theory

ظهر هذا الاتجاه النظري في ثمانينيات القرن الماضي، مع كتابات مايكل دويل Michael Doyle وبروس راست Bruce Russet، وازداد الاهتمام السياسي والأكاديمي بها بعد الحرب الباردة.

يقوم اتجاه الليبرالية البنيوية على فكرة إقحام المتغيّر الديمقراطي في التحليل الأمني، بما من شأنه أن يكرّس أطر السّلام الذي يكون التعاون سمتها الأساسية، مستندين في ذلك إلى مسلّمة أن الدّيمقراطيات لا تتحارب مع بعضها البعض، وعليه فهي تستطيع حلّ خلافاتها بالطرق السلمية والدبلوماسية بعيدا عن استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها[2]، ويعود هذا الطرح تاريخيا إلى مقالة إمانويل كانط Immanuel Kant سنة 1795م الموسومة بالسّلام الدّائم، حيث اعتقد أن التمثيل الديمقراطي الجمهوري، هو التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان والتّرابط العابر للحدود الوطنية.[3]

ميزة هذه النظرية أنها مدعومة إحصائيا، من خلال ارتكازها على نتائج البحث الذي أعده ديفيد سينغر David Singer، في جامعة ميشيغان Michigan، الموسوم بـ: Correlates of War الذي أحصى فيه قائمة الحروب من 1816م إلى غاية1991م، حيث لم تشهد هذه الفترة إلاّ حربا واحدة بين دولتين ليبراليتين حديثتي العهد، في حين أن باقي الحروب كانت إما بين الدول الدكتاتورية، أو بين دولة دكتاتورية وأخرى ليبرالية.[4]

إن ما عزّز هذا الطّرح هو اعتقاد أنصاره أن الدّيمقراطيات مصمّمة مؤسّسيا للاستجابة لآراء ناخبيها، وبما أن الناس تفضّل السّلم على الحرب، فإن الحكومات الديمقراطية تتّسم بالحساسية إزاء تكاليف الحرب، إضافة إلى صعوبة قرار الحرب في إطار القيود المؤسّسية، يضاف لها إدراك القادة الديمقراطيين لفكرة التسوية السلمية

---

[1]- ستيفن والت، المرجع السابق

[2]- Navari Cornelia, Liberalism, in Pol.D.Williams, **Security Studies an introduction**, (London, Rutledge, 2008), p: 36.

[3]- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص: 428.

[4]- Navari Cornelia, op. cit, p : 36.

للنزاعات، وأن استخدام القوة هو آخر الحلول، وعليه فتوقع الصّراع بين الوحدات الديمقراطية يكاد يكون معدوما[1]، وعليه استنادا إلى الشّاهد الإمبريقي تمّ الإقرار بالعلاقة السّببية بين الديمقراطية والسّلم، من خلال أنه كلّما زاد انتشار الديمقراطية، كلّما زادت فرص توطيد السّلم بين الدول.

لم تسلم هذه المقاربة من النّقد، خاصة في شاهدها الإمبريقي، حيث أن السّلام النّسبي بين الديمقراطيات يعزى إلى عوامل أخرى غير العامل الديمقراطي، كما أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب في مرحلتها الانتقالية نحو الحكم الديمقراطي، يضاف لها العدد القليل الديمقراطيات في الفترة الممتدّة بين 1816و1991م، خاصة فترة ما قبل 1945، كما أن خصوصية الحرب الباردة قد أعطت أولوية احتواء المدّ الشّيوعي ما يعكس عدم لجوئها للحرب ضدّ بعضها[2]، هذا من جهة؛ من جهة أخرى وظفت هذه المقاربة في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في فترة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون Bill Cliton، ضمن مساعيه لتوسيع الحكم الديمقراطي في العالم، وكذا في إدارة الرئيس الأمريكي السّابق جورج بوش الابن George.S.Bush من خلال الحرب على الإرهاب والنّظم الديكتاتورية تحت مبرّرات السّلم والديمقراطية.

المطلب الثاني: النظرية البنائية في التعامل مع مفهوم الأمن

أدّت تّطورات حقل العلاقات الدولية، إلى بروز مجموعة من المداخل والمقاربات الجديدة، التي استطاعت أن تنافس النّظريات التقليدية، ومن بين هذه المقاربات المقاربة البنائية Constructivism Theory، التي تعتبر كجسر هوّة يصل بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، وفي هذا الصّدد سيتمّ طرح أهم أفكار المقاربة البنائية ونظرتها للأمن.

الفرع الأول: نشأة وافتراضات النظرية البنائية

تعود نشأة المقاربة البنائية إلى القرن الثّامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو Giambattista Vico، الذي رأى بأن العالم الطبيعي هو من صنع الله، لكن العالم التاريخي historical world هو من صنع الإنسان، فالبنائية فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي.[3]

---

[1]- غراهام إفانز وجيفري نوينهام، المرجع السابق، ص: 118.

[2] - ستيفن والت، المرجع السابق

[3]-عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007)،ص: 223.

برزت البنائية كمقاربة قائمة بحدّ ذاتها في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتّحديد في أواخر الثمانينيات، بعدما استطاعت التنبؤ بنهاية الحرب الباردة في ظلّ إخفاق النظريات التفسيرية، هذا ويعدّ نيكولاس أونف Nicholas Onuf أوّل من استعمل مصطلح البنائية في كتابه عالم من صنعنا World of Our Making، ونجد أيضا ألكسندر وندت Alexander Wendt الذي ظهرت أفكاره خاصة ضمن مقاله الصادر سنة 1992م؛ تحت عنوان: الفوضى هي ما تصنعه الدول Anarchy Is What states make.

إن المسألة المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة، هي بروز قضايا جديدة على المستوي الدولي خاصة المتعلقة بالبعد الثقافي والقيمي والهوياتي، والتي سعت البنائية إلى تقديم تفسير لها ضمن تحليلاتها للعلاقات الدولية، من خلال أفكار كل من ألكسندر وندت ونيكولاس أونف.

قدم أونف Onuf في كتابه عالم من صنعنا، صياغة جديدة للمقاربة البنائية في العلاقات الدولية، من خلال إعادة بناء العلاقات الدولية اعتمادا على الصّيغة المقترنة بالتّساؤل التالي: كيف يمكن للأفراد بناء الواقع الاجتماعي؟ حيث يركز على فكرة أساسية؛ هي أن الأفراد والمجتمع كلّا منهما يبني الآخر، وهو ما أخذه من أعمال Giddens حول عملية البناء الاجتماعي و كيفية حصولهما وتأسيسهما[1]، فالدّول حسب أونف Onuf ما هي إلّا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم مع البنية Structure، فجوهر البنائية هو أن الأفراد يصنعون المجتمع، والمجتمع يصنع الناس، هنا عملية تبادلية بين المجتمع و الأفراد.

لدراسة التّأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع، يقدّم البنائيّون القاعدة rule التي بنظرهم تربط بين الفرد والمجتمع فالقاعدة تعلّمنا ماذا يجب أن نفعل؟ What should we do، هنا كلمة What تعني المقياس الذي يجب أن يفعله الناس، وكلمة should "يجب" تعني الالتزام بإتّباع القواعد وعدم مخالفتها، وعليه فالطرائق التي يتّخذها الناس بالقبول أو الرّفض أو الحفاظ عليها تسمى ممارسات، ويسمى القائمون على هذه الممارسات فاعلون Agents، والمجتمع هو **البناء** structure، وفي العلاقات الدولية الفاعل هو الدولة، والبناء هو النظام الدولي.[2]

---

[1]- نوري عزيز، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفّتي المتوسط من منظور بنائي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012)، ص: 17.

[2]-Nicholas Onuf, "**Constructivism: a User's Manual" in Nicholas Onuf**, Vandulka Kabalkuva, International Relations In a Constructed World (London, Sharp, 1999), p44

إن فكرة أونف Onuf تركّز بشكل كبير على ممارسات الفاعلين، أي أن الأفعال التّي تصدر سواء كانت خطابات أو أفعال حقيقة يتأسّس الواقع الاجتماعي، أما ألكسندر وندت يرى في مقاله الفوضى هي ما تصنعه الدول، أن العالم والمصالح نشأت من خلال الممارسة التذاتانية Intersubjectivity، وذلك عبر ما تفكّر فيه الدّول وما تفعله، فقد تجعل الدول النظام الدولي فوضوي من خلال الفوضى التي تصنعها[1]، هذا وتبرز أفكار ألكسندر وندت من خلال نقطتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في أن البناء الذي ينتج عن العلاقات الإنسانية بين الأفراد تحدّد تحديدا كبيرا من خلال الأفكار أكثر ممّا تحدّد بالأمور المادية، أمّا الثانية فتشير إلى أن المصلحة أو الهوّية Interest or Identity بالنّسبة للفاعل سواء كان فرد أو دولة تبنى عن طريق الأفكار المشتركة، والتّفاعلات المتبادلة أكثر ممّا تتشكل عن طريق الأمور المادية أو الطبيعية.[2] إن الفوضى حسب وندت هي ما تصنعه الدول، يبرز ذلك من خلال رؤيته بأن الفوضى موجودة كمعنى لدى الأفراد وبالتالي الدّول، هذه الفوضى تتطوّر من خلال التّفاعلات التي تحدث بينهم، من خلال هذا ميّز وندت بين ثلاث أنواع من الفوضى[3]:

01- الفوضى الهوبزية: تنظر الدول إلى بعضها البعض كعدّو، ومنطلق هذه النظرية **حرب الكل ضد الكل؛**

02- الفوضى الكانطية: الدول تنظر إلى بعضها البعض نظرة تنافسية، لكن لا تسعى الدولة إلى القضاء على الدول الأخرى،كما أنها تعترف بحقوق الدول الأخرى؛

03- الفوضى اللوكية: على عكس الفوضى الهوبزية والكانطية فهذه لها نظرة تفاؤلية، حيث تنظر الدول إلى بعضها البعض كأصدقاء.

نخلص من خلال هذا أن الفوضى تتكوّن من مجموعة من الأفكار والمعاني، والتي يكتسبها الفرد أو الدولة من خلال التفاعلات التي تحدث بينهم، وينتج عن هذه التفاعلات علاقات قد تكون صراعية أو تنافسية أو ودّية.

الفرع الثاني: الأمن حسب المقاربة البنائية

اختلف أنصار المقاربة البنائية في دراسة الأمن، ويمكن تلخيص ذلك في:

---

(1)- نوري عزيز، المرجع نفسه، ص: 22.

(2) Paul R. Viotti, **International Relations Theory**, 5th ed, London (Pearson, 2011), p: 278.

(3)- نوري عزيز، المرجع السابق، ص: 24.

أولا: أهمية الهوية في طروحات المقاربة البنائية

تركّز المقاربة البنائية على عنصر الهوية Identiy، إذ تعتبره مسألة جوهرية خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ تؤكّد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الدول وتستجيب لمطالبها، هذا أما أصبح أكثر وضوحا بعد تبلور قضايا الأقليات، وكذا مخاطر نشاط التّنظيمات الإرهابية، والانتقال من مرحلة الصراعات الإيديولوجية إلي مرحلة الصراعات الحضارية[1]، حيث تساعد الهوية على تحديد المصلحة الوطنية للفاعل، وهي أيضا مهمّة في تحديد السّياسة العامة،كما أنها تمنح للفاعل دورا مهما في العلاقات الدولية، إذ يتصرف الفاعل دوما بما يراه مناسبا لهذا الدّور، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك اعتقاد البريطانيين، وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية، حدّد دور بريطانيا مع علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.[2]

إن الاهتمام بمتغيّر الهوية هو نوع من التّفكيك لكرة البيلياردو الواقعية Billiard Ball لمعرفة ما يوجد بداخلها، لأنه من المهمّ جدّا فهم التّفاعلات الاجتماعية الدّاخلية للدّول، لاستعاب المخرجات السّياسية لها حتى لا يتمّ حصرها في مخرجات البيئة الدّولية الفوضوية للنّظام الدّولي، فالبنائية تعتقد أنه لو زاد الاهتمام بهويات الفواعل، لاستطعنا تشكيل مصالح مشتركة تعبّر عن هويات جماعية، تجعلنا نتجاوز التصور الدّولاتي للدّراسات الأمنية، إلى التّصور الجماعي الذي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة للدول.[3]

ثانيا: الجماعة الأمنية Security communities

يعرّف كارل دويتش Karl Deutsch الجماعة الأمنية بأنها: "مجموعة من الدول يوجد بينهم تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال ماديّ مع بعضهم البعض، وأنهم مستعدّون إلى تسوية خلافاتهم بالطرق السّلمية[4]، وبذلك يتولّد لدى هذه التّجمعات شعور وإحساس واحد بالانتماء لهذا التّجمع، وتبدأ هذه الدول بتأسيس مؤسّسات وهيئات للحفاظ على الأمن داخل هذه التجمعات الأمنية. لقد ميّز الباحثون في هذا الصّدد عدة أنواع من التّجمعات الأمنية أهمّها، التجمعات الكبيرة والتي يعكسها نظام الأمن الجماعي، والتجمع

---

(1)- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص: 224.

(2) Emmanuel Adler, **Security Communities**, (New York, Cambridge University Press, 1998), p. 44

(3)- خالد معمري، المرجع السابق، ص: 119.

(4)- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991- 2008**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009)، ص: 17.

الأصغر مثل التجمع الإقليمي الذي ينشأ عندما تجتمع مجموعة من الدول لتنشئ نظاما مشتركا للأمن مع احتفاظ كل دولة بسيادتها واستقلالها.[1]

ثالثا: المعضلة الأمنية حسب المقاربة البنائية

يعتقد أنصار الطّرح البنائي أن المعضلة الأمنية تنبثق من جهل نوايا الأخر، حيث يمكن الحدّ من هذه الاعتقادات وذلك عبر معرفة هويات الأخر، وعليه يمكن فهم التصور البنائي في هذا الصّدد على شكل معادلة بحيث نتصور أن دولة ما قامت بإجراءات بناء الثّقة، وقلّلت من التّصرفات الدّفاعية المفرطة، فإنها تدفع الدول الأخرى للسيّر وفق ذات المسعى، ممّا يجعل الدولتان المتنافستان تبحثان عن أدوات أخرى لضمان البقاء .[2]

يرى البنائيين أن التّوجه النّزاعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبقا، بل تحكّمي يديره القادة، ذلك أن النزاع الإثني ليس نتيجة للاختلاف العرقي، بل لتحريك الفواعل السياسية سواء الداخلية مثلا النخبة الحاكمة، أو الخارجية كالدّول، فحتى أن الاختلاف في حدّ ذاته قد يكون وهميّا مختلقا من طرف هذه الفواعل، على غرار إدّعاء النّازية بأن الشّعب الألماني جنس آريّ نقيّ، في الوقت الذي أجمعت فيه الدراسات الأنثروبولوجية على عدم وجود جنس نقيّ نتيجة للتّداخل التّاريخي بين الأجناس، إلا أنّ "هتلر أقنع الأقلّيات الألمانية في تشيكوسلوفاكيا وبولندا والنمسا باختلافهم، وقام بتحريكهم لصالح أطماعه التوسعية.

يقول فيرون feron في هذا السّياق؛ أن بناء الهوية على أسس تنازعيه تتحكّم فيه ثلاثة عوامل: المنطق الخطابي السائد، والاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري ،إضافة إلى طبيعة التّفاعل مع المجموعات الأخرى، وعلى هذا الأساس تقوم النّخب بإعادة بناء الهوّية بشكل يبرز عمق الاختلافات الإثنية، بحيث يتزايد الاحتكاك السّلبي مع الآخر؛ وهكذا فإن الهوية تعتبر مجرّد سلاح إيديولوجي في أيدي النّخب تشكّلها اعتمادا على أساطير تؤسّس لعلاقات تنازعيه مع الآخر.[3]

وبهذا نخلص أن سلوكيّات الدول تخضع إلى تأويلات اجتماعية في شكل معتقدات وتفاعلات، وليست كما يرى العقلانيون أن الفوضى هي التي تدفع الدول إلى تشكيل أنماط سلوكية.

---

(1)- خالد المصري، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**، (مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 30، العدد02 2014)، ص ص: 327،328.

(2)- خالد معمري، المرجع السابق، ص: 121.

(3)- أحمد إيدابير، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2012)، ص: 95.

المطلب الثالث: المنظار ما بعد الوضعي والتحول في مفهوم الأمن

تشير عبارة ما بعد الوضعية Post Positivism، إلى مصطلح واسع النطاق يشتمل على جملة من وجهات النظر المتنوعة، التي انتشرت في ميدان العلاقات الدولية أواخر سبعينيات القرن الماضي، والتي تصدّرتها النظرية النقدية بشكل واسع.[1]

الفرع الأول: النقدية الاجتماعية كنظرية للعلاقات الدولية

نتج المنظور النّقدي الاجتماعي The Social Critical Paradigm عن أعمال مدرسة فرانكفورت Frankfurt Sckool، في ثلاثينيات القرن العشرين، وقد استقت جزءا من أفكارها خاصة المتعلّقة بالعلاقات الدّولية من أعمال المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci[2]، حيث تطورت بداية كفلسفة اجتماعية لنقد المجتمع، من خلال نقد النّظم الاجتماعية القائمة على العقلانية التكنولوجية، وما يرتبط بها من إيديولوجية[3]، واتضحت إسهاماتها أكثر في العلاقات الدولية خلال ثمانينيات القرن الماضي عبر إسهامات كلّ من روبرت كوكس Robert Cox ويورغن هابرماس Jùrgen Habermas وتيودور أدورنو Theodore Adorno وماركيز هاربيت Marcuse Herbert وأندرو لينكلاتير Andro Linklater، إضافة إلى مارك هوفمان Mark Hoffman. [4]

مارست النّقدية المنحدرة من الماركسية تأثيرا مهمّا على حقل العلاقات الدولية، وبرزت كبديل للمناهج الجامدة للحقل، حيث وسّعت من حدوده مبرزة كيفية تأثير جهود المادّية التاريخية لإعادة بناء حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الوضعية.[5]

ينطلق ما بعد الوضعين ابستمولوجيا من افتراضات منهجية غير وضعية Non-Positivism للعلاقات الدولية، متحدّية بذلك الطرح الواقعي الذي يدّعي بناء نظرية عامة موضوعيا وحيادية معياريا[6]، إنها كاتجاه ترفض الفصل بين النظرية والممارسة في تحليل الظواهر الاجتماعية، إضافة إلى اعتبار الحقيقة كمحصلة أطر اجتماعية

---

(1)- مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص ص: 455، 456.
(2)- جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011)، ص: 31.
(3)- أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص: 453.
(4)- جويدة حمزاوي، المرجع السابق، ص: 31.
(5)- أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص: 453.
(6)- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص: 314.

وتاريخية محدّدة، وإدراك أن النظريات هي محصلة هذه الأطر، وهو ما يؤكده روبرت كوكس بقوله: أنه ليست هناك نظرية بحدّ ذاتها معزولة عن وجهة نظر لها في الزّمان والمكان[1]، أما انطولوجيّا فهي تركّز على القوى والبنى المجتمعية على اعتبار أن الواقع هو بناء اجتماعي، يتحدّد عبر مسار تاريخي مركّب من أبعاد سياسية واجتماعية، ومادية وفكرية متفاعلة.[2]

الفرع الثاني: دراسات الأمن النّقدي

ظهرت دراسات الأمن النّقدي Critical Security Studies بداية من سنة 1994م، حيث اعتبرها كلّ من بيل ماكسويني Bill McSweeney وستيف سميث Steve Smith الأكثر عمقا والأكثر دعما وتناسقا،مقارنة بالدّراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن، وكذا في نقدها للاتجاهات الأمنية التقليدية[3]، وهي تضم مقاربة كيث كروز Keith Krause ومايكل وليامز Michael Williams المنتميان إلى مدرسة أبريست ويث Aberystwyth Sckool، ومقاربة كين بوث Ken Booth وريتشارد واين جونز Richard Wyn Jones المرتكزة على مشروع الانعتاق في إعادة تعريف الأمن[4]، وهي حسب كروز K.Krause تشترك في ثلاثة مسائل أساسية:

أولا: بناء التهديد

على عكس المقاربات العقلانية التي تنطلق في دراستها للأمن من أسئلة لماذا؟ في بحثها عن العلاقة السّببية للأفعال من قبيل السّياسات الأمنية مثلا، فإنّ دراسات الأمن النقدي Critical Security Studies تنطلق من أسئلة كيف؟ في سعيها لفهم الكيفية والمسار الذي تشكّلت فيه تلك السلوكيات[5]، وهو جوهر الفرق بين هذه الدّراسات ودراسات الأمن التّقليدي المرتبطة بنظريات حل المشكلة Problem Solving Theory على حدّ تعبير روبرت كوكس R. Cox، وعلى هذا الأساس فإن النقديين في مسعاهم لفهم كيفية تشكّل وبناء التهديد فهم ينطلقون من اعتقاد أن الأمن ليس معطى موضوعي، كما سلّم بذلك العقلانيون، بل هو بناء اجتماعي يتحدّد عبر الخطاب Speech، واستنادا لذلك فإذا كان الأمن هو محصّلة خيارات سياسية وتدابير

(1)- ستيف سميث وجون بيليس، المرجع السابق، ص ص: 377، 378.
(2)- Keith Krouse, **Critical theory and security studies**: the research program of critical security studies, cooperation and conflict (1998), p: 316.
(3)- Alex Macleod, op, cit, pp:06,07.
(4)- Pinar Bilgin, Critical theory, in Paul Williams, op, cit, p: 100.
(5) -Keith Krouse , op, cit, p : 306.

اجتماعية فذلك يعني إمكانية تغيرها، وبذلك فهم يندرجون ضمن خانة الموسّعين لمفهوم الأمن، فهو كما يقول كين بوث Ken Booth: ليس ذاتيا ولا موضوعيا، وإنّما هو ما نفعله، إنه ظاهرة تنشأ تذاتانيا Intersubjectivity حيث تقدّم مختلف الخطابات آراء مختلفة حول الأمن.[1]

من خلال تعريف كين بوث K. Booth للأمن نستطيع القول أن جوهر الأمن للنّقديين يتحقق من خلال اجتماع أمرين هما العمل " الأمن هو ما نفعله" أي ضرورة تغيير واقع معيّن إلى واقع آخر ننشده، والثاني هو الخطاب من خلال توجيه الإدراكات كأوّل ما يستهدفه الخطاب، وعليه انطلاقا من توجيه إدراكات معيّنة بواسطة بنية الخطاب الذي يرسّخ نوعا من القيم، نستطيع بناء وتكوين واقع معيّن أو تغيير الواقع القائم.

بناء على تعريف مفهوم الأمن ضمن الدّراسات النّقدية، فإن النقديين رفضوا المسلّمات التقليدية العقلانية المنحصرة في إطار الدراسات الإستراتيجية، والمختزلة للتهديدات في إطار الطبيعة العسكرية والمصدر الخارجي وتأكيدهم على ضرورة التّوسيع نحو مجالات غير عسكرية، فمن جهة أصبحت سباقات التّسلح بين الدول الناشئة عن المعضلة الأمنية تشكل عبئا على اقتصادياتها، فهي لم تنتج سوى مستويات عالية من القدرات العسكرية التّدميرية دون أن يرفع ذلك من مستوى الأمن[2]، ومن جهة أخرى فالتهديدات التي تمسّ حياة غالبية الشعوب لا تنجم من القوات المسلّحة للدول المجاورة، بقدر ما هي ناشئة من الرّكود الاقتصادي، والجور السياسي، وندرة الموارد، والنزاعات الإثنية، وكذا تدمير البيئة والإرهاب والجريمة، والأمراض وغيرها[3]، وبذلك سجّل النقديون انتقالهم من المفهوم التقليدي للتهديد، القائم على القراءة الجغرافية العسكرية إلى مفهوم شامل له، يتضمّن قائمة واسعة من القضايا غير ذات الأبعاد العسكرية.

ثانيا: الوحدة المرجعية للأمن

إن المفهوم الموسع الذي قدّمه النقديون للتهديدات جعلهم يراجعون الوحدة المرجعية للأمن الدولاتي، فإذا كانت الحرب الباردة The Cold War بطبيعتها المتميّزة، قد أعطت طبيعة عسكرية للتّهديدات تجعل من الدولة وحدته المرجعية، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة The Post-Cold War وتوسيع دائرة التهديدات

---

(1) -Pinar Bilgin, **Critical theory**, in Paul Williams, op, cit, p: 98.

(2)- Dario Batestella**, theories des relations internationales,** 2éme (ed), (paris, presses des sciences politique, 2006), p : 485.

(3)- Richard Wyn Jones, Message in a Bootle? **Theory and prascis in critical security studies**, in Barry Buzan and Lene Hanssan, **the transition to the post-cold war security agenda**, Vol 02 (London, SAGE Publications, 2007), pp: 476,477.

واكبته ضرورة توسيع الوحدات المرجعية للأمن[1]، حيث اقترح أندرو لينكلاتير Andrew Linklater بناء جماعة إنسانية كشكل جديد من العلاقات السّياسية الدولية، تكون لها القدرة على لمّ شمل البشرية على قواعد مشتركة، في حين يدعو مارك هوفمان Mark Hoffman إلى إقامة مجتمع ما بعد السيادة، كخطوة لتغيير الحدود السياسية القائمة[2]، وهو ما يؤكّده كين بوث Ken Booth بقوله: أنه بتغيّر الظروف، مواضيع الانعتاق **Emancipation** أيضا تتغيّر.[3]

رفض النقديون السياسات الأمنية الواقعية والعقلانية المبنية على المرجعية الدولاتية Statism، من خلال طرحهم لرؤية أمنية جديدة مرجعيتها الأساسية هي الأفراد، من خلال اعتقادهم أنّ أي توسيع للأمن، لا يجب أن يشمل المواضيع فحسب، وإنما حتى الأجندة الأمنية يجب أن تتوسع لتشمل قضايا أخرى غير عسكرية، فتوسيع دائرة التهديدات فقط حسبهم لا يعني إحداث نقلة نوعية للدراسات الأمنية واهتماماتها التقليدية[4]، وتأسيسا على ذلك فقد اعتبر النقديون الإنسان محور كل السياسات الأمنية، ومرجعية الأمن الأساسية وليس الدولة أو المجتمع.

ثالثا: إمكانية تحويل المعضلة الأمنية

بالنسبة للتّحليلات النّقدية بشأن المعضلة الأمنية النّاتجة بين الدول في إطار التفاعلات الدولية، فإنهم ينطلقون من نقد التركيز العقلاني الوضعي بصفة عامة، والواقعي الجديد بصفة خاصة، على فكرتيّ الغش وانعدام الثّقة بين الدول في تأصيلهم للمعضلة الأمنية Security Dilemma، وذلك عند تفسيرهم للأمن الدولي، والتي تكون كمحصّلة لبنية النظام الدولي الفوضوي، وهو ما يجعل من التّعاون الدولي صعب التحقّق إن لم يكن مستحيلا.[5]

---

(1)- Dario Batestella, op, cit, p : 485.
(2)- Renater Kenter, The Art of possible : **the scenario method and the third debate in international relations theory**, (a master thesis in international relations, university of Amsterdam, 1998), obtenu en parcourant http://www.deruijter.net/Kenter.html.
(3)- Alex Macleod, op, cit, p: 07
(4)- Pinar Bilgin, Critical theory, in Paul Williams, op, cit, p : 98.
(5)- سليم قسوم، المرجع السابق، ص: 71.

على عكس الواقعيين الجدد فإن النّقديين تساءلوا حول منشأ هذين المبدأين في توجيه التفاعلات الدولية نحو المعضلة الأمن، فالاعتقاد الواقعي مثلا المبني على أن إدراك الدول للتهديدات الأمنية- سواء كان ذلك بصفة فعلية موضوعية أم مجرّد إحساس- هو ناتج عن سوء الإدراك تجاه الدول الأخرى، خاصة فيما تعلّق بالهدف الأسمى للدول وهو أمن البقاء Survival، وعليه فالاستجابة تكون عبر الاحتكام المباشر إلى آلية الاعتماد على الذات Self-help.

غير أن التّفسير النّقدي يرى أن العقلانيين قد أهملوا التّفاهم الضّمني؛ النّاشئ عبر التفاعلات الدولية بين الوحدات، كمحصّلة لعمليات المعرفة المشتركة بين الدول أو التجارب التاريخية لكل دولة، إضافة إلى الإدراك العقلاني لقدرات كل طرف، وتأسيسا لذلك فإن التّوجهات الأمنية للدول لن تكون ثابتة فهي تتغيّر حسب طبيعة كل دولة، فالدولة الجزائرية – حسب رأينا – مثلا والتي تدرك عبر تجاربها التاريخية السّابقة أن الدولة التونسية هي دولة مسالمة، ولم تدخل معها أو مع دول الجوار في نزاع مسبق، فلا يعقل لها أن تفسّر سياساتها الأمنية على أنها تهديد أمني قد يمسّها، بذات المسار الذي تقدّمه لنا المعضلة الأمنية، وهي المعضلة التي تنطبق أكثر على العلاقات الجزائرية – المغربية.

بناء على التحليل الذي قدّمه النّقديون في إمكانية تحويل المعضلة الأمنية، والذي يبرز أكثر قيمة الأبعاد الأخرى عدى القوة والفوضى في فهم الأمن، فالأفكار والمعرفة والمؤسّسات تؤدّي أدوارا هامّة في توجيه سلوكيات الدول[1]، وعليه فقد جادل النقديون أن الحرب ومعضلة الأمن ناجمة عن التركيز العقلاني على علاقات القوة ومنطق المعاملة بالمثل، الذي ولّد لدى الدول فهما مشتركا لمعاني القوة، وذلك استنادا لما وسمه النّقديون بالنبوءات المحقّقة لذاتها، وهو ما أشار إليه ريشارد آشلي Richard Ashley بقوله أن: الواقعية إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي، ذلك أنها خطاب قوّة وحكم ساد السّياسة الدولية في الماضي، وشجّع الدول على المنافسة الأمنية.[2]

إن المفهوم الأمني الجديد الذي قدّمته المقاربة النقدية، انطلق من شرط الانعتاق **Emancipation** عند إعادته ضبط مفهوم الأمن، من خلال اعتبار الانعتاق تحريرا للأفراد من الإكراهات المادية والإنسانية، التي تعيقهم على فعل ما يريدونه، فالانعتاق هو الذي ينتج الأمن الحقيقي، وليس النظام والقوة حسب ما أشار إليه كين بوث

[1]- خالد معمّري، المرجع السابق، ص: 107.
[2]- بلال قريب، المرجع السابق، ص: 21.

K.Booth[1]، كما أن شرط الانعتاق حسبهم لا يتحقق إلاّ إذا كان متبادلا، فالأمن الدائم لا يمكن أن يتحقّق لشخص ما، إلاّ شريطة ألاّ يحرم منه شخص آخر.[2]

تأسيسا لذلك فقد سجّلت النّقدية خروج مفهوم الأمن من أمن الوسائل المرادف لجمع القوة، فالفاعل يكون آمنا متى توافرت له سلعة الأمن، والذي قاد في غالبية الأحيان إلى المعضلة الأمنية من خلال تنافس الدول عليه، إلى أمن الأهداف الناتج عن العلاقة الجمعية بين الفواعل التي تتقاسم مجموعة أعباء ومسؤوليات، حيث أن ضمان الأمن كانعتاق**Emancipation** هو قضاء على المعضلة الأمنية.

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما تمّ عرضه ضمن هذا الفصل، نستطيع القول أنه قد أسّس قاعدة نظرية ومفاهيميّة، لمتغيّري الدولة والأمن ضمن سياق العلاقات الدولية بصفة عامة، والدراسات الأمنية بصفة أكثر تحديدا، ففهم الدولة ككيان سيادي يتطلب العودة إلى التصورات الفكرية التي سعت إلى ضبط دلالات المفهوم، والبحث في أطره التّكوينية عبر مختلف الأسس النظرية المفسّرة لأصل قيامه، وهو ما أسّس نظريا لمركزية الدولة ضمن سياق الدراسات السياسية والقانونية، والذي تدفع الأحداث الدولية الراهنة أكثر للتأكيد على هذه القاعدة.

شكلت نهاية الحرب الباردة من جهة أخرى سياقا دوليا جديدا، للأمن والدراسات الأمنية نظرا لجملة التغيّرات التي حملتها هذه الفترة، حيث أظهرت عدم كفاية الأطر النّظرية التقليدية لتفسير البيئة الأمنية الدولية الجديدة، بناء على الطرح الدولاتي التمركز في السياسة الدولية والقراءة الجغرافية العسكرية للأمن، بما يجعله أولوية أساسية في أجندات الدول، الأمر الذي دفع إلى فتح مجال النّقد والمراجعة لهذه الأطر التنظيرية والمفاهيمية، ضمن المقاربات ما بعد الوضعية التي جسّدت حالة من الانتقال في اهتمامات حقل الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن، من المفهوم الضّيق إلى إطار أكثر توسّعا، يشتمل على مواضيع غير ذات الطبيعة العسكرية.

(1)- Pinar Bilgin, Critical theory, in Paul Williams, op, cit, 100.
(2)- Dario Batestella, op, cit, p : 485.

الفصل الثاني:

الدولة في ظل أطر التهديد: دراسة في البيئة الأمنية الجديدة للعلاقات الدولية

تمهيـــــــد

شهدت العلاقات الدولية جملة من التّغيرات التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث فتحت هذه الفترة المجال أمام مراجعة ونقد حدود حقل العلاقات الدولية عموما، وحقل الدّراسات الأمنية خصوصا، فإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد جسّدت حالة من الانتقال في اهتمامات الدراسات الأمنية من الأمن التّقليدي إلى الأمن غير التّقليدي، فإن مسارات نفس الفترة دفعت نحو تراجع القضايا السياسية والإستراتيجية التقليدية، كأولويات عليا أطّرت تفاعلات الدّول، أمام تصاعد قضايا غير ذات طبيعة عسكرية كأولويات تصدّرت الأجندات الأمنية والسّياسية للدول، نتيجة جملة التّهديدات الأمنية التي تعدّت في مفهومها الأطر التقليدية لمفهوم التهديد. وهو ما دفع إلى طرح مسألة الحدود السياسية وكفاءة الدول للاستجابة لأنماط التهديد الجديدة من جهة، وقدرتها على التكيّف مع واقع هذه البيئة الأمنية من جهة أخرى، وهو ما يسعى هذا الفصل إلى الإلمام به عبر ثلاثة مباحث:

– يقدّم **المبحث الأول** قراءة لواقع العلاقات السياسية الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة، التي اتجهت أكثر نحو الهيمنة الغربية الرأسمالية، عبر سعيها لملء الفراغ الأمني والسياسي الذي خلّفه تفكّك الاتحاد السوفياتي، من خلال جملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية بما يوسم بسياسات المشروطية سواء السياسية أو الاقتصادية التي قادتها مؤسّسات بروتن وودز، مضافا لها التدخّلات الخارجية بالواجهة الإنسانية في الشّؤون الدّاخلية للدّول، تحت مبرّرات حماية حقوق الإنسان، وهو ما مثّل تهديدا لدول العالم الثالث عبر مساسه بمبدأ سيادة هذه الدّول والدفع بها نحو الانحصار.

– ضمن السّياق نفسه؛ يتّجه **المبحث الثاني** نحو دراسة التهديدات اللاتماثلية التي جسّدتها القضايا والمواضيع المتضمّنة في حقل الدراسات الأمنية باعتبارها أنماطا مستجدّة من التهديدات أصبحت تمسّ كيان الدولة السيادي، خاصة مع اقترانها بظاهرة الفشل الدّولاتي الذي انتشر بصفة واسعة النّطاق في دول العالم الثالث، ما ولّد تهديدات وارتباطات أمنية معقّدة، دفعت نحو طرح إشكالية كفاءة وفعالية الدول في الاستجابة لهذه الأنماط من التهديدات والتّعامل مع مصادرها، وكذا التكيّف مع واقع هذه البيئة الأمنية الجديدة.

– أمّا فيما يخصّ **المبحث الثالث** فهو يتّجه لرصد وتفّحص المفاعيل السّلبية لليبرالية الغربية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، كنتاج للسعي الغربي إلى فرض أنموذجه الدّيمقراطي عالميا، وهو ما حمل مجموعة من التّحديات والتّهديدات للأمن القومي للدّول المتلقّية التي مسّت نظمها الاقتصادية والاجتماعية وحتّى أنساقها الحضارية والثّقافية.

المبحث الأول: التهديدات التّماثلية في واقع العلاقات الدولية ومخاطر انحصار السّيادة الدولية

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن يتصدّر أجندات الدّول، ارتباطا بالتّحولات الكبيرة التي أثّرت على أمن واستقرار عدد من الدول، وذلك يتمثل في ظهور تهديدات لم يكن لها وجود أو فعالية من قبل،كلّها جوانب جعلت الأمن بمفهومه الضّيق عاجزا على معالجة التّهديدات التّماثلية نظرا لتعدّدها وسرعة انتشارها، ولعلّ المشروطية أحد هذه التهديدات التي مسّت سيادة الدول، وفي هذا الشّأن سيتمّ دراسة أهم التّأثيرات السّلبية التي يمكن أن تنجم من المشروطية في الواقع الدولي .

المطلب الأول: سيادة الدول في أنماط المشروطية

أدّت جملة التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة إلى ظهور أفكار وسياسات من بينها المشروطية Conditionality، حيث أنها ظهرت نتيجة ممارسات الدول والمنظمات الكبرى من خلال تقديم المساعدات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، وتنفّذ الدول المتلقّية برامج تفرضها عليها هذه المنظمات والدول ومثال ذلك التّحرير الاقتصادي، والسياسات المرتبطة بالفساد والإصلاح المؤسّسي والإداري.[1]

الفرع الأول: المشروطية السياسية Political Conditionality

ظهرت فكرة المشروطية في أواخر السبعينيات، وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، ذلك ضمن ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية، الذي ركّز على آليات الإصلاح الاقتصادي، نتيجة لما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية .

لقد كان تبنّي هذا الشّرط لدى الدول المتلقية للمساعدات مرادفا لانتهاج برامج وإصلاحات، مع بداية التسعينيات ظهر الجيل الثاني من المشروطية حين مارست الدول المانحة خاصة الدول الغربية ضغوطا سياسية واقتصادية على الدول النّامية، من أجل فرض برامج الإصلاح الديمقراطي، وإجراء انتخابات تنافسية،كانت هذه الضّغوط تهدف إلى فرض نوع من الحصار والعزلة على الدول التي لا تتبع النهج الديمقراطي، هذا ما أصبح يعرف بالمشروطية السياسية.[2]

تعدّ قواعد المشروطية السياسية في الدول النامية ما هي إلّا تجسيد لمصالح الدول الكبرى، من خلال شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد استطاعت هذه الدول التّدخل في الشّؤون الداخلية للدول، من خلال سياسات

(1)- هشام نايل المجالي، **مشروطية النظام الاقتصادي العالمي لمراحل التحول الديمقراطي**، مقال الكتروني منشور علي شبكة الانترنت، بتاريخ:2013/0/02، اطلع عليه يوم 2016/03/21، متوفر علي الرابط:
http://heilnews.net/article.aspx?articleno=38418

(2)- Olav stokke ,**Aid and Political Conditionality** : core issues and state of art, in: Olav stokke,(Ed.) , Aid and Political Conditionality, (London : Frank cass, 1995), p: 12.

تمّ انتهاجها ثم الدفع إليها ما أفقد الدولة قدرا من سيادتها، ويمكن في هذا الإطار الوقوف عند عدد من سلبيات المشروطية السياسية:

01– المشروطية السياسية تعمل على التحكم في مسار التّحول الديمقراطي، من خلال أن الذّي يقيم النّظام هي مصادر خارجية؛ وليست المجالس التشريعية والمواطنين،كما أن المشروطية السياسية تضعف قدرة صانع القرار في السّيطرة على أجهزة صنع القرار الداخلية.

02– تدخّل الفاعلين الخارجيين في شؤون الدولة يجعل الموجة الثانية للديمقراطية في تصور معارضيها، مجرد موجة للاستعمار الجديد التي تزامن مع إعلان النظام العالمي الجديد.(1)

03– هناك تساؤل بشأن مدى مصداقية ادّعاء الدول الغربية بالاهتمام بالديمقراطية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين في سياستها الخارجية، إلّا أن هذا كان مجرد ادّعاء، وكلا المبدأين ظلّا أداتين تستغلّهما الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها، وليست هدفا تسعى لتحقيقه.(2)

04– فيما يتعلّق بتأثير برامج التّكيّف الهيكلي التي تفرضها المؤسّسات المالية الدولية، فإن بعض النّماذج التي طبّقت على الحكومات، أثبتت أن هذه النظم فقدت مساندة الجماهير، وبذلك تفقد شرعيتها نتيجة لما خلفته تلك البرامج من رفع الدعم على المواد الأولية، وخفض الإنفاق على التعليم والصحة.

تأسيسا لذلك فإن الدّولة بانتهاجها هذه السّياسات تفقد الكثير من سيادتها الداخلية، وذلك من اتساع مجال عدم ثقة المواطنين بالسّلطة، أما على الصعيد الخارجي فإن كل الأنشطة الخارجية تصبح موجّهة من طرف مصادر خارجية، ممّا يعني أن السّلطة السياسية تفقد قدرا من فرض سيادتها.

الفرع الثاني: المشروطية الاقتصادية Economic Conditionality

يمثل تدفّق المعونات الخارجية من الدول المانحة إلى الدول المتلقية، موردا لتنفيذ بعض الأهداف لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر رأس المال من العناصر الرّئيسة لتخلّف البلدان النامية، واللّجوء إلى التّمويل الأجنبي أحد الحلول البديلة لدعم قصور القدرة التّمويلية للبلدان النامية.(3)

---

(1)- توفيق راوية، **القوي الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا**، مقال الكتروني منشور بتاريخ 2003/10/24، اطلع عليه في 2016/03/20، متوفر علي الرابط : http://www.meshkat.net/node/14337

(2)-Joseph Hanlon ,**Is There An African Democracy** pp. 1- 3 of 09, Available at the following : http://www.bradford.ac.uk/research-old/ijas/estudos.htm

(3)- الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسّسات النّقدية والمالية الدولية في الاقتصاد: دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2009)، ص: 53.

يقدّم صندوق النقد الدولي Fond Monétaire international، قروضا خاصة للدول النامية أو ما يسمّى بالقاعدة الشّرطية، بمعني التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلات بمجموعة من التّغيرات الهيكلية على المستوى الاقتصادي، من جهة أخرى؛ قام البنك الدولي للإنشاء والتّعمير Bird منذ نشأته 1945م إلى غاية السّبعينيات بتمويل وتعمير دول أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية،كما كان يقدّم مشروعات تنموية للدول النامية، على ضوء ذلك كان من الضروري أن تتّفق هاتين المؤسّستين على أرضية مشتركة للعمل، ولعلّ أبرز سياساتها تتمثل في المشروطية المتبادلة أو المشروطية المتقاطعة Cross Conditionality، في هذه الحالة يصبح قبول البلد المقترض لدى إحدى المؤسّستين شرطا مسبقا لتلقّيه الدعم المالي من المؤسّسة الأخرى، عندئذ سيتحول هذا التّنسيق بين المؤسّستين إلى تقييد كبير لحرّية عمل البلد العضو في وضع سياستها الاقتصادية وتنفيذها.(1)

أدّى تداخل العلاقة بين المؤسّستين إلى اقتران المشروطية السياسية بالمشروطية الاقتصادية، فأصبحت المساعدات مشروطة بالوصول إلى الحكم الجيد Good Governance، والذي يشير حسب البنك الدولي إلى المحاسبة، فيما يخصّ الإنفاق العام والشفافية عند اتخاذ القرارات، لقد خرجت هذه المنظمات الاقتصادية عن الوظائف المستندة لها، حيث أكّد البنك الدولي في مقال صادر عن مؤسّساته سنة 1991م، أنه لا يستطيع أن يلعب دورا مباشرا في تصميم برامج المشروطية، إلّا أنه يمثل قناة رئيسية لتطبيقها.(2)

تمثل السياسات التي تفرضها المنظمات الدولية، آلية لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلّا أنها تحمل في طياتها العديد من الآثار السلبية نذكر منها :

01- أظهرت سياسات الإصلاح المرتبطة بالاتّفاق مع صندوق النّقد الدولي من منتصف 1988م إلى غاية 1991م، في إحصائية تضم ستة وثلاثون (36) دولة متوسّطة الدّخل، فرغم التقدم الذي أحرزته هذه الدول على الصّعيد الخارجي، إلّا أنه لم تظهر ذات النتائج على الصعيد المحلّي، فقد شهدت ارتفاعا في معدّلات التضخم، أمّا في الاستثمار فإن الناتج المحلي لم يشهد زيادة إلّا في عدد قليل منها(3)؛

02- ينتج عن هذه السياسات أيضا، سعي الحكومات للتّخلص من مؤسّساتها الخاسرة بالدّرجة الأولى ذلك بعد ارتفاع ديونها، نتيجة للضّغوط التي تفرضها هذه المنظمات الدولية؛

(1)- الطاهر برباص، المرجع نفسه، ص: 53.
(2)- توفيق راوية، المرجع السابق
(3)- منار محمد الرشواني، **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي الدولي**، مقال الكتروني منشور بتاريخ 2003/02/20، اطلع عليه يوم 2016/04/12 متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-1840.htm

03– تزايد أعداد الأيدي العاطلة عن العمل، حيث تعاني عديد الدول من فائض العمالة سواء المؤهلة أو غير المؤهلة، ينتج عنه تسريح العمال من جهة، ونقص تلك العمالة المؤهلة مما يؤدّي إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لسدّ الفراغ من جهة أخرى.

04– يؤدّي تطبيق البرنامج في حالات عديدة إلى ظهور نسبة محدودة من المجتمع، تتميز بدخل نقدي عال مما يؤدّي عادة إلى حدوث تفاوت واضح في دخول أفراد هذا المجتمع، وينعكس على استقرار البلد من النّواحي الاقتصادية والاجتماعية وحتّى السياسية.(1)

05– نتيجة للسياسات الانكماشية التي تفرضها الدولة، سعيا منها إلى تحقيق النّمو المتمثّلة في رفع الدّعم، وخفض الأجور، وزيادة الرّسوم، إضافة إلى خفض قيمة العملة ينجرّ عنها أزمات داخلية كانتشار الفقر والبطالة.(2)

نستنتج من ذلك أن المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ظلّت إلى حدّ كبير أدوات تستخدمها الدول الكبرى للسيطرة على الدول النامية، وتعتبر الضغوط التي تمارسها هذه المنظمات إنمّا هو نوع من الاستعمار الجديد فقط مع تغير الإستراتجية.

المطلب الثاني: التدخل بالواجهة الإنسانية في الواقع الدولي: مسؤولية الحماية

تنامت العديد من مهدّدات الأمن الدولي بعد الحرب الباردة، وفي مقدّمتها التّدخل الخارجي للدول بواجهة إنسانية، إذ يعتبر هذا التّدخل نهجا جديدا لحماية المواطنين؛ من خلال وضع حدّ للإبادة الجماعية والتّطهير العرقي وكل الأخطار التي تمسّ الفرد، وفي هذا الصدد دار نقاش حول إن كان التدخل الخارجي بالواجهة الإنسانية هو شعور بالمصير المشترك للإنسانية جمعاء، أم أنّه فقط ذريعة للتدخل في الشّؤون الدّاخلية للدول.

الفرع الأول: في فهم التدخل الإنساني

أولا: التدخل الإنساني العسكري Humanitarian Military Intervention

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشّؤون الداخلية للدول من المبادئ الجوهرية للقانون الدّولي المعاصر، غير أن التّفسير الواسع في فهم مصادر التهديد جعل تجاوز هذا المبدأ ممكنا.

(1)- نزار قنوع، **الخصخصة الاقتصادية بشكل عام: ايجابياتها وسلبياتها**، (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 02، 2005) ص: 05.
(2)- منار محمد الرشواني، المرجع السابق .

يعرّفه لاس اوبينهايم Las Obenhiem بأنّه التدخل الذي يستخدم القوة العسكرية باسم الإنسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها، وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدّهم الأمر الذي يصوغ التّدخل قانونيا لوقف الأعمال.

ويعرّف توماس فرانك Thomas Frank التدخل الإنساني بأنه يقوم على استخدام القوة المسلحة، أو التهديد باستخدامها، من قبل دولة أو مجموعة دول أو هيئة دولية بغرض حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي تقوم بها دولة ما ضدّ مواطنيها بشكل يصدم الإنسانية.[1]

في حين يرى مُحَمَّد حافظ غانم أن التدخل العسكري لحماية أرواح الرّعايا من خطر محدق بهم عملا مشروعا يطلق عليه وصف التدخل الإنساني.[2]

من خلال عرض التعريفات السابقة نخلص إلى أن التدخل الإنساني، هو عمل إرادي منظم تقوم به مجموعة من الدول، تستعمل في وسائل الإكراه المختلفة قصد رد أو وقف انتهاكات تمسّ الفرد في دولة ما أو إقليم معين هذا وقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي زيادة مطّردة في عمليات التدخّل سواء في إطار الأمم المتحدة أو على المستوى الانفرادي للدّول، غير أن هذا المبدأ قد تعرّض للانتقاد على اعتبار أنه قائم على الانتقائية والازدواجية في اختيار حالات التدخّل، وهو ما دفع نحو البحث عن إطار آخر يكون أكثر موازنة بين احترام حقوق الدول السيادية من جهة، وحماية الأفراد من الانتهاكات الموجّهة ضدّهم، تمثّل هذا الإطار في مسؤولية الحماية.

ثانيا: مسؤولية الحماية Responsibility to Protect (R2P)

ظهرت طروحات مسؤولية الحماية في بدايات القرن العشرين، وقد تطوّر الاهتمام بها نتيجة أزمات إنسانية متكرّرة في تسعينيات القرن الماضي، على هذا الأساس اعتبرت مسؤولية الحماية بمثابة كيفية تحقيق التوازن بين حق الدولة السيادي في إدارة شؤونها الداخلية، مع مسؤولية المجتمع الدولي في حماية المواطنين المدنيين، حيث يتطلب هذا المبدأ من جميع الدول المساعدة لمنع الفظائع والجرائم بفعالية مطلقة، ويؤيّد استخدام القوة كملاذ أخير، ذلك عندما تفشل جميع الجهود الوقائية، يتطلّب مبدأ مسؤولية الحماية خاصّة الدول المنظمّة إلى هيئة الأمم المتحدة بالرّد

(1)- عبد السلام قرينة، **التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا: دراسة حالة دارفور**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2013)، ص ص: 40، 60.

(2)- أمال موساوي، **التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012)، ص: 38.

في الوقت المناسب، وبطريق حاسمة على الجرائم المرتكبة[1]، فقد تضمّنت وثيقة مؤتمر القمة العالمي لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2005م، أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يخضع لمسؤولية الحماية، عندما تكون الدولة غير راغبة في حماية مواطنيها، أو غير قادرة على حمايتهم من خسائر بشرية فعلية، أو مرتقبة على نطاق واسع.[2]

يرى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan في ديسمبر 2004م، في مقال تحث عنوان "عالمنا أكثر أمنا" أن الجرائم الإنسانية المتعاقبة في رواندا وكوسوفو والبوسنة والصومال ودارفور، أدّت إلى تركيز الاهتمام ليس على حصانات الدول ذات السّيادة، بل على مسؤوليتها اتجاه مواطنيها أنفسهم، واتجاه المجتمع الدولي، لذلك ظهر اعتراف متزايد بأن المسألة ليست حقّ التّدخل من جانب دولة، بل المسؤولية التي تقع على عاتق كل الدول، عندما يتّصل الأمر بمعاناة السّكان من كارثة يمكن تفاديها كالقتل الجماعي، أو التّطهير العرقي أو التّجويع المتعمد.[3]

تهدف مسؤولية الحماية بذلك إلى وضع حدّ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ذلك من خلال إجراءات تتّخذها الدول قد تكون عسكرية أو غير عسكرية، وتعتبر مسؤولية الحماية حسب كوفي عنّان الوسيلة الأمثل لحماية الأفراد من القتل والتهجير القصري وشتّى الجرائم، من خلال تجاوز مبدأ السّيادة كحصانة وامتياز للدولة، إلى اعتبارها مسؤولية اتجاه مواطنيها ترتّب عليها حقّ حمايتهم وتوفير الرّفاهية لهم، وبذلك تصبح عرضة للتّدخّل في حالة فشلها في توفير هذه الحقوق أو عدم رغبتها وقف الانتهاكات الحاصلة ضدّها.

الفرع الثاني: أثر التدخل الإنساني على سيادة الدول

تجسّد الدولة نوعا من التنظيم السياسي والقانوني المتكامل للجماعة البشرية، والتي تتولّى حماية مواطنيها المقيمين فيها داخليّا وخارجيّا، وهي تحتكر كل أدوات القوة، ولديها سلطة تمكّنها من تنفيذ قراراتها وأوامرها، هذا هو الوجه الداخلي للسيادة، أما الوجه الخارجي للسيادة هو أنها لا تخضع لأي سلطة أخرى خارجية، وبالتّالي فهي مستقلّة عن غيرها من الكيانات الدولية الأخرى.[4]

(1)- ايف مانسينغهام، **التدخل العسكري لأغراض إنسانية، هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟**، (المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، ديسمبر 2009)،ص ص: 157- 186.

(2)-المجموعة العامة الدولية للقانون والسياسة في واشنطن بالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، **مسؤولية حماية المدنيين في سوريا**، تر: مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، نوفمبر 2011، ص: 04.

(3)- على بوكريطة، **التدخل الدولي في إطار المسؤولية عن الحماية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرّه، بومرداس، 2014)، ص:08.

(4)- أحمد وافي، **الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2011)، ص: 04.

تراجع مضمون السيادة بشكل واضح في ظروف المجتمع المعاصر نتيجة تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، وأصبح انشغال المجتمع الدولي منصبّا على حماية حقوق الأفراد، وضمان الرّفاه أكثر من الاهتمام بحصانة سيادة الدول وحمايتها.

ضمن هذا التّوجه الجديد برز تيّاران في تحديد الموقف من التدخل الإنساني العسكري:

الاتجاه الأول: يؤكد على مشروعيّة التدخل حيث أكّد الأستاذ الغنيمي أنه لا يجوز الحكم على كل تدخل مسلّح على أنه مشروع دون النّظر إلى الظروف التي سبّبت حدوثه، حيث لا تستطيع أي دولة أن تكون محايدة بشأن لانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.[1]

يرى الغنيمي أن التّدخل المسلح لاعتبارات إنسانية ليس مخالفا لمبادئ القانون الدّولي، خاصة وأنه يسعى إلى صدّ التهديدات موجّهة للفرد، حيث تعطي الصّفة الإنسانية حقّ استخدام القوة في حماية المواطنين ضدّ الانتهاكات التي تطال هذه الحقوق، فهذا الاتجاه لا يهتمّ بالبحث في أسباب التدخل أو وسيلته، بقدر ما يبحث في الهدف المنشود للتدخّل.

وأكّد أيضا غيوفري لورنس Geoffrey Lawrence على أن الدولة التي تتعسّف في استعمال حقّها في القوة، لاضطهاد رعاياها تكون قد منحت من تلقاء نفسها حق التدخل لأي دولة أخرى، ترغب في التدخل باستخدام القوة لردّ الاضطهاد و بهذا يعتبر ردّ الدولة الأخرى عملا مشروعا باعتبارها وسيلة لتطبيق القانون.[2]

حدّد مجموعة من الباحثين في هذا المجال مجموعة الضوابط حتى يكون التدخل مشروعا ومقبولا نذكر[3]:

01– يجب أن يكون الهدف الأساسي من التدخل، هو احترام حقوق الإنسان؛

02– أن يكون اللجوء إلى استخدام القوة هي الملاذ الأخير، ذلك بعد استنفاذ جميع الوسائل السّلمية؛

03– شمولية التدخل حيث لا يكون التدخل انتقائيا، بمعنى أن يتدخل في منطقة ويتغاضى عنه في حالات مماثلة أخرى؛

04– أن يكون التدخل بإرادة دولية جماعية ،وليست مبادرة فردية؛

05– أن لا يؤدّي التدخل العسكري إلى إحداث أضرار أو مخاطر تتجاوز الهدف المقصود منه.

---

[1]- ربيع رافعي، **التدخل الدولي الإنساني المسلح**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2012)، ص: 44.

[2]- ربيع رافعي، المرجع نفسه، ص: 46.

[3]- جمال منصر، **التدخل العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا**، (قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص ص: 60- 62.

الاتجاه الثاني: يعارض فكرة التدخل العسكري لأغراض إنسانية، فيعتبرون أن استخدام القوة لا يجوز إلّا في حالة الدفاع الشرعي في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك بمبدأ أن الدول متساوية السيادة وجب عليه أن لا تتدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى.

يري العديد من المحللين السياسيين أن استخدام هذا الحقّ تحت مبررات إنسانية، ما هو إلّا حجة لأعمال عدوانية خاصة من قبل الدول الكبرى، وأخطر ما في الأمر هو تسييس هذا المبدأ، بحيث يكون التّدخل فقط مسموحا للدول التي تتوافر لديها عناصر القوة، فتستخدم هذا الحق بشكل فرديّ للتدخل في شؤون الدول الضّعيفة، وهو ما تؤكّده الممارسات الأمريكية المتمثّلة في استعمال قواتها، وفرض عقوبات وانتهاك مبدأ سيادة الدول، إضافة إلى فرض القيم الأمريكية على باقي الدول ويمرّ كل ذلك تحت مبرّرات حماية حقوق الإنسان.[1]

من بين أهم الأحداث المعاصرة في التدخل الإنساني التي حدثت، والتي توضح تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الضعيفة هو ما حدث في ليبيا سنة 2011م، حيث قامت كل من الولايات والمتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطاني وايطاليا، بالتدخل في ليبيا تحت مبرر مسؤولية الحماية، على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن، بفرض حظر جوّي على حركة الطيران العسكري كإجراء وقائي إلّا إن مهمة الحلف الأطلسي تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية، ومقرّات حكومية تابعة للنظام الليبي[2]، وعليه فقد قام الحلف الأطلسي بانتهاكات فعلية لحقوق الإنسان وحقوق السيادة اللّيبية، ولكن مع ذلك إمكانية معاقبة الذين قاموا بهذه الانتهاكات تبقى أمرا غير وارد، وهو ما يدل على فشل فكرة مسؤولية الحماية.

من الأمثلة الدّالة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حقوق الإنسان، هو ما حدث في دارفور غرب السودان، نتيجة للصراع بين الحكومة السودانية والحركات المتمرّدة سادت الفوضى بما أدّى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما أعطى الشّرعية للتّدخل الأجنبي، بعدما أصبحت القضية تلقى اهتماما بالغا من طرف الرّأي العام العالمي، لكن هذا التّدخّل أسفر عن عدّة نتائج سلبية منها[3]:

01– تفكيك السودان بتقسيم الجنوب وضرب الوحدة الوطنية؛

02– السيطرة علي دارفور معناه السيطرة على السودان واحتلال موقع استراتيجي مهمّ قريب من الشرق الأوسط؛

03– السيطرة واستغلال الموارد الطبيعية خاصة البترول.

---

(1)- نور الدين حتحوت، **التدخل لأغراض إنسانية وإشكالية المشروعية**، (مجلة المفكر، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، ص ص :298- 312.

(2)- علي بوكريطة، المرجع السابق، ص: 126.

(3)- عبد السلام قرينة، المرجع السابق، ص ص: 49- 60.

إن فكرة مسؤولية الحماية هي في الأساس خيار يتمّ استخدامه من طرف الدول الكبرى بطريقة انتقائية هذا ما يحدث في بورما، حيث تعاني الأقليات المسلمة فيها مذابح، وتصفيات بشكل مستمر من طرف جماعة الماغ البوذيّين، ويعاني أغلب المسلمين بها من الأمية والجهل والتّمييز، هذا ونجد أن الدول والمنظمات الدولية تبقى صامتة في ظل هذه الانتهاكات التي تصدم الإنسانية، في غياب إستراتجية واضحة لقمع هذه المجازر.[1]

استنادا إلى ذلك نجد الدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم هذه الآلية كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي تعاني من عدم الاستقرار الداخلي، بهذا تصبح أداة مشروعة لتحقيق أهدافها، خاصة في الدول التي تحتوي على موارد طبيعية هامة.

المبحث الثاني: الدولة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية واحتمالات الفشل الدولاتي

تعدّ التهديدات اللاتماثلية إحدى التحدّيات والرهانات، التي طبعت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي ازدادت حدّتها أكثر مع اقترانها بظاهرة الفشل الدولاتي، التي تعدّ في غالبية الأحيان أساس ومنطلق هذه التهديدات، الشيء الذي يدفع نحو طرح إشكالية كفاءة وفاعلية الحدود السياسية للدول، في التعامل مع هذه الأنماط الجديدة من التهديدات، وهو ما يسعى هذا الجزء من العمل الإحاطة به، من خلال محولة ضبط مفهوم التهديدات اللاتماثلية وأنماطها، والارتباطات الأمنية الناتجة عنها مرورا بتداعياتها على واقع الحدود السياسية للدول، وكذا التطرق إلى ظاهرة الفشل الدولاتي عبر السعي إلى ضبط دلالة المفهوم، وتشخيص الظاهرة عبر جملة المؤشّرات، مضافا لها تقديم قراءة في دليل الدولة الفاشلة لسنة 2015م.

المطلب الأول: في فهم التهديدات اللاتماثلية

أدّت تحوّلات البيئة الدولية التي تلت انتهاء النظام الدولي لعالم الحرب الباردة، إلى بروز فواعل جديدة من غير الدول تطبع التفاعلات الدولية، في سياقات عبر/ تحت/ فوق قومية ، لتسجّل بذلك تراجع الركائز الثلاثة الكبرى التي قام عليها النظام الدولي السّابق، والمتمثّلة في قوّة الرّدع النووي كوسيلة ضابطة للعلاقات شرق– غربية، وتفضيل العامل السّياسي الاستراتيجي على الضغوطات الاقتصادية، وإخضاع إدارة الأزمات المحيطية الخارجية لأزمات المركز.[2]

(1)- جون بولتون، **التدخل الدولي في مآسي البشرية**، مركز أمريكان انتربرايز، تر: علي الحارس، شبكة عراق المستقبل، ص ص : 04- 18.

(2)- بيار بيارنيس، **القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا، تر: مدني قصري**، (لبنان، بيروت، المؤسسة العربي للدراسات والنشر، 2003)، ص: 05.

ارتبطت البيئة الأمنية التي طبعت عالم ما بعد نظام واستفاليا بتغيّرين أساسيين هما[1]:

01- **تغيّر على مستوى الفواعل الدولاتية:** حيث لم يعد النّظر إلى الدول على أنها تمثل كيانات مستقلّة ومتمايزة، نتيجة ظهور فواعل أخرى من غير الدول Non-State Actors، وهو ما فرض إعادة نظر جذرية في بنية الدولة الوطنية، بالتحوّل من دولة الكتامة كصيغة ميّزت النظام الدولي منذ اتفاقيات واستفاليا، إلى الدولة الشبكية، كنتاج للعولمة Globalization التي دفعت إلى إعادة توزيع القوى بين الدولة والسوق والمجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب الباردة.

02- **تغيّر على مستوى مصادر التهديد:** فمحورية الأمن الدولاتي التي جسّدتها واستفاليا وعزّزتها الحرب الباردة، تراجعت أمام بروز قضايا جديدة تواجه الدولة، ما دفع بها إلى ضرورة تطوير مهامها الأمنية، وتحديث أساليب أدائها، لأن القوة العسكرية كأداة لم تعد صالحة في مواجهة التهديدات الجديدة، التي تفوق في آثارها التدميرية أثر التهديد العسكري المباشر، إضافة إلى أن مجمل هذه التهديدات غير ذات مصدر خارجي، بقدر ما هي ناتجة من البيئة الداخلية للدول نفسها.

دفعت هذه التغيرات على مستوى الفواعل Actors، ومدركاتها للتهديد إلى تحوّلات أخرى يمكن رصدها في النقاط التالية[2]:

01– إعادة توزيع وتغيير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح الشركات العابرة للقوميات والمنظمات الدولية غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني الدولي) وعلى حساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية؛

02– إعادة تشكيل خريطة وموازين القوى في النظام الدولي بما يرجح أوزان القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية (وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات) على حساب القوى التقليدية، وخاصة العسكرية الديموغرافية؛

03– إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي بتراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل مرتبة الصّدارة في مرحلة الحرب الباردة، مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب، وتقدم قضايا جديدة إلى موقع الصدارة، مثل قضايا البيئة وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب.. الخ

(1)- جمال منصر، **تحوّلات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**، (ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة، 29-30 أفريل، 2008)، ص ص، 18-26.

(2)- حسن نافعة، **سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، أطلع عليه يوم 2016/03/02، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي:
www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=7921

استنادا إلى ذلك؛ يمكن تلخيص المشهد الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، في العبارة الشهيرة لدانيال بال Daniel Bell: أن الدولة أصبحت أصغر بكثير من أن تتعامل مع مشكلات الحياة الكبرى، وأكبر بكثير من أن تتعامل مع مشكلات الحياة الصغرى.(1)

- The State is becaming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones.

تعكس هذه العبارة عمق التّحولات الهيكلية Structural والنّظامية Systemic، التي شهدتها العلاقات الدولية عقب نهاية فترة الثنائية القطبية.

انعكست التّحولات الهيكلية المصاحبة لتحول النّسق الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية، على ترتيب أولويات القضايا في أجندة السياسة العالمية، بتراجع القضايا الإستراتيجية والسياسية التقليدية، أمام بروز قضايا جديدة تزامن صعودها مع توسيع حقل الدراسات الأمنية، ليشمل قطاعات أخرى غير تلك السياسية والعسكرية، هذا التوسيع صاحبه تحول في أنماط التهديدات انتقالا من التهديدات التماثلية، إلى صنف آخر غير تماثلي، وبذلك هذا الأخير لم يكن سوى انعكاسا طبيعيا لتفاعلات القضايا الجديدة المندرجة ضمن الحقل، والتي تشير في دلالة مفهومها (التهديدات اللاتماثلية) إلى:" نمط جديد من القوى غير المتكافئة، حيث أن الأمر أصبح لا يتعلّق بهجوم دولة على دولة أخرى، بقدر ما أصبح يتعلّق بإمكانية الهجوم عليها من أطراف غير الدول، لا تمتلك القدرة الإستراتيجية ولا السيادة على الأرض، كما تفتقد لنظام اقتصادي أو جيش، غير أن قدرتها الإيديولوجية قويّة، تستطيع باستخدام وسائل غير متكافئة أن تلحق خسائرا حربية وأضرارا، وأن تؤدّي إلى اهتزاز استقرار دولة أو منطقة إقليمية بالكامل، أو حتّى مجمل النظام العالمي، ومن ثمّ فإنها تشكل خطرا عليه ولو بطريقة غير مباشرة".(2)

تشير إن التهديدات اللاتماثلية بهذا المدلول إلى خروج المفهوم الكلاسيكي للتهديد، الذي ينشأ عن دول متناظرة السيادة بما يجعله معلوم المصدر، وانتقاله إلى مفهوم اللاتماثل المرتبط بكيانات غير سيادية، مفتقرة للهياكل والمؤسّسات السلطوية، والمتمركزة على الجماعة أكثر من كونها في شكل حكومة دستورية بمفهوم العالم الحديث.

يشير مفهوم التهديدات اللاتماثلية أيضا إلى مجموعة من مصادر التهديد، أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عمّا يتضمنه التعريف التقليدي للتهديد الأمني، والتي قد يواجهها مجموعة واسعة من الكيانات، تمتدّ من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله بما في ذلك الدولة، وبالتالي يتّسع نطاق مفهوم التهديدات اللاتماثلية للأمن

(1)- جمال منصر، **تحوّلات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**، المرجع السابق، ص: 19.
(2)- يوشكا فيشر، **عودة التاريخ**، تر: هاني صالح (الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص: 14، 15.

لتشمل شبكة واسعة من المشكلات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية، والتي قد لا تنشأ بشكل مقصود من طرف كيانات محدّدة ولأهداف سياسية، بقدر ما تنشأ من مصادر متنوعة مرتبطة بمختلف نواحي الوجود الإنساني.[1]

يلاحظ على هذا التعريف؛ أنه قد سعى إلى تحديد مفهوم التهديد اللاتماثلي، بناء على مقارنته بالتهديد التماثلي، الذي يكون في الغالب معلوم الفاعل والمصدر – فاعله دولي ومصدره خارجي – بما يجعله تهديدا موضوعيا ومقصودا موجّها إلى وجود الدولة الفعلي، وبناء على ذلك فكل ما يخرج على هذا التوصيف فإنه يوسم بالتهديد اللاتماثلي، يضاف له في هذا السياق؛ أنه إذا كان الأمن ضمن المفهوم التّماثلي للتهديد يتحقّق من خلال حماية وجود الدولة، فإنه ضمن المفهوم اللاتماثلي للتهديد يتحقّق من خلال توفير المساواة في الوجود والحياة لكل الكيانات والمجموعات البشرية، في مواجهة هذه التهديدات.

قدّم ريتشارد أولمان Richard. H. Ulman تعريفا للتهديدات اللاتماثلية، والذي يمكن اعتباره شاملا؛ في مقاله إعادة تعريف الأمن Redefining Security، حيث أشار إلى التهديدات اللاتماثلية بأنها: نشاط أو مجموعة من الأحداث، التي تهدد بشكل كارثي ضمن مدى زمنيّ محدود نسبيا، بتدهور مستوى معيشة سكان دولة معينة، أو تهدّد بشكل جوهري بتقليص الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها كالأفراد أو الجماعات أو المؤسسات.[2]

a threat to national security is: an action or sequence of events that threatens drastically, and over a relatively brief span of time to degrade the quality of life for the inhabitants of a state, or threatens significantly to narrow the range of policy choices available to the government of a state or to private, nongovernmental entities (persons, groups, corporations) within the state.

تقارب التهديدات اللاتماثلية بهذا المفهوم، مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول Violent Non-State Actors التي تعرّف على أنها:" جماعات منظّمة ذات بنى أساسية للقيادة، تعمل خارج سيادة الدولة، وتستخدم القوّة لتحقيق أهدافها ".[3]

(1)- مالك عوني، **رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011)، ص ص: 03، 04.

(2)- Richard. H. Ulman, **Redefining Security**, in Barry Buzan and Lene Hansen, Vol 02, op cit, pp : 299, 300.

(3)- شهرزاد أدمام، **الفواعل العنيفون من غير الدول: دراسة مفاهيمية نظرية**، (ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر، 2013)، ص: 04.

تتقاطع التهديدات اللاتماثلية من زاوية أخرى مع مفهوم الحرب غير النظامية التي تشير إلى:

" صراع عنيف بين ممثّلين غير رسميين، من أجل الشّرعية والنفوذ على السكان المعنيين، والمعتمدة على مفهوم اللاّمناظرة وغير المباشرة، والتي مع ذلك قد تستخدم المدى الكامل للقدرات العسكرية وغيرها، لأجل إضعاف وتآكل قوّة الخصم.[1]

استنادا إلى التعريفات المقدّمة في هذا السياق، فإن وصف اللاتماثلي يطلق على كل تهديد صادر عن جهة غير رسمية، موجه نحو الدولة أو جهة أخرى غير رسمية، وعليه فهو وصف ينسحب على كل الكيانات غير المعترف بها، والمرتكزة على اللامناظرة وغير المباشَرة، بما يجعل نزاعاتها في الغالب غير محصورة بين الدول السيادية، أو لها حدودا إقليمية واضحة ومحدّدة.[2]

تجدر الإشارة في هذا الصّدد، إلى أنه لا يوجد اتفاق أكاديمي في أدبيات العلاقات الدولية، بشأن التحديد الدّقيق لمفهوم التهديدات اللاّتماثلية، وضبطها بنصّ تعريفي دقيق، لذلك يلاحظ على كل التعريفات التي قدّمت للمصطلح، تشير في مفهومها إلى الفواعل العنيفة من غير الدول Violent Non-State Actors، والمرتبطة بالتنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظّمة وعصابات التهريب وغيرها، باعتبارها تهديدات موضوعية لأمن الدول، غير أن ذلك لا يعني أنه حتّى الظواهر الأخرى، على غرار الهجرة والبيئة والفقر والمجاعة والمناخ كقضايا مستجدّة، يمكن اعتبارها كتهديدات .

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي في واقع العلاقات الدولية

يتّصل مفهوم الفشل الدولاتي Failed State بالتّحولات التي تحدث في هذا الواقع، وهو في واقع العلاقات الدولية من بين المفاهيم المستعصية على الضبط، كونه مفهوم حديث نسبيا برز في النقاشات الأكاديمية أثناء الحرب الباردة، لكنّه لم يعتبر كتهديد على صعيد الممارسة، إلاّ ما قد تمّ تصنيفه من طرف القطبين على أنه بمثابة تهديد جدّي، وقد جسّدت طبيعة ما بعد الحرب الباردة أكثر هذا المفهوم، إثر تفكّك العديد من الدول، وتصاعد حدّة النقاش حول مستقبل الدولة القومية.

(1)- كينيث س كونز وجلن إم هارند، **الحرب غير النظامية هي حرب**، أطلع عليه يوم 2016/03/06، متوفر على الرابط الإليكتروني التالي:
http://www.Airpower.Maxwell.of.mil./08/04/2010.
(2)- مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص: 179.

الفرع الأول: تعريف الفشل الدولاتي

تعدّدت التعريفات التي سعت إلى ضبط دلالة مفهوم الفشل الدّولاتي Failed State، الذي يشير في معناه الواسع إلى الدول التي شهدت انهيارا لسلطاتها، كما حدث في الصومال والبوسنة إضافة إلى الأزمات الإنسانية في هايتي ورواندا وسيراليون، وعليه فالدولة الفاشلة لديها القليل من السلطة التي تفرض بها النظام القانوني على إقليمها، أو ليس لديها إطلاقا أي سلطة، وهي في الغالب تكون ذات صلة واسعة النطاق بشبكات الجريمة المنظمة والصراع العنيف والجماعات الإرهابية.(1)

إن عدم ضبط هذا المفهوم لم يمنع بروز محاولات لضبطه، على غرار التعريف الذي قدّمه التقرير السنوي الذي أعدّه صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلّة السياسة الخارجية Foreign Policy لسنة 2005م، الذي اعتبر فيه الدول الفاشلة كنتاج لفقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على إقليمها، أو فقدانها لحقّها السّيادي في احتكار استخدام العنف المادي المشروع، بما يعرّضها للاضطرابات والعصيان المدني، وعجزها عن تقديم الخدمات المجتمعية، أمّا على المستوى الخارجي فهي دول مقيّدة سياديا نتيجة تعرّضها للعقوبات الاقتصادية والسياسية أو تواجد قوات عسكرية على إقليمها.(2)

يشير هذا التعريف إلى أن الفشل الدولاتي هو محصلة نتائج انهيار وتآكل البنى المؤسّساتية داخليا، بما يخلق أزمات شرعية وتغلغل انطلاقا من العجز في تقديم الخدمات، وفقدان السيطرة على الشعب والإقليم، وخارجيا من خلال فقدان الشرعية الدولية المصاحبة للعقوبات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى احتمالات التدخلات الأجنبية.

إن مفهوم الدولة الفاشلة على حدّ تعبير نعوم تشومسكي Naom Chomsky ملتبس وغير دقيق إلى حدّ الشعور بالإحباط، إلاّ أنه قدّم تعريفا يمكن اعتباره شاملا لمجمل خصائص الدولة الفاشلة، حيث اعتبر فيه الدول الفاشلة بأنّها: " الدول غير القادرة أو غير الرّاغبة في حماية مواطنيها من العنف وربّما من الدمار نفسه، إضافة إلى نزعتها لاعتبار نفسها فوق القانون محلّيا ودوليا، وبالتّالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وحتّى إذا كانت تمتلك (الدول الفاشلة) أشكالا من الديمقراطية، إلاّ أنها تعاني عجزا ديمقراطيا خطيرا، يجرّد مؤسّساتها الديمقراطية الرّسمية من كلّ جوهر حقيقي".(3)

(1)- إيّان بريمر وبريستون كيت، الذيل السميك: **أهمية المعرفة السياسية في الاستثمار الإستراتيجي**، تر: علي كلفت، (مصر، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011)، ص: 181.
(2)- شهرزاد أدمام، **الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة**، (مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 01، 2013)، ص: 47.
(3)- نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوّة والتعدّي على الديمقراطية**، تر: سامي الكعصي، (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007)، ص: 08.

تعكس عبارة عدم القدرة أو عدم الرّغبة الواردة في هذا التعريف حقيقة أن الدولة الفاشلة، غير مرتبطة فقط بانهيار البنى والهياكل المؤسّساتية للدولة، وإنّما قد تكون المؤسسات موجودة ولكنّها غير راغبة في وقف العنف الحاصل ضدّ السّكان، بما يحوّلها إلى تهديد لأمن الأفراد، وهو ما اصطلح عليه جوهان غالتونغ Johan Ghaltung بالعنف البنيوي Structural Violence، الممارس من طرف مؤسّسات الدولة على المواطنين، فحتّى لو امتلكت هذه المؤسسات قدرا من الديمقراطية، إلاّ أنها تعاني عجزا خطيرا مرتبط بانتشار الفساد والجريمة وغيرها من المظاهر التي تفقد تلك المؤسّسات جوهرها الحقيقي المتمثّل في تطبيق القانون والعدالة الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية.

تجدر الإشارة في هذا السّياق أن ظاهرة الفشل الدولاتي، قد نالت قدرا من الاهتمام النظري في إطار ما عرف بنظريات الدولة الفاشلة Failed State Theories، أو الدّول المنهارة Collapsing State، والتي تأكّدت كتصورات أكثر دقّة بعد الحرب الباردة، أين تمّ التوصل من خلالها إلى أن نمط الحروب الجديدة لم يعد متعلّقا بمطالب القوى الكبرى، بقدر ما هو متعلق بضعف الدول الضعيفة.[1]

يعدّ كالفي هولستي Kalevi J Holesti أحد أبرز المهتمّين بالفشل الدولاتي من خلال كتابه الموسوم بـ: الدولة، الحرب ودولة الحرب The State, War and The State of War، الصادر سنة 1996م الذي أكّد فيه على الآثار السلبية للفشل والضعف الدولاتي على الاستقرار والأمن العالمي، أين تكون الحروب الدّاخلية هي السّمة البارزة لهذه الألفية، أو ما أطلق عليه حروب الجيل الثالث Wars of The Third Kind، أين تنزلق الدولة في معضلة القوّة من خلال تحوّلها إلى مراكز المقاومة المحلّية، المتجسّدة في الإثنيات والعرقيات والطوائف والعشائر، التي تضع لنفسها قواعد خاصة بها تختلف عن قواعد الدولة، بما يفقد هذه الأخيرة قوّتها الشّرعية والمؤسّساتية.[2]

الفرع الثاني: مؤشرات الفشل الدولاتي

يمكن العودة بالنسبة لمؤشّرات الفشل الدولاتي في هذا السّياق، إلى التقرير السنوي الذي يعدّه كل من صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy منذ سنة 2005م، حيث يتضمن هذا الدليل مائة وثمانية وسبعون (178) دولة، مقسّمة إلى أربعة أقسام بناء على أوضاعها الداخلية والخارجية، تترتّب الدول ضمنه بناء على أثني عشر (12) مؤشّرا موزّعة على ثلاثة محاور سياسية واقتصادية

(1)- شهرزاد أدمام، **الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة**، المرجع السابق، ص: 47.
(2)- فريال منايفي ورقية غربي، **طبيعة العلاقة بين الدولة الفاشلة والإرهاب الدولي**، (ورقة مقدّمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013)، ص: 09.

واجتماعية، حيث تعطى كل دولة نقطة على كل مؤشّر بما مجموعه مائة وعشرون (120) نقطة[1]، وتعتبر الدولة الأكثر حيازة على النقاط الأكثر فشلا.

أولا: المؤشرات الاجتماعية[2]:

– تصاعد الضغوط الديموغرافية: من قبيل سوء توزيع السكان وتعدادهم، إضافة إلى توزيع الموارد الغذائية لحفظ البقاء، التنقل والتفاعلات الاجتماعية؛

– الحركة العشوائية للاجئين والتنقلات الداخلية، والمشاكل المرتبطة بها من انتقال الأمراض، ما يخلق مشاكلا داخل الدولة الواحدة، وبما ينعكس سلبا على أمن واستقرار دول الجوار الإقليمي وحتّى العالمي؛

– الميراث العدائي الشّديد الذي يولّد رغبة الثّأر لدى الجماعات المظلومة، كمحصّلة للتّمايز الأقلياتي داخل الدولة وتغليب صالح فئة على أخرى، بما ينتج عنه انتشار الفساد داخل مؤسّسات الدولة فتفقد شرعيتها؛

– الهجرة الدّائمة المتعلّقة بالطبقة المثقفة والمعارضين السياسيين بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية[3]:

– التنمية الاقتصادية غير المتساوية وعدم المساواة بين السكان في الوظائف والتعليم، وتوزيع المداخيل، وكذا زيادة الفقر والوفيات؛

– التّدهور الاقتصادي الحادّ والاختلال في ميزان التّجاري، مضافا لها انخفاض سعر صرف العملة المحلّية، وتدنّي معدّلات الاستثمار وانهيار الدخل الإجمالي.

ثالثا: المؤشرات السياسية[4]:

– فقدان شرعية الدولة، وفساد نظام الحكم كانعكاس لغياب الشّفافية والمحاسبة، وتراجع الثّقة في المؤسّسات؛

– تراجع كبير في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين؛

– زيادة الانتهاكات القانونية وتراجع حقوق الإنسان، من خلال السّلطة الشّمولية وانتشار العنف السياسي ضدّ المدنيين، وتقييد الحرّيات العامة؛

---

(1)- عبد الوهاب عمروش، **التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992- 2005**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2007)، ص ص: 43- 45.

(2)- سميرة شرايطية، **تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010)،ص ص: 87، 88.

(3)- عبد الوهاب عمروش، المرجع السابق، ص: 46.

(4)- سميرة شرايطية، المرجع السابق، ص ص: 88- 91.

– تشتّت الأمن بما يخلق دولة داخل دولة، نتيجة فقدان الدولة لقوّتها الموزعة على مراكز مختلفة، تهدّد بالصّدام ووقوع نزاعات مسلّحة بين هذه المراكز المختلفة؛

– تنامي الانقسامات داخل النخبة الحاكمة ومؤسّسات الدولة؛

– تدخل أطراف سياسية خارجية في الشؤون الداخلية للدولة المعنية بالفشل، من خلال دعم تنظيمات عسكرية أو من خلال قوّات دعم السلام.

الفرع الثالث: قراءة في دليل الدولة الفاشلة لسنة 2015م

استنادا إلى المؤشّرات سابقة الذكر، فإن صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية، وضعا دليلا ترتيبيّا يضم مائة وثمانية وسبعون (178) دولة، من الأكثر فشلا إلى الأكثر استقرارا، حيث يتغير ترتيب هذه الدول كل سنة، استنادا إلى حالة الاستقرار التي تشهدها هذه الدول، وهذه القائمة مقسّمة إلى أربعة فئات أساسية هي:

الفئة الأولى: قائمة الدول الأكثر انكشافية

تضم هذه الخانة الدول الواقعة في حالة الخطر، والتي تعرف بالدول الفاشلة، وتشمل 38 دولة في دليل 2015م، حيث يحتل فيها جنوب السودان المرتبة الأولى برصيد 114, 5نقطة وتنتهي بمصر في المرتبة 38 برصيد 90 نقطة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن معظم الدول الواقعة في صدارة هذه الخانة هي دول إفريقية، وتليها اليمن وسوريا والعراق، على خلفية الفوضى الداخلية التي تعيشها هذه الدول الثلاثة.

الفئة الثانية: قائمة الدول ذات الإنكشافية المقلقة

تضم هذه الخانة الدول الواقعة في منطقة الحذر، وتشمل معظم دول العالم بما مجموعه 89 دولة، تبدأ ببوركينا فاسو Burkina Faso في المرتبة 39 برصيد 89,2 نقطة، وتنتهي بألبانيا Albania برصيد 61,9 نقطة، تصنّف الجزائر ضمن هذه الخانة في المرتبة 67 برصيد 79,6 نقطة، حيث كانت تحتل المرتبة 71 في دليل 2014م، وذلك راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

الفئة الثالثة: قائمة الدول التي تواجه مخاطر معتدلة

شملت هذه الخانة في دليل 2015م، 36 دولة تضم في المرتبة الأولى ترينيداد وتوباغو Trinidad and Tobago في المرتبة 126 برصيد 58,7 نقطة، حيث تشهد هذه الدول نوعا من الاستقرار الداخلي، تجدر الإشارة في هذا السّياق أن هذه الخانة تضم كلاّ من الكويت Kuwait في المرتبة 128 برصيد 57,5 نقطة وسلطنة عمان Oman في المرتبة 135 برصيد 52 نقطة، ، وقطر Qatar في المرتبة 143 برصيد 46,3 نقطة، والإمارات العربية المتحدة United Arab Emirat في المرتبة 144 برصيد 46,2 نقطة.

الفئة الرابعة: قائمة الدول المستقرة

تضمّ هذه الخانة 15 دولة في دليل 2015م، بعدما كانت تضم 13 دولة في دليل 2014م، وذلك بعد صعود كل من ألمانيا Germany والبرتغال Portugal، وهي تبدأ بالبرتغال في المرتبة 164 برصيد 29,7 نقطة، وتنتهي بفنلندا Finland في المرتبة الأخيرة 178 برصيد 17,8 نقطة، هذه الخانة تضم الدول الاسكندينافية إضافة إلى أستراليا Australia في المرتبة 170 برصيد 24,3 نقطة، وكندا Canada في المرتبة 168 برصيد 25,7 نقطة، وألمانيا في المرتبة 165 برصيد 28,1 نقطة، والبرتغال في المرتبة 164 برصيد 29,7 نقطة.[1]

يمكن الإشارة في هذا الصّدد، أن ما يعاب على منهجية صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية في دليلهما الإحصائي، هو المبالغة في دراسة قوّة وهشاشة الدول استنادا إلى مؤشّرات كميّة، وهو ما يعدّ حسب كثير من المحلّلين أمرا غير كاف لتفسير الواقع، المستند إلى تركيبة واسعة ومعقّدة من المتغيرات، السياسية والإيديولوجية الثقافية التي يصعب ترجمتها إلى أرقام ومؤشّرات.[2]

المطلب الثالث: كفاءة الحدود السياسية في التعامل مع أنماط التهديدات الجديدة

شكّلت تحولات المرحلة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب الباردة، وتوسيع حقل الدراسات الأمنية، رهانا وتحدّيا على أمن وسيادة الدول القومية، والمتعلّقة بالإشكالات والمخاطر متعدّدة الأبعاد التي أفرزتها القضايا الجديدة، ما طرح مسألة كفاءة الحدود السياسية للدول، في الاستجابة والتعامل مع هذه التهديدات، خاصة وأن الحلول القطرية للحكومات لم تعد كفيلة ولو بدرجات متفاوتة بين الدول، للحدّ أو على الأقل للتّخفيف من حدّة وكثافة هذه التهديدات والمخاطر، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

الفرع الأول: الإرهاب الدولي كتحدّ للحدود السياسية

تعدّ ظاهرة الإرهاب الدولي International Terrorism، من أبرز التهديدات التي طبعت البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، غير أنه كمفهوم في أدبيات العلاقات الدولية، يعدّ أكثر المفاهيم ضبابية وتعقيدا، كانعكاس لغياب تعريف دقيق يضبط دلالة هذا المفهوم، فهو ظاهرة يسهل وصفها أكثر من تعريفها[3]، غير أن مجمل التعريفات التي قدّمت في سياق ضبط مفهوم الإرهاب لا تكاد تخرج عن أحد اتجاهين أساسيين هما:

(1)- The Fund for Peace, **Fragile State Index 2015**, available at the following:
http:// www.Fundforpeace.Org.

(2)- منايفي فريال ورقية غربي، المرجع السابق، ص: 13.
(3)- وهيبة تباني، المرجع السابق، ص: 152.

أولا: الاتجاه المادّي في تعريف الإرهاب

يرتكز على تحديد المظاهر الإرهابية في قائمة، بغض النظر عن مرتكب هذه الأفعال، وعليه فالإرهاب وفق هذا الاتجاه لا يخرج عن كونه، عمليات الخطف والاغتيال والحجز التي تتضمّنها غالبية المواثيق الدولية، والإرهاب ضمن هذا التّوصيف يشمل عدّة خصائص منها[1]:

- الإرهاب هو عنف غير مادّي، يشترط فيه قدر من الجسامة المقترنة باستخدام العنف أو التهديد به؛
- أن يكون الهدف من استخدام العنف هو نشر الرّعب؛
- اشتراط المباغتة والفجائية في العمل الإرهابي؛
- عدم مشروعية الفعل الإرهابي.

استنادا إلى هذا الاتجاه فالإرهاب الدولي هو جميع أعمال العنف، والقتل والاغتيال والتّخريب والتّدمير واختطاف الطائرات، وهي كلّها أعمال مادّية، إلاّ أن ما يؤخذ على هذا الاتجاه هو أن ظاهرة الإرهاب ديناميكية، ما يفرض دائما الرجوع إلى قائمة الأعمال الإرهابية لمراجعتها.

ثانيا: الاتجاه الموضوعي في تعريف الإرهاب

يركّز هذا الاتجاه على الهدف النهائي من العمل الإرهابي، الذي اشترط فيه صفة السياسي، وتندرج ضمن هذا الاتجاه مجموعة من الخصائص[2]:

- العنف أو التهديد به، لارتباطه بمحصّلة الرعب كغاية أولية يستهدفها العمل الإرهابي متمثلة في نشر الرعب؛
- التنظيم المتّصل بالعنف كونه عنفا منظما ومستمرّا موجّها ضدّ الأفراد والجماعات والحكومات؛
- أن الهدف النهائي للإرهاب سياسي كميزة تفصله عن باقي مظاهر العنف الأخرى؛
- استخدام الإرهاب كبديل عن القوة التقليدية.

بهذا التّوصيف يكون الإرهاب عملا منظما ومستمرّا يقوم بواسطته الفاعل بنشر الرّعب، لأجل فرض الهيمنة على المجتمع أو الدولة، بهدف الحفاظ أو تغيير أو تدمير الروابط الاجتماعية للنظام العام.[3]

(1)- وداد غزلاني، **العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، ص ص: 218- 220.

(2)- علي لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012)، ص: 24.

(3)- غزلاني وداد، المرجع السابق، ص: 216.

ازداد الاهتمام بظاهرة الإرهاب الدولي بعد الحرب الباردة، خاصة مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي في ظل إدارة جورج بوش الابن George.S. Bush بقيادته للحرب الثانية على الإرهاب، بعد الحرب الأولى التي كانت في عهد إدارة رونالد ريغان في أمريكا الجنوبية والشرق الأقصى والأدنى، خاصة في تركيا ضدّ الأكراد[1]، إضافة إلى أمننة الإرهاب عبر استخدامه الممزوج بالهوية استنادا إلى أطروحة صامويل هنتنغتون Samuel Huntington صدام الحضارات The Clash of Sivilisations.

يعدّ تاريخ 11 سبتمبر 2001م، حدثا مفصليا في تاريخ الإرهاب، أين شهدت هذه الظاهرة تحوّلا في نمطها، من خلال توسيع نطاقها العابر للحدود أو ما عرف بعولمة الإرهاب، المعتمد على شبكات تنظيمية واسعة، معزّزة بقدرة تكنولوجية عالية، خاصة مع الثّورة في الشؤون العسكرية وعولمة سوق السلاح، أين أصبح بمقدور الجماعات الإرهابية التخطيط لعمليات تتجاوز حدود الدولة الواحدة، مضافا لها الاستفادة من ثورة وسائل الإعلام والاتصال، من خلال الدعاية ومواقع التواصل الاجتماعي، بما يجعل وسائل الإعلام حليفة الإرهاب دون إرادتها.[2]

من جانب آخر؛ وفي السعي الدولي للحدّ من مخاطر هذه الظاهرة، أصدر مجلس الأمن بعد أحداث 2001/09/11، القرار رقم 1373 القاضي باعتبار الإرهاب عملا يهدّد السّلم والأمن الدوليين، وأكّد على ضرورة التصدّي بجميع الوسائل، للتهديدات التي توجّهها الجماعات الإرهابية إلى السلم والأمن الدوليين، مفعّلا بذلك المادة 05 من معاهدة الحلف الأطلسي NATO، القاضية بأن أي اعتداء على دولة عضوة هو اعتداء على كافة الأعضاء، وعليه أصبح NATO ملزما بتنفيذ توجّهات السياسة الأمريكية المعلنة في إستراتيجيتها القاضية بشنّ الحرب على الإرهاب الدولي[3]، مضافا لها محاولة شرعنة هذه الحرب أخلاقيا، من خلال إحياء نظرية الحرب العادلة Just War ضدّ الإرهاب، من خلال خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش أمام الكونغرس الأمريكي في 2001/09/20م بقوله:"...إن حربنا ضدّ الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي هناك...منذ اليوم فإن كل أمّة تستمر في احتضان الإرهاب أو تدعمه، ستعتبرها الولايات المتحدة نظاما معاديا لها"[4]، إشارة منه إلى ليبيا وإيران.

---

(1)- نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، تر: سامي الكعكي، (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004)، ص: 234.

(2)- إريك هوبزباوم، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**، تر: أحمدان أكرم، (قطر، الدار العربية للعلوم ، 2009)، ص: 115.

(3) تباني وهيبة، المرجع السابق، ص: 156. -

(4)- عبد الله السيد ولد أباه، **الإرهاب والمشروعية الأخلاقية بعد أحداث 11 سبتمبر: الخلفيات الفلسفية والإستراتيجية لمفهوم الحرب العادلة** (جريدة الحوار اليوم، الأحد، 2011/07/08)، أطلع عليه يوم 2016/03/17، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:. http:// www.alhiwartoday.net/mode/1321.

استنادا إلى ما تم التطرق إليه، فإن الإرهاب الدولي حقيقة أصبح يهدّد سلم وامن الدول، خاصة مع بداية الألفية الثالثة، والتحولات التي شهدتها المنظومة الدولية، خاصة في ميادين التكنولوجيا والإعلام، حيث أصبحت الحدود السياسية للدّول أكثر انكشافية أمام هذه الظاهرة، بما يجعلها عاجزة منفردة للتصدّي لهذا التهديد، ما يفرض عليها إتباع إستراتيجيات جماعية بعيدة عن الحلول القطرية، وتفعيل منطق الأمن التّشاركي، استنادا إلى عبارة أمن مشترك أو لا أمن للجميع.

الفرع الثاني: الهجرة الدولية وتجاوز الحدود السياسية للدول

تعتبر الهجرة Immigration من أهم الظواهر الاجتماعية التي عنيت بالدراسة والبحث، لما لها من أهمية في تحديد طبيعة تكوين الجناس البشرية، إلاّ أنها في العصر الحديث خضعت لتنظيم قانوني، يؤطّر انتقال الأفراد من بلد لآخر، أو ما يعرف بالهجرة الشّرعية، التي تشير إلى انتقال فرد أو جماعة من الدولة الأم إلى دولة أخرى[1]، وهي بذلك تنقسم إلى هجرة داخلية تتمّ داخل حدود الدولة الواحدة، وخارجية من خلال عبور الفرد أو الجماعة حدود دولتهم الإقليمية[2]، تختلف الهجرة بذلك عن اللجوء كون المهاجر انتقاله طوعي، وليس مفروضا جرّاء الاضطهاد الحكومي أو العنف الإثني أو العرقي أو كلاهما[3]، كما حدث في البوسنة ورواندا وحاليا في مالي وسوريا.

إن ما يخرج عن هذه التّوصيفات يدخل ضمن الهجرة غير الشرعية، التي تشير إلى انتقال فرد أو جماعة من دولة إلى أخرى بطرق سرية، مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس مباشرة على أمن واستقرار الدول المستقبلة، كونها تهدّد البنى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.[4]

تعتبر الهجرة أحد المحاور الأساسية للعالم المعاصر، حيث ساهمت التحولات الاقتصادية المرتبطة بالظروف السياسية، في أخذ هذه الظاهرة إلى أبعاد جديدة تعدّت الأنماط التعريفية لها، خاصة بعد الحرب الباردة أين أصبحت تشكّل رهانا وتحدّيا اجتماعيا للدول، من خلال تباين الرؤى حولها خاصة لدى دول الشمال التي

(1)- غراهام إفانز وجيفري نوينهام، المرجع السابق، ص: 226.

(2)- عبد المؤمن مجدوب، **ظاهرة الهجرة السرية وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، 2014)، ص: 302.

(3)- نقلا عن: أحمد رشاد سلام، **أخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة على الأمن الوطني**: في كتاب: مكافحة الهجرة غير المشروعة، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص: 236.

(4)- محمد غربي، **التحدّيات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، (مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012)، ص: 52.

تعتبرها كتهديد لأمنها المجتمعي[1]، استنادا إلى تعدّد الثقافات والمشاكل التي تنجم عن ذلك، خاصة مع الجيل الثاني للمهاجرين الذي يكون موزّعا بين قيم ثقافته الأصلية، وثقافة البلد المضيف.

انعكس ذلك في استجابة الدول الغربية من خلال أمننة الهجرة عبر الخطاب السياسي، الذي ازدادت حدّته مع نهاية الألفية الثانية، على عكس الحرب الباردة أين تمّ معالجة المسألة اقتصاديا، من خلال النظر إلى المهاجر على أنه يمثّل يدا عاملة، وهي جملة الأحداث التي تزامنت مع وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تصاعد التيارات اليمينية المتطرّفة في أوروبا.[2]

ترجمت دول الجنوب علاقتها مع دول الشمال في إطار التّدفّقات الهَجَرِيَة، استنادا إلى آراء مدرسة التبعية، من خلال اعتبارها شكلا من أشكال استغلال وهيمنة المركز على المحيط، واعتبار الهجرة عاملا لتحويل القيمة من دول المحيط إلى دول المركز.[3]

مثّلت تفجيرات مدريد ولندن وباريس مضافا لها أحداث 2001/09/11م، منعرجا حاسما لظاهرة الهجرة، حيث تكوّن إدراك غربي بمدى خطورة الظاهرة، والتي ساهم الإعلام بشكل كبير في تكوين هذا الوعي والإدراك، وهو ما حرّك الحكومات الغربية بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصّة، إلى إتباع إستراتيجيات لمكافحة الهجرة خاصة في شقّها غير الشرعي، عبر سلسلة من المبادرات والإستراتيجيات الاقتصادية والأمنية، الساعية إلى الحدّ من مخاطر هذه الظاهرة، والتي تعدّدت بين مبادرات تعالج الظاهرة في الأوساط الغربية، ومبادرات وقائية عبر مشاريع التنمية الاقتصادية والشراكات مع الدول المصدّرة للمهاجرين.[4]

استنادا إلى ذلك؛ فإن الأبعاد الأمنية التي أعطيت للهجرة عموما وللهجرة غير الشرعية خصوصا، شكّلت تحدّيا للأمن القومي للدّول المستقبلة وحتّى دول المعبر، خاصة مع ارتباطها بالأشكال الأخرى من المخاطر على غرار الجريمة والتهريب والإرهاب، حيث أصبحت تشكّل شبكة واسعة من التهديدات، بما يفرض على الدول التّنسيق الأمني وتحديث أدوارها الأمنية بما يخفّف من حدّة هذه الظاهرة.

(1)- وهيبة تباني، المرجع السابق، ص: 148.
(2)- جويدة حمزاوي، المرجع السابق، ص ص: 80، 81.
(3)- سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**، تر: شرف الدين فهمية، (لبنان، بيروت، دار الفارابي، 2002)، ص ص: 99، 100.
(4)- شابيير راغال، **إدارة الحدود والهجرة في البحر الأبيض المتوسّط: في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**، (الأردن، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص: 291- 295.

الفرع الثالث: الجريمة المنظّمة و القرصنة البحرية

أولا: الجريمة المنظّمة وعجز قيود الحدود السياسية

تعدّ الجريمة المنظمة أحد أنماط التهديدات الجديدة، التي أصبحت تمثّل تحدّيا أمنيا لكافة دول العالم، حيث أنها كظاهرة تجاوزت الحدود السيادية للدول القومية، بما يجعل من مكافحتها بصفة فردية من الدول، صعبا دون التنسيق الأمني الإقليمي، وحتّى الدولي منها.

يمكن تعريف الجريمة المنظّمة على أنها :" جريمة يمارسها تنظيم مؤسّسي يضمّ عددا كبيرا من الأفراد المحترفين، يعملون وفق نظام لتقسيم العمل، يمتاز بالدّقة والتعقيد والسّرية، ويحكمه قانون شديد القسوة، يأخذ التنظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة النشطة الإجرامية التي قد تمتدّ عبر الدول، والهادفة إلى تحقيق الأرباح، وعادة ما يستمرّ هذا التنظيم لعدّة سنوات، ومن ثمّ يخرج عن نطاقها الجرائم التي يرتكبها أفراد اتّفقوا على عمل إجرامي معيّن، لافتقادهم صفة التنظيم المؤسّسي.[1]

استنادا إلى التعريف المقدّم في هذا السياق، نستخلص خصائص الجريمة المنظمة في النقاط التالية:[2]

01– استمرارية التنظيم من خلال توزيع نشاطاتها للحفاظ على بقائها؛

02– البناء الهرمي للتنظيم من الوحدات الفرعية إلى القائد المركزي في التنظيم؛

03– القوّة والعنف والإجرام الذي قد يستخدم للربح أو للحفاظ على الولاء داخل التنظيم؛

04– الاعتماد على الأخصّائيين والمحترفين لتدعيم النشاط الإجرامي؛

05– الانغماس في الأعمال الشرعية لتغطية أعمالها غير الشرعية؛

06– الاعتماد على التقنيات لزيادة كفاءة وفعالية تحقيق أهداف المنظمة.

أمّا بالنسبة للنشاطات الأساسية للجريمة المنظّمة فيمكن إدراجها على النحو التالي:[3]

01– التجارة غير المشروعة بالمخدّرات والمؤثرات العقلية؛

02– الاتجار بالبشر خاصة الرقّ الأبيض والأعضاء البشرية؛

03– تجارة الأسلحة وتزوير العملات؛

(1) - علي لونيسي، المرجع السابق، ص ص: 56، 57.

(2)- علاء عبد الحسن جبر السيلاوي، **الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري**، (مجلة الكوفة، العدد 02،" د.س.ن")، ص ص: 230، 231.

(3)- إلياس جوادي ولوكيلي ليلى، **آليات مكافحة الجريمة المنظّمة على المستوى الوطني**، (ورقة مقدّمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24،25، نوفمبر، 2013)، ص: 08.

04- دفن النفايات السامّة والكميائية؛

05- تجارة الأيدي العاملة المهاجرة والمهرّبة من الدول الفقيرة، إلى الدول المصنّعة خاصة الأوروبية منها.

استنادا لما تمّ التطرّق إليه، فإن التغيرات التي مسّت منظومة واستفاليا بعد الحرب الباردة، في الجوانب القيمية والمؤسساتية، جعلت من الحدود السياسية للدّول خاصة في العالم الثالث، عاجزة عن مواجهة تهديدات الجريمة المنظّمة، التي اقترنت بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الهشّة لهذه الدول، كمحصّلة للموروث الاستعماري المتجسّد في نشر الفوضى، والتقسيم التّعسّفي لحدود دون مراعاة الجانب الأنثروبولوجي للجماعات، مضافا لها التقسيم غير العادل للثروة الذي ولّد تهميشا سياسيا واقتصاديا[1]، وهو ما جعل الحزام الممتدّ من المغرب الأقصى إلى سوريا مرورا بالساحل الإفريقي منطقة غير مستقرّة، تهدّد الأمن العالمي بما يستدعي ضرورة التعاون الأمني المتبادل في مجال المكافحة والحدّ من ظاهرة الجريمة المنظّمة.

ثانيا: القرصنة البحرية وانتهاك الجدود السياسية

تصنّف القرصنة البحرية كأحد التهديدات الجديدة التي تشهدها البيئة البحرية، وإن كانت كظاهرة قديمة المنشأ تمسّ الاستقرار البحري، وتمتدّ حتى لتمسّ الاستقرار الإقليمي وعبر الإقليمي، وهي في الغالب تقع في البحار العليا، غير أنها في السنوات الأخيرة امتدت حتى لتهدّد المياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدول، خاصة في الأقاليم التي تشهد هشاشة في نظمها الحاكمة، كما هو الحال في خليج عدن، وحتى في السواحل الجنوبية لقارة آسيا.[2]

تعود جملة السباب المساعدة على عودة النشاط الإجرامي للقرصنة البحرية إلى:[3]

01- ارتفاع حركة التجارة البحرية عبر العالم، ما ينتج عنه زيادة في عدد الموانئ البحرية كعامل مشجّع على القرصنة؛

02- أثر الأزمات الاقتصادية على الحياة الاجتماعية للأفراد، بما يدفعهم إلى الانخراط في العمل الإجرامي من جهة، وأثرها على الحكومات من خلال عجزها على تأمين موانئها الساحلية؛

03- انعكاسات أحداث 2001/09/11م على الأمن القومي للدّول، من خلال تركيز الدول على أمنها الداخلي بدل أمنها الخارجي؛

04- ضعف المنظومة القانونية الدولية المقترنة بالجزاء، لتأطير الحركة البحرية خاصة ما تعلّق بالمياه الدولية؛

(1)- عبد الوهاب بن خليف، **الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي: التهديدات والحلول**، (ورقة مقدّمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24،25، نوفمبر، 2013)، ص: 03.

(2)- حسام الدين بوعيسي، **القرصنة البحرية وآثارها على المنطقة العربية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013)، ص: 18.

(3)- سميرة شرايطية، المرجع السابق، ص ص: 175، 176.

05- الاستفادة من عولمة سوق الأسلحة، على خلفية الثورة في الشؤون العسكرية التي مسّت الأسلحة التقليدية.

مثّلت تطوّرات ما بعد الحرب الباردة، تحدّيا على الحدود السياسية والسيادية للدول، بجعلها أكثر ميوعة من خلال زيادة الترابطات والتفاعلات عبر الوطنية و الإقليمية، وأكثر انكشافية أمام التهديدات الجديدة، بما يجعل الدول أكثر هشاشة أمنيا، حيث شكّلت أخطار الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة بمختلف فروع أنشطتها، توليفة من التهديدات والهواجس الأمنية تستدعي ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية للحدّ منها أمام فشل الحلول القطرية الانفرادية كآلية للتصدّي لهذه الأخطار المترابطة والمعقّدة.

المبحث الثالث: المفاعيل السلبية لليبرالية الغربية على الأمن القومي للدول

شكل تراجع الإيديولوجية الشيوعية نهاية الخطر المضاد لليبرالية الغربية، كإيديولوجية قائمة على الحكم الديمقراطي وتعدّد البدائل، وكان بذلك بالنسبة لفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama إثباتا بأنّها الأنموذج الأمثل للحكم في العالم[1]، واقع يفسر الحملة الغربية الواسعة بعد الحرب الباردة، لتوسيع مجال الحكم الديمقراطي نحو الشرق والجنوب.

انعكس هذا النقل للديمقراطية سلبا على المناطق المعنية، من خلال أنه فرض عليها مسارا تحديثيا لنظم الحكم على النّمط الغربي اقتصاديا وسياسيا، متجاهلة بذلك خصوصيّات هذه الدول، على خلفية أن معظمها دول ما بعد الاستعمار، لم تكتمل بها مسارات بناء الدولة بعد، وهو ما انعكس على أمنها القومي، من خلال تهديد وجودها الفعلي، ودفع اقتصادياتها نحو الضعف استنادا إلى المنافسة الاقتصادية الهدّامة، مضافا لها تهديدات البنية المجتمعية والمنظومة القيمية، وهي جملة التهديدات التي سنحاول الإحاطة بها في هذا الجزء من العمل:

المطلب الأول: التهديد الوجودي للدول

عبّر جوزيف ناي Joseph Nye عن التحولات التي حدثت في المنظومة الدولية بقوله:" أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد تجاوز عصر سياسة القوة، إلى عصر الجيواقتصاد Geo-economic" وذلك يعكس تحليلا ضيّقا على حدّ تعبير ميرشايمر John Mearsheimer، فتفكّك الاتحاد السوفياتي ككتلة Bloc خلّف فراغا

(1)- يعتبر فرانسيس فوكوياما أحد أبرز المدافعين عن الفكر الليبرالي فترة ما بعد الحرب الباردة، على اعتباره الأنموذج الأمثل للحكم، وهو ما جسّده في كتابه نهاية التاريخ، المأخوذة من جدل هيغل المتمثل في الفكرة ونقيض الفكرة تولّد فكرة جديدة، فنهاية الشيوعية بانتصار الديمقراطية اللبرالية، هذه الأخيرة لم تظهر نقيضها بما يعني نهاية الفكر، وهو ما عكسه عنوان كتابه: أنظر في ذل فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين،(مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص ص: 08،24.

أمنيا وجيوسياسيا كبيرا، حيث استقلت الدول التي كانت تحت مظلّته الأمنية في إفريقيا وآسيا و أوروبا، وهي الدول التي شهدت عودة التنافس الأمني بينها، بما أدخلها في دائرة واسعة من النزاعات والمعضلات الأمنية.(1)

إن ميزة نزاعات فترة ما بعد الحرب الباردة، هي انتقالها إلى نمط مغاير من النزاعات من ما بين الدول إلى داخل الدول، تتقدّمها ما تعرف بالنزاعات الإثنية Ethnic Conflict التي أشار إليها باري بوزان Barry Posen، حيث أن الجماعات الإثنية قد استقت الطابع الفوضوي للنسق الدولي، وعكسته داخل الدول في ظلّ النظم السياسية الضعيفة، وفوضوية الجماعات الإثنية كانت نتيجة لغياب أو ضعف سلطة الدولة كسلطة عليا، مضافا لها الخوف والشك وانعدام الثقة بين هذه الجماعات الإثنية، الذي دفع بها نحو مسار المعضلة الأمنية Ethnic Security Dilemma، من خلال رؤية كل جماعة للأخرى على أنها تمثل تهديدا لأمن بقائها، وهو في النهاية ما يعمّق حالة من النزاع الإثني.(2)

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مصطلح الضعف، يشير إلى ضعف مؤسسات الدولة في الحفاظ على تناسقها وانسجامها المجتمعي، أكثر من ضعف الدولة في مداها.(3)

شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي عودت مصطلح الإثنية لتأطير السياسة الدولية، عبر استخدامه السياسي والأكاديمي الواسع، غير أن ميوعة المفهوم انعكست على استخدامه، وبمسح مجمل التعريفات المقدّمة في هذا السياق، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات رئيسة سعت لفكّ ارتباط العلاقة السببية بين النظم السياسية والنزاعات الإثنية هي:

الاتجاه الأول: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المجتمعات الإثنية التي تشكل فيها كل جماعة هوية اجتماعية مغلقة، تتطلّب وجود نظاما تراتبيا لهذه الجماعات، مضافا لها هيمنة إحدى هذه الجماعات على الأخرى، عبر سيطرتها على أدوات الإكراه في الدولة، فهذا الاتجاه يركز في تعريفه للإثنية على عنصر التعدّدية الثقافية.(4)

(1)- جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمد قاسم، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2012)، ص ص: 472، 473.

(2)- Barry Posen, **Security Dilemma and the Ethnic Conflict**, in: Barry Buzan and Line Hansen (Vol 02), op cit, pp: 338- 340.

(3)- فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين**، تر: مجاب الإمام (الرياض، العبيكان للنشر، 2007)، ص: 171.

(4)- محمد عاشور مهدي، **التعدّدية الإثنية: إدارة الصراع وإستراتيجيات التسوية**، (الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص: 11.

الاتجاه الثاني: يردّ هذا الاتجاه منشأ الهوية الإثنية إلى التّغلغل الرأسمالي، والتوزيع غير العادل للثّروة، والفرص والخدمات داخل الدولة، بما يجعل من مدخل التنمية الاقتصادية غير المتساوية أساس النزاعات الإثنية، حيث تتحوّل الولاءات من مؤسّسات الدولة إلى دوائر أضيق تتجسّد في الطائفة والجماعة والعرقية...الخ.(1)

الاتجاه الثالث: يركز هدا الاتجاه على البعد السياسي في تشكيل الهويات الإثنية، إبتداءا من نقل الاستعمار للسلطة وصولا إلى سوء توزيع الموارد المجتمعية بعد الاستقلال، حيث أدّت هذه السياسات إلى تفعيل منطق الجهوية والتمايز المناطقي، عبر تفضيل أقلّيات على حساب أخرى، فعجز النظم السياسية على تلبية احتياجات الجماهير، دفع بها إلى الالتفاف حول جماعاتهم بحثا عن تلبيتها.(2)

يعكس الاتجاه الأخير- حسب رأينا- أغلب تفسيرات الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، على اعتبار أن أغلب النزاعات الإثنية قد تمّ تسييسها Ethnopolitics، ولبيان ذلك يمكن التدليل ببعض الأحداث العرقية التي طبعت واقع العلاقات الدولية في مناطق مختلفة من العالم، والتي ارتكزت بشكل كبير في قارّتي إفريقيا وأوروبا:

بالنسبة لأوروبا فقد شهدت في العقد الأخير من القرن الماضي، حروبا عرقية لم تشهد مثلها منذ الحرب العالمية الثانية، والتي ارتكزت بشكل عام في أوروبا الشرقية، وبشكل خاص في القوقاز وشبه جزيرة البلقان، تمثّلت في الحرب الشيشانية الروسية، والقبارصة الأتراك واليونان، وحروب الصرب والبوسنة والكروات.(3)

تعدّ أحداث كوسوفو المثال الأحدث في هذا السياق، التي امتدّت من- 1990 إلى 1999- حين ارتكبت القوات الصربية عمليات إبادة ضدّ مدنيّي إقليم كوسوفو، مما استدعى التدخّل العسكري عبر الحلف الأطلسي(4)، وبدون تفويض من مجلس الأمن لمدّة تسعة وسبعين 79 يوما، من خلال سلسلة الغارات على أهداف عسكرية وإستراتيجية صربية، حيث تم وقف إطلاق النار في 03 جوان 1999م، عبر الاتفاق المتبنّى من مجلس الأمن، من خلال القرار رقم 1244 الصادر في 10جوان 1999م، وبقي الوضع على حاله إلى غاية 2007م، أين تمّ الإعلان عن استقلال إقليم كوسوفو من جانب واحد، مع بقاء التجاذبات الدولية حول هذا الاستقلال(5). كما ظهرت

(1)- أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، (مصر، الإسكندرية، دار الطبعة الجديدة للنشر، 1997)، ص ص: 195، 196.

(2)- محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص: 12.

(3)- رابح مرابط، **أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول**، (رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009)، ص ص: 28-30.

(4)- يسين طرشي، **إدارة الأمم المتّحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009)، ص: 141.

(5)- جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية**، (رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011)، ص ص: 179-181.

في عدّة مناطق أوروبية أخرى على غرار إقليم الباسك في إسبانيا، وإقليم موناكو في فرنسا، والتي تبقى متأرجحة بين الهدوء والتصعيد.

تعكس هذه الأحداث في أوروبا حقيقة التدهور الأمني الذي خلّفه تفكّك الاتحاد السوفياتي، والسعي الغربي لملء هذا الفراغ، فمن جهة تعكس الأحداث رغبة غربية قوية في استكمال تجاوز آثار الحرب الباردة، بالتوجّه شرقا عبر مدّ عضوية الناتو NATO لتشمل دولا عضوة في حلف وارسو سابقا، وكذا توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، وهو مسار غربي يسعى إلى استكمال سياسة الاحتواء وتطويق روسيا سياسيا وعسكريا، ومن جهة أخرى تبرز السعي الروسي لإبقاء نفوذه على المنطقة، على خلفية أنها تؤمّن له منفذا إلى المياه الدافئة كهاجس رافق السياسة الروسية عبر التاريخ.(1)

تمثل هذه الأحداث شدّة التنافس الأمني بين القوى الكبرى في علاقات ما بعد الحرب الباردة، أين تمثّل الإثنيات والعرقيات خطوط الاختلاف والنزاع الأولى، فأحداث كوسوفو مثلا، مثّلت الردّ الأمريكي على المساعي الأوروبية للخروج من المظلّة الأمنية الأمريكية عبر منظمة أوروبا الغربية، وهو ما أخّر التدخل العسكري للناتو حتّى 1999م، كإثبات لأوروبا أنها عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية، بمعزل عن الولايات المتّحدة الأمريكية، كما تعدّ الأزمة الأوكرانية اليوم الحالة الأمثل لتوصيف هذه العلاقات التنافسية.

بالنسبة لإفريقيا فإذا كان الوضع في أوروبا قد عكس تنافسا أمنيا، وتجاذبات السيطرة والنفوذ، فإن الوضع في إفريقيا قد عكس مخلّفات الاستعمار بالدرجة الأولى، فقد استقلت إفريقيا مثقلة بعديد المشاكل التي تحوّلت إلى أزمات مستعصية الحل، خاصة إشكالية بناء الدولة بسبب تنامي الهويات العرقية التي نازعت الدولة لأجل البقاء، على خلفية الحدود الموروثة عن الاستعمار، التي لم تراعي الخارطة الأنثروبولوجية للسكان، حيث ضمّت جماعات سكّانية قسرا إلى حدود الدولة، مع بقاء قدرة التأثير لجزء من تلك الجماعات في دول مجاورة.(2)

مثّلت النزاعات المقترنة بالفشل الدولاتي أهم سمات البيئة الإفريقية، فإذا كانت الحرب الباردة قد احتوت هذه الأزمات، فإن تفكّك الاتحاد السوفياتي قد فجّرها، حيث كانت بدايتها في رواندا 1994م بين قبائل الهوتو والتوتسي، والذي خلّف مأساة إنسانية على خلفية التّطهير العرقي والإبادات الجماعية، أمام عجز المجتمع الدولي وكذا عدم وجود رغبة فعلية في إيجاد حلّ للأزمة(3)، والحال لم تختلف في مجمل دول إفريقيا جنوب الصحراء، على

(1)- جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص ص: 474- 476.

(2)- الحافظ النويني، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا**، (مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أفريل 2014)، ص ص: 59، 60.

(3)- رابح مرابط، المرجع السابق، ص: 30.

طول الساحل في الكونغو وسيراليون، ونيجيريا ومالي وإثيوبيا وإريتريا وإفريقيا الوسطى والصومال، التي وإن اختلفت منطلقاتها، إلاّ أن النتيجة واحدة تهديد سيادة الدولة بالانهيار، هذا وتعدّ السودان الحالة الأمثل في هذا السياق، فالتنوع العرقي الذي يضمّه هذا البلد، بما يشمل56 جماعة عرقية أساسية، موزعة بدورها على 597 جماعة عرقية فرعية، مضافا لها مشاكل الحدود الموروثة عن الاستعمار البريطاني، وهي كلها عوامل ساعدت على تقسيم السودان إلى شمال- جنوب.(1)

تعود جذور النزاع في السودان إلى خمسينيات القرن الماضي، على خلفية المحاولة البريطانية فصل الجنوب السوداني وإبقاء النفوذ عليه، مضافا لها المعاملة الإقصائية لحكومة الخرطوم مع هذا الإرث الاستعماري، بعدما فشلت المحاولة البريطانية وأعيد دمج الجنوب مع الشمال، استمرت الأزمة من 1955م إلى غاية 2002م، أين تمّ التوقيع على اتفاق ماشاكوس Machakos في كينيا، عبر الوساطة الأمريكية الذي شمل إجراءات تقاسم الثروة، وعددا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المراعية لخصوصيات الشمال والجنوب، وإنشاء مفوضية واحدة لإدارة الثروة النفطية بين الشمال والجنوب.(2)

شهدت بداية العقد الثاني من الألفية عودة النزاع في السودان الذي انتهى بانقسام جنوب السودان واستقلاله كدولة تحتل المرتبة الأولى في دليل الدول الفاشلة الذي يعدّه صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية من السنة الأولى لاستقلالها.

استنادا إلى ما تمّ تقديمه فإن الظروف الدولية التي أعقبت تفكّك المعسكر الشّرقي، قد جعلت من التنوعات العرقية والإثنية خطوط الصدام الأولى بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة، فقد أصبح ضعف نظم الحكم وإدارة شؤون الدولة داخليا، يقوّض من مبدأ السيادة الوطنية التي قام عليها عالم ما بعد الحرب الباردة وينزع بها نحو الزوال، حيث أصبحت الأزمات والمشاكل التي تولّدها الدول الضعيفة لنفسها وللدول الأخرى، دافعا لزيادة احتمالات التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، ضدّ مشيئتها لحل تلك الأزمات أو تصعيدها بالقوّة.(3)

(1)- بهاء الدين مكّاوي، **إستراتيجية إدارة التنوع الإثني في السودان**، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 362، 2009)، ص: 101.
(2)- يسين طرشي، المرجع السابق، ص ص: 157- 163.
(3)- فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين**، المرجع السابق، ص: 170.

لقد أفرزت المناظرات الأكاديمية توجها عاما عالميا، ينحو إلى الإجماع حول مبدأي الشرعية السياسية وعالمية حقوق الإنسان، بما يعطي الجماعة الدولية حقّ التدخل في شؤون أي دولة من العالم تحت طائلة هذه المبررات، وهو ما يمسّ أحد أركان منظومة واستفاليا، المتمثل في المساواة في السيادة الوطنية بين الدول.[1]

تأسيسا لذلك فإن النزاعات الإثنية والحروب الأهلية، التي وإن اختلفت في حركياتها السّببية الداخلية والخارجية، إلاّ أنها تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي التهديد بزوال السيادة الوطنية، سواء عبر الانقسامات كما هو الحال بالنسبة للكونغو والسودان مثلا، أو إلى نزاعات وفوضى داخلية بما يؤدّي إلى تدخّل قوى المجتمع الدولي، وهو ما يهدّد بإفقاد الدولة سيادتها لصالح المنظمات والهيئات الدولية، وتفعيل منطق الوصاية الخارجية على هذه الدول، وتعليق سيادتها كما حدث في تيمور الشرقية[2].

يمكن القول إذا أن أمن بقاء الدولة ووجودها، لم يعد مهدّدا من الوحدات السياسية الأخرى، بقدر ما هو نابع من تهديد البيئة الداخلية لهذه الدول نفسها، فالنزاعات الناشئة عن التنوعات الإثنية والعرقية وحالة الفوضى التي تتبعها، والممتدّة في غالبية الأحيان لتمس دولا أخرى، استنادا إلى مبدأ الانتشار كميزة لهذه الجماعات، الأمر الذي يؤدّي إلى الانقسامات وضعف النظم السيادية، ما يجعلها عرضة للتدّخلات الخارجية والوصايات الدولية، فاقدة بذلك لقدر من شرعيتها الدولية وسيادتها الوطنية، على نحو يهدّد وجود الدولة الفعلي.

المطلب الثاني: هشاشة الاقتصاديات الوطنية في ظل الاقتصاد التنافسي

أصبحت التنمية التنافسية في وقتنا المعاصر في صميم العمليات الكبرى علي النطاق الواسع، وصارت لها هيئات وإدارات بدورها تملك سياسات واستراتجيات، ولها تأثير واضح على الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ضمن هذا الإطار صار لزاما على أن الدول تولي أهمية كبيرة في تدعيم التنافسية وخصوصا المؤسسات الدولية، التي تتدخل بشكل كبير في الشؤون الداخلية للدول خاصة فيما يخص بالإجراءات الحمائية والأنشطة الإنتاجية، هذا ما أثر علي سيادة الدول، عبر تقديم مشاريع تسعى من خلاله بدفع الدول النامية إلى عجلة النمو، وينتج عن هذه المشاريع اتخاذ هذه الدول إجراءات لتصحيح مسارات اقتصادياتها، لكن تتولّد عن هذه الإجراءات نتائج سلبية تؤثر مباشرة في سيادتها.

(1)- جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية**، المرجع السابق، ص: 112.
(2)- فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين**، المرجع السابق، ص: 172.

الفرع الأول: التبعية كمعبّر عن هشاشة الاقتصاديات الوطنية

إن الهدف الرئيسي والأساسي الذي تسعى إليه كافة الدول هو تحقيق درجة علية من النمو، هذا الهدف يقتضي عليها وبشكل خاص الدول النامية، السعي نحو توفير موارد مادية ومالية، هذا نتيجة محدوديتها في هذه الدول ولقد أدت هذه العناصر إلى تبعية اقتصاديات عدد من الدول النامية لدول أخرى[1]، في سبعينيات القرن الماضي حظيت نماذج التّبعية الدولية بتأييد العديد من مفكّري الدول النامية، إذ رأى هؤلاء المفكرين أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسّسية، والسياسية والاقتصادية سواء على المستوي المحلي أو الدولي.[2]

لقد وجدت مجموعة من الآليات التي سعت بها الدول الرأسمالية لتعزيز ربط اقتصاديات الدول النامية بها منها:[3]

01- الشركات العابرة للقارات Transnational Firms

أدت هذه الشركات دورا هاما في تعميق نزعة التوجه العالمي، إذ تتكفّل بالاستثمار الأجنبي المباشر، وازداد عددها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، واتسع نشاطها على الصعيد العالمي أمثلة:

02- ظهور أقطاب عالمية /التكتلات الإقليمية Régional Bloc

تمركزت هذه التّكتلات في أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية فيما تراجع مستوى قوة الدول النامية وتضائل وزنها السياسي والاقتصادي خاصة دول إفريقيا وبلدان الشرق الأوسط مثل الاتحاد الأوروبي.

03- البنوك والمنظمات المالية

استفادت الدول النامية من قروض من هذه المؤسسات المالية لتحديث مصانعها وبنيتها التحتية، لكن سرعان ما وجدت نفسها عاجزة عن سداد ديونها بعد أن أصبحت الفوائد تشكل الجزء الأعظم من ميزانياتها السنوية وأصبحت هذه الديون الوسيلة المناسبة لهذه المؤسسات المالية للضغط على هذه الدول مثل بنك أوف أمريكا Bank of America، وبنك الإنشاء والتعمير الصيني China Construction Bank

(1)- مهدي غانم محمد الرفوع، **التبعية الاقتصادية وأثرها علي النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1970- 2004**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم إدارة أعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2006)، ص: 13

(2)- صليحة مقاوسي، مداخلة في ملتقي وطني حول الاقتصاد في الجزائري: **قراءات حديثة في التنمية**، (كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، ص: 11

(3)- فاطمة علوي، **تبعية الدول النامية للدول المتقدمة: التبعية الاقتصادية**، مقال الكتروني اطلع عليه يوم 2016/04/10 متوفر علي الرابط التالي:

www.univ-medea.dz/...2008/10.pdf

01- اللجوء إلى تطبيق الأدوات العسكرية

ذلك من أجل مساندة العملاء وفتح الطريق أمام التجارة، ورأس المال الأجنبي، حيث أثارت هذه الدول الفتن الطائفية، والمؤامرات العرقية وتعد الزيادة في التسلح أبرز وسائل تسريع حركية الاندماج في الأسواق العالمية وتوسيع دائرة التبادل العالمي.

استنادا لذلك فإن الدول المصنّعة تجد نفسها عاجزة عن النّمو والتطور دون أسواق لبسط أنظمتها ومناهجها الاقتصادية، حيث سعت إلى استنزاف الثروات الباطنية، والانتفاع بالطاقات المادية والبشرية لهذه الدول النامية، بهذا تظل هذه الدول بحاجة إلى استثمارات وأموال، وصناعات تلك الدول هذا ما يبقيها في تبعية دائمة.

الفرع الثاني: المديونية الخارجية والأضرار باقتصاديات الدول

يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقا رؤوس الأموال، في اتجاه البلدان المقترضة Borrower من البلدان الدائنة Creditor وعند انقطاع حركية التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين بالوفاء بالتزاماته الخارجية.[1]

تعتبر ظاهرة تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية، ظاهرة متّصلة بظهور وتتطور الرأسمالية، فلقد شهدت فترة السبعينيات عصرا لامعا ارتفعت فيه معدلات تراكم رؤوس الأموال،كان ذلك نتيجة امتصاص الانكماش الاقتصادي الذي نجم عن دمار الحربين العالميتين، وإعادة البناء والتعمير، هذا مقابل وصول الدول الصناعية إلى موارد الدول المتخلفة بأسعار متدنّية، حيث كانت الدول حديثة التحرر تابعة تسعى للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولقد كانت تتأثر دائما بالتقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي للدول المتقدمة، نتج عن هذه التقلبات سعي الدول النامية إلى الاقتراض المفرط، خاصة في هذه المرحلة نظرا لسهولة الاقتراض، وانخفاض سعر الفائدة هذا ما نتج عنه انفجار في الديون.[2]

حسب تقرير البنك الدولي سدّدت الدول النامية بين عامي 1981 و 2001 نحو 4500 مليار دولار في الوقت الذي تضاعفت فيه مديونيتهم أربع مرات من 600 مليار دولار عام 1981 إلى 2500 مليار سنة 2001م.[3]

(1)- أمال قحارية، **أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية**، (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء،الجزائر)،ص ص :136- 156

(2)- زكي رمزي، **البحث عن حل يدافع عن البلاد المدينة مشروع صياغة لرؤية عربية**، (مداخلة في ندوة بعنوان: المديونية في الوطن العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 1992)، ص :117

(3)- عودة ناجي فرهود الحمداني، **أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة السودان-** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 2004) ص: 04

من خلال هذا؛ نستنتج أن المديونية أصبحت تهدّد مستقبل هذه الدول، لأنه لا يمثل عبئا اقتصاديا على نمو الدول فحسب، بل لأنه أصبح أداة تضغط بها الدول الدائنة خاصة حينما تريد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولقد دفعت الدول الكبرى الدول النامية إلى تبنّي سياسات اقتصادية صعبة، وشارك في هذه العملية صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي، إلّا أن هاتين المؤسّستين ترفضان الاعتراف بمسؤوليتهما اتجاه ترام الديون في البلدان النامية.[1]

الفرع الثالث: التقسيم الدولي للعمل وإنهاك اقتصاديات الدول المتخلفة

يشهد الاقتصاد العالمي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية أشكالا جديدة للتقسيم الدولي للعمل، خاصة بين الدول الصناعية والدول النامية، ولعل العنصر الديناميكي المحرك لهذه التحولات في طريقة عمل الاقتصاد هو نمو اتساع نشاط عمل الشركات الدولية العابرة للقارات، إذ تنشط هذه الشركات في عملية إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل، وإعادة توظيف الإنتاج الصناعي على الصعيد العالمي، فلم يعد تقسيم العمل يقوم على المواجهة بين الصناعة والزراعة كما كان في السابق، بل أصبح الأمر قائم داخل المؤسّسة الواحدة، فالتقسيم الرئيسي يقوم بين رأس المال والعمل والإدارة.[2]

لقد ساهمت العولمة وبشكل كبير في تقسيم العمل داخل هذه الشركات، حيث تؤكد الدراسات الحديثة أننا نعيش ثورة صناعية ثالثة مقابل الثورة الصناعية الأولى والثانية، فالأولى قامت على اكتشاف البخار والفحم، أما الثانية فقامت على اكتشاف الكهرباء والنفط والمحركات، أما الثالثة فهي تقوم حاليا على استخدام الذّرة والالكترونات والهندسة الوراثية، هذا ما أدي إلى دخول أنواع جديدة من السلع غير مألوفة حاليا، وستحتاج هذه المرحلة لإعادة تحديد علاقة المركز بالمحيط، مما ينعكس بالضرورة على أشكال التخصص وتقسيم العمل.[3]

بالعودة إلى الفترة الاستعمارية نجد أن الغرب الرأسمالي قام بتوجيه استثماراته إلى دول العالم الثالث، رغبة منهم في التحكم في مصادر الأحفرية والمواد الخام، والسلع الزراعية التي يعتمد عليها بصورة أساسية في استمرار إنتاجها في بالمراكز الصناعية المتقدمة، من الأسباب أيضا في توجيه استثماراتهم إلى الدول النامية التهرب من الضريبة وعدم الالتزام بالقيود الخاصة كالمحافظة على البيئة وحمايتها وفي مقدمتها مخاطر التلوث[4]

(1)- عودة ناجي فرهود الحمداني، المرجع نفسه، ص : 05.

(2)- عبد السلام أديب، **التقسيم الدولي الجديد للعمل**، الحوار المتمدن، العدد 602، مقال الكتروني نشر بتاريخ: 2003/09/25 ، أطلع عليه يوم 2016/03/29، متوفر علي الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10241

(3) -عبد السلام أديب، المرجع السابق.

(4)- محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، (الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990) ص ص: 24- 28.

في البحث عن الآثار الجيوبولتيكية للتقسيم الدولي للعمل، نجد أنه تشكل صراع جديد حول الثورة العلمية دفع إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بصورة رئيسية، وتكريس تقسيم عمل يتحكم فيه التوزيع الجغرافي للتكنولوجيا، ترتّب عنه عدة آثار يمكن عرضها في[1]:

01– ظهور ثلاثة عوالم تتمثل فيما يلي:

– عالم ما قبل التصنيع World Pre-manufacturing: يضم أغلب الدول النامية يعتمد علي الزراعة والمنتجات الأولية؛

– العالم الصناعي Industrialized World: يضم الدول المصنعة حديثا وهي دول أوروبا الشرقية والتي تعتمد علي الصناعات التحويلية؛

– عالم ما بعد التصنيع World Post Manufacturing: يضم اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا وكندا تعتمد على الخدمات بدرجة عالية.

02– تغير أنماط التحالف ودوافعها، فإذا كانت خصوصية الحرب الباردة قد دفعت نحو عسكرة التّحالفات بناء على الدّوافع الإستراتيجية، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة قد نزعت نحو تغليب الدّوافع الاقتصادية في بناء التحالفات، على غرار دول جنوب شرق آسيا.

03– صدارة المعرفة بفعل الثورة العلمية في التقسيم الدولي للعمل، من خلال اعتبار رأس المال المعرفي أساس التقسيم الدولي للعمل في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أحدثت طفرة في السوق الدولية للعمل بفتح مجالات جديدة على غرار سوق الإلكترونيات والطاقة الشمسية وغيرها من المجالات المرتكزة على العامل التكنولوجي العلمي.

كنتيجة لهذه التحولات الجديدة في بنية الاقتصاد الدولي،لم تعد جدليات التخلف والتنمية، وعلاقات التبعية قاصرة على النمط التقليدي لتقسيم العمل، حيث تخصّصت الدول الصناعية المتقدمة في إنتاج السلع وأجبرت الدول النامية على إنتاج السلع الأولية، من جهة أخرى فإن تواجد هذه الشركات في البلدان النامية أحدث تشتّتا في الواقع الثقافي، لأنها تعمل كناقل لقوانين وثقافات العالم الغربي الذي يقوم على الحرية والرفاه.

(1)- عباسي غالي، **أثر التكنولوجيا على موقع الوطن العربي في تقسيم العمل الدولي**، مقال الكتروني في شبكة الانترنت، العدد 26، أطلع عليه في يوم 2016/03/29، متوفر على الرابط:
http://www.mesj.com/new/articledetails.aspx?id=694

بالنظر إلى الدول العربية فإنّنا نجد أن هذه التطورات الاقتصادية تعتبر تحديا جديدا، مما يستدعي تنمية مستقلة تقوم على تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي العربي والاعتماد على الذات.[1]

المطلب الثالث: الانعكاسات القيمية السلبية على الدول

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة فترة انتقالية مليئة بالتغيرات الثقافية، والتي جاءت في العقد الأخير من القرن العشرين، بعد ما يقارب الثمانية عقود من الصراعات الاقتصادية والعسكرية ذات المضمون الإيديولوجي، فإذا كانت الحرب الباردة قد عرفت انهيار الاتحاد السوفياتي، الناتج عن اهتماماته الإستراتيجية وتجاهله الأبعاد الاقتصادية الداخلية، خاصة في النصف الثاني من الحرب الباردة، الذي وازته بالمقابل تصاعد المقاربات الاقتصادية المفسّرة للشؤون الدولية على الصعيد الأكاديمي، حيث جسّد هذا الانهيار انتصار الأنموذج الليبرالي العالمي، الذي أنشأ تفاؤلا حول السّلام الذي سيتبع هذا الانتصار[2]، بما دفع للاعتقاد أن الشؤون الدولية سوف تؤطّرها القاعدة الاقتصادية.

سارت الأحداث الدولية التي تلت انهيار المعسكر الشرقي لتفنّد هذا التفاؤل، من خلال عودة الدين لتأطير جزء كبير من واقع العلاقات الدولية، وتصاعد المتغيرات الثقافية والهوياتية لرسم حدود الانقسامات بين الجماعات البشرية، والتي كانت أكثر نزوعا إلى عوامل الصراع والصدام منه إلى الحوار والتواصل، بما ينبئ ويحذر من مخاطر الانزلاق إلى عصر وسيط جديد Neo-Medievalism، أو ما يصطلح عليه بالقوروسطية الجديدة[3].

جسّد هذا الطرح صاموئيل هنتنغتون Samuel Huntington في كتابه صدام الحضارات The Clash of Civilisaions، الذي أكّد فيه أن عالم ما بعد الحرب الباردة، لن تكون فيه أكثر الصراعات انتشارا وخطورة بين طبقات اجتماعية غنية وفقيرة، أو جماعات أخرى على أسس اقتصادية، ولكن بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية مختلفة[4]، وهو ما يعدّ إقرارا بأهمية البعد الثقافي والحضاري كمدخل لتفسير التحوّلات الدولية، التي تلت انهيار الإيديولوجية الشيوعية، كما هي تأسيس للمشروع الغربي للألفية الثالثة.

(1)- محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ص: 34،34

(2)- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، المرجع السابق، ص ص: 24- 28.

(3)- تعدّ أطروحة العصر الوسيط الجديد لصاحبها هيدلي بول إحدى الأطر القاعدية، التي يمكن من خلالها استيعاب التسارع المفرط للنظام الدولي، والذي سيؤدي حسب أدبيات هذه الأطروحة إلى معايشة عصر علاقات ما بعد الدولة، أي عصر السياسة العالمية، التي يخلقها ويؤطرها مجموعة من الفواعل، حيث لا يكون فيها الحسم بالضرورة للدولة. أنظر في ذلك: عادل زقاغ، العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية، (مجلة المفكر، العدد07 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، ص ص: 160-168.

(4)- صاموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، تر: مالك عبيد أبو شهيوة، (ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، 1999)، ص: 14.

إن النزعة الحضارية للغرب مبنية على المركزية الغربية The Western Central، التي أطّرت وتؤطّر علاقة الغرب مع الآخر، حيث أن الغرب عرف الأنا في مقابل إقصاء الآخر، فالحضارة الغربية حسب روجيه غارودي Roger Garaudy هي حضارة صراعية إقصائية، نتيجة بنائها المادّي وفراغها الروحي القيمي، كنتاج لثلاثة خصوصيات طبعتها منذ القرن السادس عشر (ق 16م) إلى نهاية القرن العشرين (ق 20م) وهي:[1]

01– أسبقية الفعل والعمل باعتبارهما قيمة في حدّ ذاتها؛

02– أسبقية العقل التي أنتجت المذهبية العلمية، بما يؤلّف ديانة وسائل مستندة إلى أسئلة: كيف؟ وليس: لماذا؟؛

03– أسبقية اللامتناهي الكمّي.

فالتركّيز على هذه الخصوصية دفع بالحضارة الغربية إلى التمركز على الذات Ego- centrism، و تهميش كل ما هو غير غربي عبر عبارة الغرب والبقية The West and The Rest، التي صاحبت الغرب عبر التاريخ بدءا من الحروب الصليبية، وصولا إلى الحرب على الإرهاب والدكتاتوريات، فهي تفترض وحدة ثقافية وحضارية متمحورة حول مركز عالمي هو الغرب، الذي ينطلق في نظرته إلى الحضارات الأخرى من منطلق النّفي والتهميش.[2]

إن هذا الإدراك الغربي للآخر، يرجع أساسه إلى عملية الاستشراق Orientalism، التي حملت صورة هذه الحضارات والثقافات إلى الغرب في قوالب استهدف من خلالها المستشرقون نقل صورة خاطئة ومشوّهة لهذه الثقافات، منذ بداية الاحتكاك بين هذه الحضارات في القرون الوسطى حوالي سنة 1312م، التي رافقت الحروب الصليبية والحملات الاستعمارية نحو الشرق، لدافع عقد الصّلات السياسية والاقتصادية بهذه الدول، وبذلك يعد الاستشراق Orientalism كجزء مكمّل للحضارة الغربية المستندة إلى المركزية الغربية على الذات، ويعكس في جوهره حربا صليبية متجاوزة للأطر العسكرية التقليدية نحو أطر فكرية حضارية.[3]

إن جزءا كبيرا من الوعي والإدراك الغربي حول الحضارات الأخرى قد تكوّن استنادا إلى كتابات المستشرقين، الذين تعمّدوا – في رأينا – هذا النقل الخاطئ بهدف إرادة إقصائها المبنية على مفهوم الخطاب.

---

(1)- روجيه غارودي، **في سبيل حوار الحضارات**، تر: عادل العوّا، (لبنان، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 1999)، ص ص: 09-17.

(2)- يسين بللوي، **حوار الحضارات كأحد المرتكزات الثقافية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002)، ص ص: 100- 105.

(3)- جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية: **الحضارات على المحكّ**، تر: جورج دكتوراة، (ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص: 179.

استنادا إلى هذه النزعة المبنية على العنف والإقصاء التي لا تقوم إلا عبر نفي الآخر، جعلت من مراكز التفكير Thing thencks الغربية، تبحث عن العدوّ البديل للشّيوعية، فعالم ما بعد الاتحاد السوفياتي أصبح يوجّه بأهداف غربية، عبر استخدام المؤسسات الدولية والقوى السياسية والاقتصادية، كفضاءات تعزّز سيطرته وتحمي مصالحه، بما يؤدّي إلى ظهور ممانعات ثقافية من حضارات غير غربية، تسعى لتفادي السّيطرة الثقافية الغربية، ما يؤدّي في النهاية إلى الصدام كمحصّلة للعولمة الثقافية.(1)

ضمن هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن مصطلح الثقافة في معناه الاثنوغرافي الواسع يتّصل بذلك الكل المركّب والمكثّف الذي ينطوي في آن واحد على المعرفة، والعادات والفنون والقوانين والاعتقادات، وكل ملكة أخرى يكتسبها الكائن البشري من حيث هو عضو في مجتمع(2)، وهو التعريف الذي قدّمه تايلور A.B.Tayler سنة 1871م، في كتابه الموسوم بالثقافة البدائية Primitiv Culture.

من زاوية أخرى عند ربط الثقافة بالعولمة Globalism لتصبح بذلك كبعد من أبعادها، فتشير العولمة الثقافية إلى ذلك المزيج من السياسات والآثار الناتجة عن الاتصال الثقافي والاجتماعي غير المتكافئ، فهي تتوافر على ثقافة خاصة، هي ثقافة العولمة الممثّلة للثقافة الرأسمالية العالمية السائدة، التي تعيد تكوين الخصوصيات الثقافية المحلّية، عبر الدعوة إلى عولمة بديلة تزدهر فيها الخصوصيات المحلّية في نمط وإطار من المنظومة الكلية، بما يمكن في النهاية بأن ينتج ثقافة عالمية.(3)

انطلاقا من هذا المفهوم للعوامة الثقافية فهي تشير إلى مفهوم الغربنة Westernization، أو بصفة أكثر تحديدا إلى مفهوم الأمركة Americanization، من خلال السعي إلى فرض الثقافة الغربية على المستوى العالمي، بما يؤدّي إلى زوال الثقافات الأخرى، هذه الأخيرة مطالبة بتأمين أنساقها الثقافية، وهو ما انعكس على رؤيتها لهذا السعي الغربي على أنّه تهديد لهذه الأنساق، فزوالها هو مقدّمة لزوال هذه المجتمعات، فالحضارة الغربية زاوجت بين أمرين أساسيين هما الثقافة والتقانة " التقنية"، من خلال استفادتها من التطور الحاصل في المجال التكنولوجي، خاصة عبر وسائل الإعلام والاتصال مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فالعامل التّقني هو محدّد هام لانتشار أو اندثار أي منظومة قيمية ثقافية، فسواء كان لهذه المنظومة أفضلية أو ليس لها، فهي تنتشر لأنّ لها دعامة تقنية تدعم هذا الانتشار(4)، عبر الصناعة الثقافية Cultural Industrial، التي أشار

(1)- صامويل هنتنغتون، المرجع السابق، ص: 80.
(2)- أرمان ماتلار، **التنوع الثقافي والعولمة**، تر: خليل أحمد خليل، (لبنان، بيروت، دار الفارابي، 2008)، ص: 18.
(3)- نور الدين زمام، عولمة الثقافة، (مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01، نوفمبر 2011)، ص: 143.
(4)- جيمس مارتن، **معنى القرن الواحد والعشرين**، تر: أحمد رمو، (سوريا، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، ص ص: 345- 357.

إليها كل من ثيودور أدورنو Theodor Adorno وماكس هوركهايمر Max Horkheimer، التي تعتبر كتهديد للثقافات التقليدية، بفضل ما تتمتع به من قدرة على الانتشار والاختراق.(1)

سجّل التطور التقني بذلك تحوّل عملية الاستشراق Orientalism، التي كانت تكوّن الوعي الغربي حول الثقافات الأخرى، لتتحوّل إلى عملية أخرى مرسّخة لهذا الإدراك هي الإعلام، فميزة العولمة المسنودة إلى التطور التقني والتكنولوجي، هي أنّها قرّبت الحضارات وكلما زاد التقارب زادت درجة الوعي بالاختلاف.

استنادا لذلك فإن العولمة الثقافية كمشروع غربي كوني للألفية الثالثة، إنما يعدّ استمالا للهيمنة العسكرية والاقتصادية، وتعبيرا عن تحوّل وسيلة الهيمنة التي أطلق عليها جيف ناي Joseph Ney اصطلاح القوة الناعمة Soft Power، عبر قدرة أمّة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامّة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه والتهديد.(2).

يعتمد هذا المشروع على الغزو الثقافي، كآلية لفرض الثقافة الغربية محلّ الثقافات الأخرى، والذي يشير في مفهومه إلى نمط من العلاقة التي تجعل من بعض الثقافات، تعتمد اعتمادا بنيويا في إنتاج الأفكار والمعاني والقيم والمعارف التي تحتاجها مجتمعاتها، على ثقافات أخرى تمارس عليها سيطرة ما، بسبب التفوق الموضوعي لهذه الثقافات على مثل هذا الإنتاج، أو بسبب انعدام الثقة في الثقافات الضعيفة، وهو بذلك يستهدف إحداث عدم اتساق في الأنساق الثقافية المتلقية، بما يدفعها إلى التفكك الثقافي، والدخول في أزمات هوياتية، نتيجة إفراغ الثقافات المحلّية من قيمها الذاتية.(3).

إن الانتعاش الذي حمله هذا المشروع، ترجم إلى ظاهرة انبعاث الهويات في شكل حركات تفكيكية داخل الدول والمجتمعات، بما يدفع إلى هزّ أركان الدول وإضعاف سلطاتها وقدراتها الأدائية في التّوجيه والقيادة، وبما يخلق توتّرات عبّر عنها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي بقوله: " أن كوكبنا يخضع لضغط قوّتين عظيمتين متضادتين هما العولمة والتفكّك"(4)، فرغم ما شهده العالم من تفتّح على الحضارات والثقافات، إلاّ أنه شهد في نفس الوقت عودة إلى التعبير عن الدوائر الأضيق للانتماء الفردي ضمن الجماعة، وهي المفارقة التي حملتها العولمة.

يعتمد الغزو الثقافي في انتشاره على مجموعة من الوسائل، يمكن حصرها في محورين أساسيين:(5)

(1)- نور الدين زمام، المرجع السابق، ص ص: 144، 145.
(2)- رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، (قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، ص: 09.
(3)- محمد سيد محمد، **الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر**، (مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1994)، ص: 21.
(4)- نور الدين زمام، المرجع السابق، ص: 145.
(5)- محمد سيد محمد، المرجع السابق، ص: 50.

– المحور الأول: يشمل الوسائل المتمثلة في الإعلام والتعليم والمنظمات؛

– المحور الثاني: يشمل الأساليب المتجسّدة في الدوائر المتابعة وأنماط الحياة وروّاد التغريب" المستشرقين".

حيث يتمّ التفاعل بين هذه الأساليب والوسائل بتأثير كلّ دائرة في الدوائر الأخرى، بما يشكل متتالية هندسية ثمّ شبكة واسعة ومتكاملة للغزو الثقافي.

شكّلت العولمة الثقافية عبر مشروعها الغزو الثقافي، أحد التهديدات التي مسّت الأنماط الحضارية التقليدية، مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وتبرز تداعياته على جملة من الميادين يمكن حصرها في النقاط التالية:

01– على المستوى التاريخي:

عدّت العولمة الثقافية كحركة استعمارية جديدة، مستندة إلى الأطر الحضارية الغربية، الهادفة عبر تمركزها على الذات إلى إحداث خلل وتفكّك في الأنساق الثقافية غير الغربية، من خلال نشر هيمنة ثقافة أحادية القطب وعليه فهي تكملة للاستعمار التقليدي، المستند إلى سلب مقوّمات المستعمر عبر طمس شخصيته الثقافية، وإن كانت تختلف فقط في الوسيلة والأسلوب بالانتقال من الحملات التبشيرية والكتّاب المستشرقين، إلى نمط آخر معتمد على الآلية التكنولوجية متجسّدة في الإعلام بشكل عام.[1]

02– على المستوى الاقتصادي:

تهدف العولمة الثقافية إلى إعادة تأكيد وتعميم ثقافة تبعية الشعوب والدول الضعيفة إلى الدول المتطورة، عبر تنازلها عن هوّياتها الثقافية، ويتجسّد ذلك في نمط الاستهلاك والاستثمار الثقافي الأجنبي، في القرارات السياسية للدول الضعيفة، فجوهر العولمة الثقافية من الناحية الاقتصادية، هو توطيد علاقات التبعية المتبادلة بين المركز والمحيط، فضعف الأداء الاقتصادي وفشل سياسات التنمية المحلّية، عكس عجزا في تشكيل هوّية اقتصادية تحمي الهوية الثقافية، فالتبعية الشاملة للغرب المستندة إلى الثقافة الاستهلاكية، تدفع إلى الاعتماد الكلّي على واردات الغرب التي لا تعدّ في النهاية حيّادية، وإنما هي قيم وسلوكيات غربية ناتجة عن البيئة الثقافية للغرب المصدّرة والمستثمرة.[2]

(1)- محمد زغو، **أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب**، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2010)، ص: 97.

(2)- فاطمة لكعص، **أحداث 11 سبتمبر 2001م وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009)، ص ص: 173-176.

03- على المستوى الاجتماعي:

تستهدف في هذا المستوى المجتمعات عبر إفراغها من رفعة الأخلاق، وقطع الانتماءات، وتفكيك الروابط الأسرية، ونشر الانحراف، وهدم المنظومة القيمية للمجتمع، والتشجيع على التمرّد على كثير من القيم عبر الدّعوة إلى التشبه بالمجتمعات الغربية، من خلال رفض القيود والتّحلّل من الطر القانونية والأخلاقية، الضّابطة للسلوكات والعلاقات بين الأفراد[1]، فالمشروع الغربي المستثمر في الخارج هو مادّي بالأساس، معتمد على تعميم ثقافة غربية شعبية قائمة على الملبس والمأكل وأنماط الحياة المادية، وذلك بفعل سيطرتها على تقنية الإعلام والاتصال ووسائل الإنتاج السريع، وكذا اعتبارها للشعوب غير الغربية كفضاءات استهلاكية واسعة، فالشّمولية الثقافية الغربية فرضت نفسها على الشعوب الأخرى، عبر بنود حقوق الإنسان ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدول الغربية، بهدف تقليدهم والانسلاخ من كل خصوصية ثقافية وحضارية.[2]

تأكيدا لما سبق؛ يمكن القول أن العولمة الثقافية، وإن كانت تهدف في ظاهرها إلى خلق وتعميم ثقافة كونية عالمية، وتشاركية تحترم خصوصيات كل الحضارات، إلاّ أن جوهرها الحقيقي يهدف إلى غزو المنظومات الحضارية غبر الغربية وتفكيك المجتمعات، بما يعكس إرادة إقصائها ونفيها، عبر تجسيد منطق المركزية العالمية المتمحورة على الذات الغربية.

(1)- حسين الباش، **صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية**، (لبنان، بيروت، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص: 248.

(2)- محمد زغّو، المرجع السابق، ص: 98.

خلاصة الفصل:

نستطيع القول من خلال ما تمّ تقديمه ضمن هذا الفصل، أنه قد قدّم فحصا وتشخيصا لمختلف أطر التهديد التي وسمت واقع العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث عرفت هذه الأخيرة بروز بيئة أمنية جديدة اتسمت بتعقيد وتشابك التهديدات والارتباطات الأمنية، انطلاقا من التهديدات التماثلية دولاتية المصدر على غرار أنماط المشروطية السياسية والاقتصادية، التي عكست تفاعلات علاقات القوى الكبرى مع دول العالم، من خلال استفادتها من المؤسسات الدولية على غرار مؤسسات بروتن وودز، التي سعت إلى تفعيلها كأنساق هيمنة ضمن مسعاها نحو النفوذ والهيمنة العالمية، وتسييرها وفق مقتضيات المصلحة، مضافا لها التدخلات الخارجية ذات الواجهة الإنسانية في الشؤون الداخلية للدول، تحت مبررات حماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ومسؤولية الحماية الدولية، كشعارات قادت تأطير هذه التدخلات، والتي أثبت واقع الممارسة الدولية زيف هذه الادعاءات الإنسانية أمام تغليب المصالح السياسية الضيقة، وهو ما يعكس ازدواجية وانتقائية التدخّلات التي شملت مناطق بعينها دون الأخرى.

من ناحية أخرى برزت التهديدات اللاتماثلية، كنتاج لتصاعد القضايا غير ذات الطبيعة العسكرية لتتصدّر الأجندات السياسية للدول، وارتباطها بظاهرة الفشل الدولاتي الذي انتشر على نطاق واسع في دول العالم الثالث، ما أدّى إلى طرح مسألة الكفاءة والفعالية الدّولاتية في الاستجابة لهذه الأنماط من التهديد، ضمن مساعيها للتكيّف البيئة الأمنية الجديدة خاصة مع خروج التهديدات من نطاقها الضيق داخل حدود الدولة، إلى أطر عالمية – عولمة التهديدات – ضمن سياق بيئة دولية تتسم بزيادة الترابطات الأمنية، وهي جملة التهديدات المقترنة بالمفاعيل السلبية لليبرالية الغربية على الأمن القومي للدول، سواء عبر تهديد وجودها الفعلي بفعل النزاعات الإثنية والحروب الأهلية التي تدفع إلى الانقسامات في كثير من الأحيان، أو من خلال تهديد اقتصاديات الدول عبر المنافسة الاقتصادية الهدّامة، والتقسيم الدولي للعمل المبني على التبعية، أو من خلال التهديدات القيمية عبر السعي الغربي إلى فرض أنموذجه الحضاري والثقافي عبر آليات الغزو الثقافي.

الفصل الثالث:

الدولة في مواجهة التهديد: مقاربة الأمن الانساني

تمهيـــد

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تزايدا في الاهتمام بالقضايا المستجدّة، الأمر الذي دفع إلى التوسيع في الاهتمامات الأمنية للدول، وفقا للتهديدات التي تطرحها هذه القضايا، هذا الاهتمام الموسّع رافقه تحول تدريجي في تركيز الاهتمامات، من أمن الدول المتعلق بالحدود السياسية إلى التّركيز على أمن الأفراد داخل الدول ذاتها، كنتاج لعولمة حقوق الإنسان التي دفعت نحو التركّيز على معالجة البعد الإنساني في المجتمع.

يعدّ هذا التوسع في دائرة الاهتمامات الأمنية انعكاسا طبيعيا لتغيرات البيئة الدولية، فالصراعات الداخلية والفشل الدولاتي ومختلف المخرجات المرتبطة بهما، والتي تتّسم بالتطور والغير والترابط المعقّد بينها، قد تجاوزت حدّتها حدّة الصراعات بين الدول، بما يدفع نحو وضع مقاربات واضحة تمكّن الدول من تحقيق الأمن، كهدف يبقى مرهونا ليس فقط من خلال منع والوقاية من النزاعات الداخلية، وإنما حتّى عبر تنمية احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة ومكافحة الإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية، وغيرها من أطر التهديد الجديدة.

تجعل هذه العوامل من الدولة المسؤول الأساسي عن تحقيق الأمن، وهو ما يسعى هذا الفصل إلى الإحاطة به عبر دراسة الدولة في مواجهة هذه التهديدات بناء على مقاربة الأمن الإنساني، التي تعدّ تجسيدا لمساعي الدول إلى التكيّف مع متغيّرات البيئة الدولية، وكاستجابة للتحدّيات التي تطرحها، وكان الدراسة ضمن ثلاثة مباحث:

– يقدّم **المبحث الأول** دراسة في مفهوم وبناءات مقاربة الأمن الإنساني، من خلال ضبط مدلول مفهوم الأمن الإنساني، سواء ضمن سياقه الواسع المتعلّق بالتنمية الإنسانية الشاملة، أو في نطاقه الضيق المرتبط بأحد أبعاد التنمية، سواء السياسية أو الاقتصادية كما نهجت بذلك الحكومة الكندية والحكومة اليابانية، وكذا الوقوف على مختلف توظيفات المقاربة التي شملت سبعة أبعاد جاء ذكرها في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994م، والتهديدات المقترنة بكل بعد منها.

– يتجه **المبحث الثاني** إلى دراسة مجموعة من الحالات التي تعكس كيفية معالجة الدول لمخرجات ظاهرة الفشل الدولاتي بناء على مقاربة الأمن الإنساني، من خلال التطرق إلى استراتيجيات مكافحة الإرهاب وطرق احتواء الهجرة غير الشرعية، مضافا لها جهود الحكومات لتحقيق التنمية في ظل الأزمات الاقتصادية ومخاطر التغيرات المناخية.

– يقدم **المبحث الثالث** في هذا السياق؛ قراءة في أطر التهديد المستقبلية والتي ترتكز أكثر في دول الجنوب، من خلال مساعيها نحو مواكبة التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية، ومخاطر هذه المساعي على أمنها القومي، وكذا تقديم مجموعة سيناريوهات لمستقبل السيادة الوطنية في ظل كل هذه التهديدات.

المبحث الأول: مقاربة الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم والبناءات

تأثّر حقل الدراسات الأمنية Security Studies، بأوضاع البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أظهرت التحولات الهيكلية Structural والنظامية Systemic قائمة واسعة من القضايا والمفاهيم الجديدة على الحقل على غرار: ظاهرة الجريمة والإرهاب والأوبئة والهجرة، وتجارة المخدّرات والأسلحة، والفشل الدّولاتي والنزاعات الدّاخلية، وحركيّات اللاجئين، وغيرها من القضايا.

كل ذلك أعطى دفعا قويّا Big Push، نحو الميل إلى توسيع حقل الدّراسات الأمنية، للتعامل مع هذه المظاهر الجديدة واحتوائها، هذا وتعتبر النظرية النّقديّة Critical Theory رائدة حركيّات التّوسيع والتعميق، من خلال ارتكازها على مفهوم الأمن الإنساني Human Security، كإطار وكمرجعية جديدة في تحليلاتها لواقع العلاقات الدولية ما بعد الثنائية القطبية.

المطلب الأول: مدلولات مقاربة الأمن الإنساني

يعدّ مفهوم الأمن الإنساني Human Security أحد مفرزات البيئة الدّولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، بما فرضته من إعادة التأكيد على الفرد كمرجعية وكموضوع للأمن، غير أنه كمعظم مفاهيم العلاقات الدّولية، يتسم بغياب تعريف واحد يضبط دقّة المفهوم ومدلوله، حيث قدّمت له جملة من التعريفات، التي وإن اتّفقت كلّها حول فكرة واحدة وهي ضرورة تحرير الفرد من العنف والحاجة، كما اشتركت في مبدأ الكرامة الإنسانية، إلاّ أن هذه التعريفات بقيت متأرجحة بين التوسيع والتعميق من هذا المفهوم.

الفرع الأول: المفهوم الموسّع الأمن الإنساني

يعدّ برنامج الأمم المتحدة في تقريره حول التنمية البشرية PNUD لسنة 1994م، أولى المحاولات التعريفية لمفهوم الأمن الإنساني، التي سعت إلى تحديد مفهومه، والبحث في عناصره الأساسية، حيث قدم تعريفا واسعا للأمن الإنساني، من خلال الإشارة إلى أنه يعني:

تحرر من الخوف، ووقاية من الحاجة Freedom from Fear and Freedom from Want. [1]

(1) United Nations Development Programme Report 1994, (New York, Oxford University Press, 1994), p: 24.

لقد ربط التقرير بين التنمية البشرية والأمن الإنساني، فوفقا لذلك إذا كانت التنمية البشرية في معناها الواسع تشير إلى توسيع خيارات الناس، فإن الأمن الإنساني يشير إلى استّطاعة الناس ممارسة هذه الخيارات بأمان وحرية.[1]

قدّمت اللّجنة المستقلّة حول التدّخل وسيادة الدول سنة 2001م، تعريفا للأمن الإنساني أشارت فيه إلى أنه يعني: أمن الأشخاص الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرّياتهم الأساسية، فالأمن لم يعد يتحقّق عبر السلاح، بقدر ما أصبح يتحقّق عبر التنمية الإنسانية، والحصول على الغذاء والعمل، وكذا عبر الأمن الإيكولوجي.[2]

يلاحظ على هذا التعريف أنه انطلق من أبسط مستويات الأمن، وهو أمن الفرد كشخص، إلى أعلى المستويات الذي هو أمن الإنسانية، مرورا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، كما ربط وسيلة تحقيقه بالتنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، وليس التسلح كوسيلة لحماية الأفراد.

عرّف الأمين العام السابق للأمم المتّحدة كوفي عنان Kofi Annan الأمن الإنساني، في تقرير الأمم المتّحدة لسنة 2000م؛ كما يلي:" يتضمّن أمن الإنسان بأوسع معانيه، ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد، والحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه؛ هي أيضا خطوة نحو الحدّ من الفقر وتحقيق النموّ الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية صحّية، وهي اللّبنات المترابطة التي يتكوّن منها الأمن الإنساني، وبالتالي الأمن القومي.[3]

يركز أنصار المفهوم الواسع للأمن الإنساني في تعريفاتهم؛ على دمج الأبعاد المادية وغير المادية، المتّداخلة والمترابطة في شكل قائمة واسعة، لتوصيف مختلف التهديدات والأخطار القائمة والمحتملة لأمن الإنسان، فهو حسب أنصار هذا الاتجاه منظور شامل يسمح بتحليل متكامل، على اعتبار أنه يأخذ في الحسبان جميع مظاهر التّنمية البشرية.[4]

---

(1)- أسماء درغوم، **البعد البيئي في الأمن الإنساني**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009)، ص: 30.

(2)- Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, **National Human Development** : Reports and the human security formwork, The Human Development Report Office (USA, New York, 2006), p: 06.

(3)- Kofi Annan ; **We The Peoples : the role of the United Nation in the 21 first century**, **Millennium Report**, (New York, Department of public information, 2000), pp: 43, 44.

(4)- خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011)، ص: 32.

لم تسلم هذه المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن الإنساني "ذات البعد المادي" من النقد، فرغم القبول الذي لاقته خاصة في الأوساط السياسية على غرار الحكومة اليابانية، إلاّ أن هذا التوسيع المفرط الذي شمل قائمة واسعة جدّا من القضايا على غرار: الفقر والأمراض وسوء التغذية؛ والتّغيرات المناخية والانفجار الديموغرافي وغيرها، وإدراجها كتّهديدات للأمن صعّب من إيجاد الروابط التحليلية بين كل هذه الأبعاد، ودمجها في إطار تحليلي واحد[1]، انعكست هذه الصعوبة سلبا على مسألة تحديد العلاقات السببية، لاشتمالها على متغيرات مترابطة وغير مترابطة، فالمصطلح الذي يطمح أن يفسّر كل شيء، في حقيقة المر لا يفسّر أيّ شيء.[2]

الفرع الثاني: المفهوم الضيق للأمن الإنساني

بخلاف المقاربة الواسعة للأمن الإنساني التي ربطته بالتنمية البشرية، فإن أنصار المفهوم الضيق له في تعريفهم للأمن الإنساني، قد ركّزوا على البعد السياسي على غرار الحكومة الكندية، التي جاء تعريفها للأمن الإنساني من خلال وزير خارجيتها الأسبق للويد أكسوورثي Lloyd Axworthy سنة 1996م، الذي عرفه بأنه:" حماية الأفراد من التّهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميّز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد، وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية.[3]

ربط هذا التعريف الأمن الإنساني بحماية الأفراد من كل التّهديدات، التي تكون موجّهة إلى حقوقهم الإنسانية خاصة في فترات النزاعات، وذلك بتجاوز مجرّد القيام بعمل إنساني في حالة النزاع، إلى ضرورة البحث في الأسباب العميقة للعنف، ومعالجتها حتّى لا تتكرّر، والعمل على ضمان أمن الأفراد في المستقبل.

يعود الاهتمام الكندي بمسألة الأمن الإنساني، وتفعيله في سياستها إلى كونها لا تتأثّر بالتهديدات المباشرة على إقليمها، بقدر ما تتأثّر بحركيّات الاستقرار العالمي سواء بالسلب أو بالإيجاب، وبذلك فهي ترى في الأمن الإنساني دفاعا متقدّما لها، يضمن لها الحضور في القضايا الدولية بصفة أكثر فعالية، وهو ما أكّده لويد أكسوورثي Loyd Axworthy بقوله أن:" الأمن الإنساني ما هو إلاّ الهوية الكندية، وبطاقة كندا للحضور في الساحة الدّولية[4] وهو ما يعطيه بعدا سياسيا يجعل من كندا أكثر الدول حضورا في المسائل المتعلّقة بالتدهور البيئي، وخرق حقوق الإنسان، والإرهاب والجريمة والأمراض، وكل مسألة قد تهدّد أمن الإنسان.

---

(1)- Allex. J. Bellamy and Matt McDonald**, The utility of Human Security**: **Which Human? What security**? Security Dialogue, Vol 33, 2002, p: 227.

(2)- عبد النور منصوري، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، ص: 45.

(3)- David Basold**, The politics of self- righteousness : Canada's foreign policy and the human security agenda**, p: 08. www.eisa-net.org/be-bruga/.../bosold-Bosold_SGIR.

(4)- عبد النور منصوري، المرجع السابق، ص ص: 45، 46.

يعرف شارل فيليب دافيد Charles philippe. David، وبياتريس باسكال Béatrice Pascal الأمن الإنساني بأنّه: حالة التّواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية، والتمتع بنوعية حياة مقبولة، وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية، فالتنمية المستدامة، واحترام حقوق الأشخاص والحريات الأساسية، وأسبقية القانون والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية، كلها عوامل مهمة ولها أدوار فعالة في تعزيز الاستقرار السلم العالمي.[1]

يعني الأمن الإنساني من منطلق التعريف، التحرّر من الحاجة الاقتصادية والعنف السياسي، من خلال إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يقدّم يوكيو تاكاسي Yukio Takasi تعريفا للأمن الإنساني مرتكز على جانبين، يتعلّق الأوّل بالتحرر من الخوف، أما الثاني فيتعلق بالتحرر من الحاجة، كما يؤكد أن المقاربة اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني تنبني على ضمان حياة كريمة للفرد، ما يرتّب ضرورة الذهاب لأبعد من مجرّد التفكير في حماية الأفراد خلال النزاعات والحروب فقط.[2]

يلاحظ على هذا التعريف تركيزه على فكرتي التحرر والكرامة الإنسانية، اللتان تكونان ملازمتين للفرد في حالات السلم والنزاع، وهو ما يفرض على الحكومات ضرورة تمكين الأفراد من حرياتهم الأساسية، ليس فقط عبر الطرق العلاجية، وإنما حتّى بطرق وقائية، من جهة أخرى؛ يبرز هذا التعريف سيطرة البعد الاقتصادي في المقاربة اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني، على عكس المقاربة الكندية، فإذا كانت المقاربة اليابانية قد جسّدت التحرر من الحاجة Freedom from Want، فإن المقاربة الكندية جسّدت التحرر من الخوف Freedom from .Fear [3]

قدمت سابينا ألكير Sabina Alkir تعريفا للأمن الإنساني بأنه: يهدف إلى حماية Safeguard الجسم الحيوي Vital Core لكل إنسان، من التهديدات واسعة الانتشار، التي تكون ثابتة ومستمرة على المدى الطويل.[4].

The objective of human security is to safeguard the vital core of all human lives from critical pervasive threats, in a way that is consistent with long-term.

(1)- Charles Philippe. David et Béatrice Pascal**, précureur de la sécurité humaine : Le sénateur Raoul- Dondurand - 1861, 1942-**, Etudes Internationales, Vol 31, n° 04, 2000, pp : 650, 651.

(2)- أسماء درغوم، المرجع السابق، ص: 33.

(3)- Akiko Fukushima**, Human Security and Japanese foreign policy : in International conference on human security in East Asia** (Korea, Seoul, 16, 17 June 2003), pp: 127, 128.

(4) -Sabina Alkir, **A Conceptual Framework for Human Security**, (centre for Research on Inequality, Human Security and ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2003), p: 02.

تقرّ سابينا ألكير S. Alkir في هذا التعريف أن مهدّدات الأمن الإنساني، قد تجاوزت قدرات الدّول منفردة على معالجتها، ما يملي عليها ضرورة التعاون مع الدول الأخرى لمواجهتها، متجاوزة بذلك مجرّد ذكر أبعاد المفهوم كما فعلت التعاريف السابقة، بما يمكن اعتباره كتعريف إجرائي للأمن الإنساني.

يستند أنصار التصور الضيق في تطبيق مفهوم الأمن الإنساني، إلى أن هذا التضييق قد فرضته الطبيعة الاستعجالية للتهديدات والتحديات، بما يستدعي ضرورة الإسراع في تحديد الأولويات، على عكس المفهوم الموسع له المتضمن شبكة واسعة من الفواعل متعدّدة المصالح مختلفة الأهداف، وقائمة واسعة من التّهديدات غير المتجانسة، المفتقرة للرّوابط التّحليلية القوية.[1]

استنادا إلى التعريفات المقدّمة لمفهوم الأمن الإنساني، سواء التي تمحورت حول المعنى الموسع، أو التي سعت إلى التضييق من نطاق المفهوم، يمكن أن نستخلص مجموعة من الخصائص التي يتضمّنها الأمن الإنساني، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

01- الأمن الإنساني هو مفهوم عالمي Global، يخصّ جميع البشر على السّواء في الدول المتّقدمة والدول المتخلّفة، ذلك أن التهديدات التي تمسهم هي تهديدات مشتركة، تستدعي جهودا مشتركة وحلولا جماعية لمعالجتها والوقاية منها؛

02- مكونات الأمن الإنساني متكاملة ومترابطة، يتوقف كل واحد منها على الآخر، فالتّدهور البيئي والتفكّك الاجتماعي، وانعدام الأمن الصحّي والأزمات الاقتصادية، والفشل الدولاتي والنزاعات الإثنية، والهجرة واللجوء، كلها قضايا لم تعد محصورة في نطاق حدود الدولة الواحدة؛

03- الوقاية المسبقة والمبكّرة من هذه الظواهر والتهديدات، عبر آلية الإنذار المبكّر Early Warning تكون أسهل، وأقلّ تكلفة من التدخّلات اللاّحقة؛

04- يتمحور الأمن الإنساني حول الفرد الإنسان، كمرجعية وكموضوع للأمن، فهو يمسّ نوعية حياة البشر وكيفية ممارستهم لحرّياتهم الأساسية وخياراتهم.

يكون الأمن الإنساني بذلك كمفهوم، قائما على أمن الشعوب والدول والأفراد، من خلال سعيه نحو بناء مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشّامل Global Security.

(1)- خالد بشكيط، المرجع السابق، ص: 33. (1)

(2) Developement Programme Report 1994, op cit, pp : 22, 23.

المطلب الثاني: توظيفات مقاربة الأمن الإنساني

يرتبط مفهوم الأمن الإنساني Human Security بتقرير التنمية الإنسانية، الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية UNPD سنة 1994م، الذي حرّره كل من الباكستاني محبوب الحقّ Mahboub El Hak، والهندي أمارتيا سين Amartya Sen، ضمن وثيقة تعدّ مرجعية أساسية للتّعريف بالأمن الإنساني، حيث حدّد هذا البرنامج الخارطة المضامينية لمحتوى الأمن الإنساني في سبعة (07) مكوّنات متكاملة، حركية وغير ورتّبة على النّحو التّالي:

أوّلا: البعد الاقتصادي في الأمن الإنساني

يرتكز البعد الاقتصادي على حماية الأمن الوظيفي للأفراد، من خلال القدرة على تأمين الدّخل القاعدي لهم وكذا تمكينهم من حق العمل باستقلال ذاتي، يضاف لها القدرة على إنشاء حركيات ذاتية هادفة إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد، عبر منظومة قانونية تقلل من أخطار التوزيع غير العادل للثروة والموارد، وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية من الزاوية المادية، من خلال ضمان كل ما يعدّ حيويا لبقاء الفرد[1]، وبذلك يعدّ البعد الاقتصادي بذلك أحد الدّعامات الأساسية للأمن الإنساني، حيث لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية حقيقية إلاّ في ضلّ اقتصاد وطني قويّ، وفعّال من الناحية الأدائية.

قادت حركيات العولمة الاقتصادية إلى ترابط اقتصاديات الدول على جميع المستويات، بما يوسم بالاعتماد المتبادل المركّب Interdependence Complex، وعليه فإن استقرار الاقتصاد الوطني لكل دولة من عدمه مرهون بالأوضاع الاقتصادية في الدول الأخرى، فزيادة هذا الاعتماد بين الدول في مسار إنتاجي متقدّم، يزيد من احتمالية تعرض هذا المسار للاضطراب والتقلب.[2]

يعدّ الفقر والأزمات الاقتصادية أهم التهديدات الأساسية والشاملة التي تواجه الأمن الاقتصادي، فالفجوات الواسعة بين الأمم هي التي ترفع احتمالات الانفجار الاجتماعي، الذي يقود إلى العنف والفوضّى الإثنية والأهلية في حالة من الارتباط بين الفقر اللامساواة والأمن، والتي وضّحها سميث بقوله: عندما تدافع نخبة عن حصّتها

(1)- Developement Programme Report 1994, op cit, pp : 25, 26.

(2)- صفية ادري، المرجع السابق، ص: 48.

الكبيرة من الموارد القليلة، يتمّ إنشاء ارتباط بين الفقر والتفاوت، وبين خرق حقوق الإنسان[1]، إضافة إلى تهديدات أخرى أفرزتها البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية[2]:

01- الزيادة المستمرّة في اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب؛

02- التنافس الدولي على مصادر الطاقة والأسواق الاستهلاكية؛

03- هشاشة الاقتصاديات المحلية، التي أصبحت مهدّدة بفعل عولمة الاقتصاد الدّولي، وهيمنة الشركات متعدّدة الجنسيات Multinational Corporations، وتحكّمها في تداولات وأسعار الأسواق العالمية، لذا فإن ضمان الأمن الإنساني في بعده الاقتصادي، يتطلّب ضرورة تأمين الاستقرار في الاقتصاد الوطني، والإقليمي والعالمي.

ثانيا: البعد السياسي في الأمن الإنساني

يتجسد البعد السياسي في تمكين الفرد من حقوقه المدنية والسياسية، في ضّل نظام سياسي ديمقراطي تعدّدي ومشاركاتي، قام على الحكم الراشد Good Governance كأحسن وسيلة يمكن للفرد من خلالها التعبير عن حقوقه السياسية كقاعدة أولى، ومنطلق للمطالبة بباقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية.[3]

يقتضي الأمن السياسي في هذا الصدد؛ احترام حقوق الإنسان، والحماية من التسلط والتعسف في استخدام السلطة، من خلال ممارسات التعذيب والاعتقال والاحتجاز السياسي، والتمكين من حرية الرأي والحريات العامة،كما يعني أيضا استقرار الدولة التنظيمي.[4]

يندرج ضمن سياق الأمن السياسي أيضا الأمن القانوني، من خلال كفالة حقّ اللّجوء إلى القضاء المستند إلى منظومة قانونية عادلة، والذي تجسّده دولة القانون، فالأمن السياسي لا يتهدّد بظواهر الإرهاب والإجرام، بقدر ما هو أكثر عرضة لتّهديد سلطة الدولة في حدّ ذاتها، عبر التعسّف في استخدام سلطتها ضدّ المواطنين.[5]

ثالثا: البعد المجتمعي في المن الإنساني

يشير إلى خلق توازن فعلي بين الخصوصيات والهوياتية، وضروريات الاندماج القومي للمواطنين، لأجل بناء مجتمع تعدّدي ومستقرّ، في إطار كتلة بشرية متجانسة، كما يشمل أيضا الأمن الثقافي Cultural Security

---

(1) Caroline Thomas**, Global Governance, Developement and Human Security**, (Third World Quarterly, Vol 22, n° 02, 2001), pp: 159- 164.

(2)- منيرة بلعيد، **الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، (ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، الجزائر، أفريل 2008)، ص: 102.

(3)- أسماء درغوم، المرجع السابق، ص: 44.

(4)- عبد النور منصوري، المرجع السابق، ص: 39.

(5)- فريدة حموم، المرجع السابق، ص: 70.

الذي يقتضي تمكين الأقليات من حقوقها الثقافية، لهدف الحفاظ على الهوية القومية.[1]

مسّت مفرزات البيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة، والمتجسدة في التطور التكنولوجي والإعلامي، وتنامي نشاط الجريمة والإرهاب والهجرة، والتي شكّلت متغيرات تهديد للأمن المجتمعي، خصوصا حين طرحت بحدّة في المجتمعات الغربية، التي شهدت تناميا للتدفّقات السكّانية، وما انجرّ عنه من تنام لمظاهر العنصرية وكره الأجانب كما تشهد القارة الإفريقية من جهتها أيضا توليفة واسعة من التهديدات التي تمسّ الأمن المجتمعي، كنتيجة لتدفّقات الهجرة Immigration واللّجوء Refugees، التي تسّببت في اختلال البنية الديموغرافية لدول المصدر والاستقبال على حدّ السواء، بما أدّى إلى وضوح اختلال في الهوية المجتمعية والاستقرار الأمني.[2]

رابعا: البعد البيئي في الأمن الإنساني

يركز البعد البيئي على اتخاذ سياسيات بيئية وطنية وإقليمية وعالمية، لحماية الأفراد من الأخطار البيئية، على غرار الاحتباس الحراري والتلوث الجوّي والنفايات الصناعية، وتدمير الغابات والتصحّر، بما يستدعي إثارة الضرورة الاستعجالية في وضع الآليات الحوكمة البيئية، وترشيد استغلال البيئة، ضمن السعي لضمان إشباع حاجة الفرد في أن يكون محميا ضدّ المخاطر التي تهدّد حياته اليومية.[3]

يتطلب تحقيق الأمن البيئي الحفاظ على بيئة صحية، وصيانة التدهور البيئي، ووقف تلوث الماء والهواء، والحفاظ على الغابات والوقاية من الكوارث الطبيعية، والكوارث ذات المصدر الإنساني[4]، وهي كلها تهديدات تتجاوز قدرة الدّولة الواحدة على مواجهتها، وتدفع نحو ضرورة التعاون الدولي، باعتبارها أخطارا تهدّد كل البشرية.

خامسا: البعد الصحّي في الأمن الإنساني

يقصد بالأمن الصّحي تمكين الإنسان من العيش في بيئة آمنة من الأمراض، توفر له الحق في التدّاوي والوقاية فحق الفرد في الصحّة تمّ التأكيد عليه في كل المواثيق الدولية، على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذلك لمساسها المباشر بحياة الفرد وبقائه، حيث يشير تقرير سنوي لمنظّمة الصحة العالمية إلى أنّ حوالي عشرون (20) مليون شخص يموتون سنويا جرّاء الأمراض والأوبئة، فالإهمال الصحي أدّى إلى تكرّر موت آلاف الأفراد، خاصة الفئة المنتجة المتمثلة في الشباب.[5]

---

(1)- صفية ادري، المرجع السابق، ص: 48.

(2)- منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص: 104.

(3)- Sabina Alkir, **Human Developement : Definition**, **Critique and Related Concepts**, (Oxford, University of Oxford, 2010), p : 21.

(4)- Developement Programme Report 1994, op cit, pp : 28, 29.

(5)- فريدة حموم، المرجع السابق، ص: 69.

أصبحت الدّول نتيجة الأخطار التي تمس الجانب الصحي من حياة الأفراد، مهدّدة بفقدان أحد مكوناتها الأساسية المتمثل في السكان، ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الصحي نجد: سوء التغذية سواء من حيث كمية الغذاء أو نوعيته، التّلوث البيئي والفقر وغيرها من الأسباب[1]، وبذلك يكون الأمن الصحي أحد أهم الأبعاد المركزية للأمن الإنساني، فالحفاظ عليه يعني الحفاظ على أحد أركان الدولة الأساسية.

سادسا: البعد الغذائي في الأمن الإنساني

يقصد بالبعد الغذائي في هذا السياق التحرر من الجوع، من خلال كفالة الحق الإنساني في إشباع حاجاته الغذائية، ولقد عرفته المادة أحد عشر (11) من العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في أنه يمثل:" حق كل فرد في مستوى ملائم كاف له ولعائلته، وكذا في غذاء وملبس ومسكن كاف"[2]، وعليه فالأمن الغذائي يعكس قدرة الوصول إلى الغذاء وقت الحاجة، بما يكفل له مأمنا من الجوع، من جهة أخرى عرفه البنك الدولي للإنشاء والتعمير Bird بأنه:" مدى تحصّل كل فرد، في كل وقت على الغذاء، ليمتّع بالحماية الصحية والايجابية".[3]

كما تّم التأكيد أيضا على البعد الغذائي في الأمن الإنساني من طرف الصندوق الأممي للتغذية FAO، في دورته الثامن عشر (18) الموسومة بـ: مشروع عمل لأجل أمن غذائي عالمي، حيث تم الإعلان على أن التّهديدات التّي الأساسية ضدّ أمن الدولة والأمن الدولي، ناتجة عن الاضطرابات المدنية والنزاعات المسلحة، وفشل الأمم وتزايد الهجرة غير الشرعية، وتدفقات اللاّجئين، وهي كلها دوافع تستدعي العمل على تقوية الأمن الغذائي... المسؤولون في الدول المتقدّمة والسائرة في طريق النمو يمكنهم العمل معا ضدّ اللاّأمن الغذائي".[4]

يشير واقع الأمن الغذائي اليوم إلى توليفة واسعة من المؤشّرات السلبية التي تهدّده، من قبيل الفقر والجوع والأمراض وغيرها، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما يقارب أحد عشر (11) مليون طفل ما دون سنّ الخامسة

(1)- صفية ادري، المرجع السابق، ص: 41.

(2)- المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: مجموعة صكوك دولية، المجلد 01، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993،اطلع عليه 2016/04/18، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:

www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic

(3)- Loisel Julien, **Vuluérabilité alimentaire et développement socialement durable : étude de cas sur la sécurité alimentaire des ménages malgaches**, (Bordeaux 04, Université Montesquieu, 2014), p : 39 .

(4)- فريدة حموم، المرجع السابق، ص ص: 67، 68.

يموتون سنويا، يتواجد ثلاثة أرباع (4/3) منهم في الدّول النامية في إفريقيا وآسيا[1]، وهو ما يستدعي تضافر الجهود الدولية للتقليل من حدّة هذه المخاطر، على غرار جهود الأمم المتّحدة (UN) منذ 1995م، التي هدفت إلى تقليص عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خطّ الفقر إلى النصف (2/1) مع حلول سنة 2015م.[2]

سابعا: البعد الشخصي في الأمن الإنساني

يشير البعد الشخصي إلى تمكين الفرد من تحقيق خصوصياته الثقافية والعقائدية واللغوية، وكذا تكوين عائلة؛ وتحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع[3]، فمن حق الفرد العيش في محيط نظيف، خال من العنف والإجرام والحوادث المرور وتهديدات المرأة والأطفال، والتّهديدات إلى النفس كالانتحار وإدمان المخدّرات.[4]

شهدت المدّة الممتدة من 1989م إلى غاية 1998م ما يقارب واحدا وستين (61) نزاعا مسلحا، ثلاثة منها دولية والباقي منها كانت حروبا داخلية إثنية وعرقية، وأكّدت الإحصائيات في هذا السياق على أن أعدادا كبيرة من المدنيين قد تضرّروا من هذه النزاعات، بالتزامن مع الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، التي مسّت مجال الأسلحة التقليدية، خاصة الأسلحة الخفيفة[5]، وهو ما مثل تّهديدا لأمن الأفراد في بعده الشخصي، سواء كان ذلك من طرف الدولة نفسها أو من طرف الدول الأخرى، أو من طرف الجماعات العرقية، كمصادر تهديد ضدّ الأطفال والنساء، وغيرها من الفئات الضعيفة داخل المجتمع.[6]

تعدّ هذه الأبعاد السبعة للأمن الإنساني، التي قدّمها تقرير التنمية البشرية لسنة 1994م متكاملة، بحيث لا يمكن إقصاء أي بعد منها، وهي تضمن مجتمعة تحرر الفرد الإنسان من الخوف ومن الحاجة، كما ورد في التقرير، وتبرز هذه الأبعاد المضامينية أن مفهوم الأمن الإنساني شامل، يتعدّى الطرح التقليدي للأمن في إطار المقاربات

---

(1) Bureau de la coordination des affaire humanitaires **: La sécurité humaine en théorie et en pratique** , **(fands des nations unies pour la sécurité humaine**, sur line:
http://www.Docs.Unocha.org/.../Humaine20%Security

(2)- Caroline Thomas, op cit, p: 160.

(3)- أمحند برقوق، **الأمن الإنساني مقاربة إتمو- معرفية**،اطلع عليه يوم2016/04/19، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي:
http://Berkouk-Mhand.Yolasite.com

(4)- جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية**، المرجع السابق، ص: 77.

(5)- صفية ادري، المرجع السابق، ص: 46.

(6)- Organisation Internationale de la francophonie, **Sécurité Humaine : Clarification du concept et approches par les organisations internationales quelque repères** On the following link
(Délégation aux Droits de l'homme et à la Démocratie), p : 08.
http://www.Democratie.francophonie.org/.../Securite-Humaine

الوضعية، حيث لم يعد الأمن يتحقق من خلال التقليل من التهديد العسكري الخارجي، بقدر ما أصبح يتحقق من خلال توفير الاحتياجات الأساسية، التي تضمن وجود وبقاء الإنسان.

المبحث الثاني:الأمن الإنساني في معالجة مخرجات الفشل الدولاتي

واكب مرحلة الأحادية القطبية، ظهور قضايا جديدة وتراجع الحروب الدّولاتية، حيث حدث تزايد للحروب والنزاعات الداخلية، وتفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدّي إلى ظهور أنواع جديدة من التّهديدات أصبحت تشكل خطرا على الأمن القومي والدّولي، على ضوء ذلك سيتم التّطرق في هذا المطلب إلى ظاهرتين تُعدّان أحد مخرجات الفشل الدولاتي باعتبارهما تهديدا فعليّا لوجود الدول.

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الإرهاب احد أهم أسباب الفشل الدولاتي، فبتطوّر الإرهاب واتخاذه نطاقا واسعا أصبحت هذه الظاهرة تهدّد الأمن الدولي، هذا ما دعا الدول والمنظمات الدولية إلى السعي نحو اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة.

الفرع الأول: ظاهرة الإرهاب التواجد الميداني وإستراتجية مكافحته

يتوزع النّشاط المسلّح الموصوف بالإرهاب على مناطق عديدة في العالم، حيث من خلال التّتبع الميداني يمكن الوقوف إلى حقيقة وجود أكثر من ستّين (60) منظمة إرهابية، لكن بعضا منها كانت المسؤولة عن معظم العمليات نذكر منها:

01- **منظمة الخلايا الثورية:** هي منظمة كانت تمارس أعمالها في ألمانيا الغربية، تتكون من مجموعات من الخلايا الصغيرة، هدفها كان إخراج أعضاء الحلف الأطلسي من ألمانيا.

02- **منظمة القوى الشعبية الثورية في هندوراس:** منظمة معادية للامبريالية، قامت بعدّة هجمات ضدّ الدبلوماسيين والمنشآت الدبلوماسية والتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

03- **منظمة القاعدة والمنظمات المتصلة بها:** يمتد نشاطها من أفغانستان وباكستان إلى المغرب العربي مرورا بوسط وشمال أسيا.[1]

04- **حركة كاهانا حاي** kACH: حركة سياسية أسّسها مايير كاهانا Meir Kahane، تعتبر من أشهر الحركات الإسرائيلية تطرفا وعنصرية ضد العرب والمسلمين.

(1)-غيماوت بانكاج، **إعادة تعريف الإستراتجية العالمية، تر:الإمام معين،** (المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2010)، ص: 42

05- **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام المعروف ب داعش:** جماعة تصنف من أخطر الحركات الإرهابية منذ 2014م.[1]

الشكل 01: يوضّح الهجمات الإرهابية في العالم سنة 2014م.

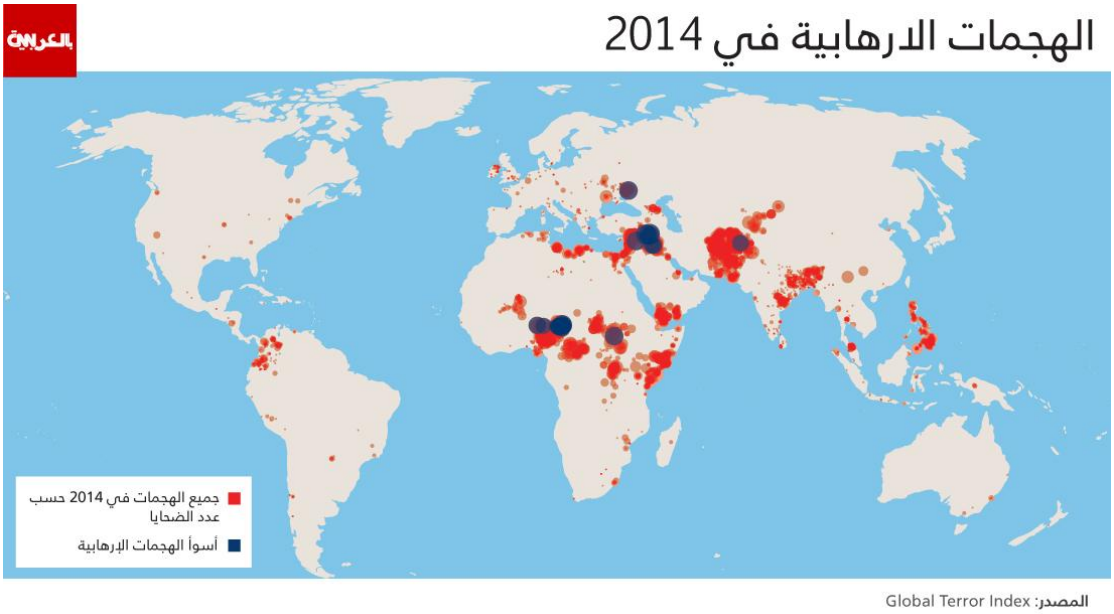

المصدر :.http://arabic.cnn.com/world/2015/11/24/info-graphic-terrorism-map-2014

أصبح الإرهاب الدولي أكثر انتشارا منذ الثمانينيات خاصة في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2].

أدّى الانتشار الواسع لظاهرة الإرهاب، إلى تبني العديد من الاستراتجيات من طرف الدول، ولقد تزايد العمل للقضاء على الظاهرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث تبنّت المنظمات الدولية، والدول إستراتجيات عديدة لمواجهة المخاطر المترتّبة عن ظاهرة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي إضافة إلى الجهود الوطنية.

(1)- صحيفة العرب، **واشنطن تضع أكثر من 40 منظمة على قائمة الإرهاب**، العدد 9688، نشر في 2014/09/23، أطلع عليه في 2016/04/20 متوفر علي الرابط التالي:http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/09/23-09/p07.pdf

(2) غيماوت بانكاج، المرجع السابق، ص: 42

أولا: الممارسات الفردية للدول في مكافحة الإرهاب

دفعت أحداث 11 سبتمبر 2001م الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة المنظمات والتجمعات الدولية لمحاربة الإرهاب، ولقد استطاعت توظيف هذه المنظمات في العديد من المجالات لتحقيق أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى، والقضاء على الإرهاب – في نظرنا – كتبرير لسياساتها[1].

أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش George. S. Bush في 21 سبتمبر 2001م أن الحرب على الإرهاب سوف تطول في مسعى للولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الإرهاب، ثم اعتماد مفهوم الحرب على الإرهاب كحالة ارتباط بالأمن القومي الأمريكي.[2]

كان من نتائج سياسات الرئيس الأمريكي بوش الابنGeorge. S. Bush انتهاج إستراتجية، استخدام القوة العسكرية تحت إطار الحرب الاستباقية على الإرهاب، هذا ما تحقّق فعلا من خلال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سنة 2003،كحرب إستباقية على الإرهاب.

تعتبر الحرب الاستباقية أحد المحاور الرئيسة في الإستراتجية الأمريكية الجديدة، والتي استطاعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الرأي العام العالمي بمشروعية التدخل في العراق من خلال عدة مبررات لعلّ أهمها، الإدعاء بامتلاك العراق للأسلحة النووية، كذلك أن الرئيس صدّام حسين تربطه علاقات وطيدة بمنظمات إرهابية على رأسها القاعدة.[3]

إن حقيقة إدّعاءات الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك العراق للأسلحة النووية، وعلاقة الرئيس الرّاحل صدام حسين مع الجماعات الإرهابية، لم يصدّقه أحد ولا حتى الإدارة الأمريكية، وإنما كانت مبررا لاحتلال العراق والتدخل في الشرق الأوسط.

ثانيا: المساعي الدولية في مواجهة الإرهاب

اختلفت دول العالم في تحديد السّبل والطّرق لمكافحة هذه الظاهرة واحتواءها، فالإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة واحدة، ولا توجد هناك دولة تكون في مأمن من العمليات الإرهابية، لكن المشكلة الرئيسة التي

---

(1)- محمد مسعود قيراط، **الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية وإستراتجية مكافحته**، (الرياض، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص: 145.

(2)- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012)، ص: 53.

(3)- علي لونيسي، المرجع السابق، ص: 25.

تعترض مكافحة الإرهاب هي تداخل الظاهرة مع سياسات دول تستعمله كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية و غيرها.[1]

يعتبر تنظيم داعش"ISIL" أحد أكبر التنظيمات وأخطرها في الوقت الراهن حيث سيطر على مساحات شاسعة في العراق وسوريا، وهذا ما أدّى إلى إرباك حسابات القوى الدولية والإقليمية، وفي مواجهة ذلك أنشئ تحالف دولي في باريس بفرنسا في سبتمبر 2014م بقرار أممي، لكن بعد مرور أزيد من عام ونصف (مارس 2016م)، فإن ثمّة تساؤلات تحيط بالإنجاز الذي تحقّق لاحتواء تنامي نفوذ التنظيم، في ظل افتقاد التحالف الدولي إلى إستراتجية واضحة، نظرا لحجم التناقضات وتقاطع المصالح[2].

هناك مجموعة من التدابير من أجل الوصول إلى إستراتجية مثلى للقضاء على الإرهاب[3]:

01- تشخيص الإرهاب محليا ودوليا؛

02- معالجة المشاكل الداخلية وتحقيق العدالة الاجتماعية و القضاء على التهميش والإقصاء السياسي؛

03- الامتناع عن استعمال الإرهاب وتوظيفه لمواجهة دول أخرى أو إضعافها؛

04- الامتناع عن تبني إستراتجية محاربة الإرهاب بالإرهاب؛

05- إن إدانة الأعمال الإرهابية لوحدها لا تكفي، وإنما يجب أخذ التدابير العملية اللازمة.

نجد في الأخير الفشل الدولي في القضاء على ظاهرة الإرهاب، ما هو إلّا نتيجة لعدم وجود إستراتجية موحّدة نظرا للتناقضات بين الدول المتحالفة.

ثالثا: على الصعيد العربي

تختلف الإستراتجيات العربية في محاربة ظاهرة الإرهاب باختلاف أنظمتها السياسة، ومنظوماتها الاجتماعية، وطبيعة التحديات والأهداف المسطرة، فعلى سبيل المثال نجد الإستراتجية المصرية تسعى إلى إشراك كل الأطرف الإقليمية والدولية وتعتبر الإرهاب كالظاهرة عالمية وبالتالي تحتاج إلى حلول وتنسيق إقليمي و دولي لمحاربيه، على جانب أخر تبني الإستراتجية الجزائرية في مواجهة الإرهاب خيار يسعي إلى تحقيق التوازن بين الحليّن الدبلوماسي والأمني، كما تسعي هذه الإستراتجية إلى الحفاظ علي الخطط الامنية المتشددة، ومعاقبة مرتكبي العمليات الإرهابية، واجتثاث الخطاب التّحريضي وكذا تخفيف منابع التمويل للإرهاب.

---

(1)- محمد مسعود قيراط، المرجع السابق، ص: 151.

(2)- نادية سعد الدين، **الارتباك الإستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط**، مقال الكتروني منشور بتاريخ : 2016/04/26، اطلع عليه في 2016/05/03، متوفر على الرابط التالي :

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/7645_

(3)- محمد مسود قيراط، المرجع السابق، ص: 153.

إن استراتجيات الدول العربية وإن تختلف في صيغ محاربة ظاهرة الإرهاب، إلا أنها تبقي متفقة حول المبدأ، وأولوية محاربيه نظرا لما عانته المناطق العربية من ويلات الإرهاب.(1)

بعد التطرق إلى أحد أهم أسباب الفشل الدولاتي ألا وهو الإرهاب، نجد الهجرة غير الشرعية واحدة من الظواهر التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ذلك لأنها تسبب تهديدا شاملا لأمن الدول.

الفرع الثاني :الهجرة غير الشرعية التموقع وحدود الاحتواء

يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التحركات السكانية التي تجتاز الحدود القومية، متجهة من المناطق غير المستقرة إلى المناطق المستقرة، تكون هذه التنقلات بطرق غير قانونية، وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل عدة جنسيات يدخلون الدولة العضو بطريقة غير قانونية عن طريق البرّ، البحر أو الجو.(2)

هناك ثلاثة معابر مهمة للهجرة غير الشرعية لأوروبا:

أولا :معبر لدول المغرب العربي:يمثل هذا المعبر مركز تدفق الهجرات غير الشرعية من إفريقيا إلي أوروبا، حيث شهد العقدين الأخيرين تزايدا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور المتوسط نحو أوروبا.احصائيات

ثانيا :معبر تركيا للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا :تستقبل تركيا ألاف المهاجرين خاصة من أفغانستان و إيران وباكستان و دول أسيوية أخرى ممن يرغبون في الهجرة إلى غرب أوروبا.

ثالثا :معبر مصر للمهاجرين: في النصف الثاني من القرن العشرين بدأت تظهر تيارات هجرة العمالة من مصر إلى بعض دول أوروبا، ذلك نتيجة لارتفاع معدلات البطالة في مصر، يستخدم هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين قوارب للتنقل من مصر فليبيا ثم الانتقال إلى أوروبا وبالتحديد غرب أوروبا.(3)

(1)- محمد مسود قيراط، المرجع نفسه، ص: 155-201.

(2)- فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011)، ص: 36

(3)- عثمان الحسين محمد نور، **ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة**، (السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص ص: 41-62.

الشكل 02: تطور طرق الهجرة المختلطة وغير النظامية

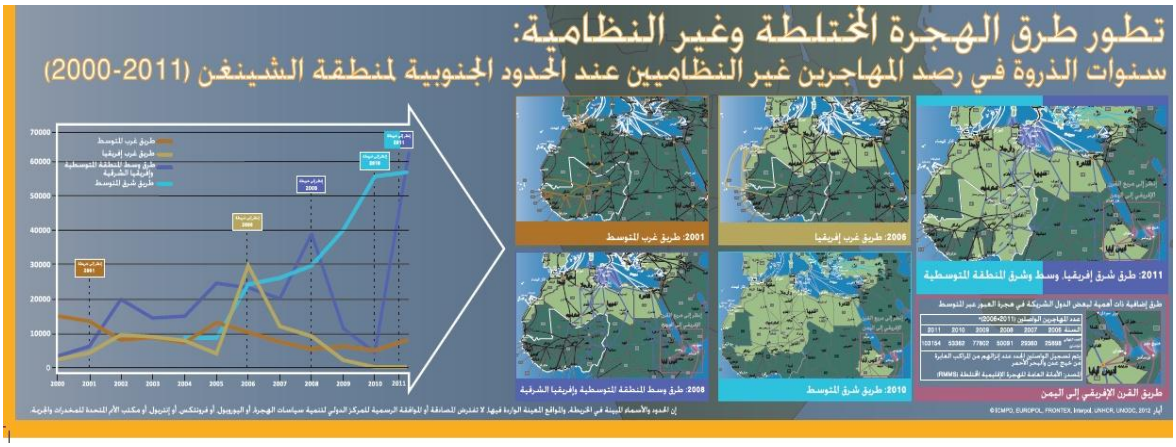

المصدر:

http://www.imapmigration.org/fileadmin/Editor/Visualisations/MTM/iMap_poster_ARABIC_2012_FINAL_Outlines_04_05_2012.pdf

الشكل 03: خريطة طرق الهجرة الغير الشرعية 2012

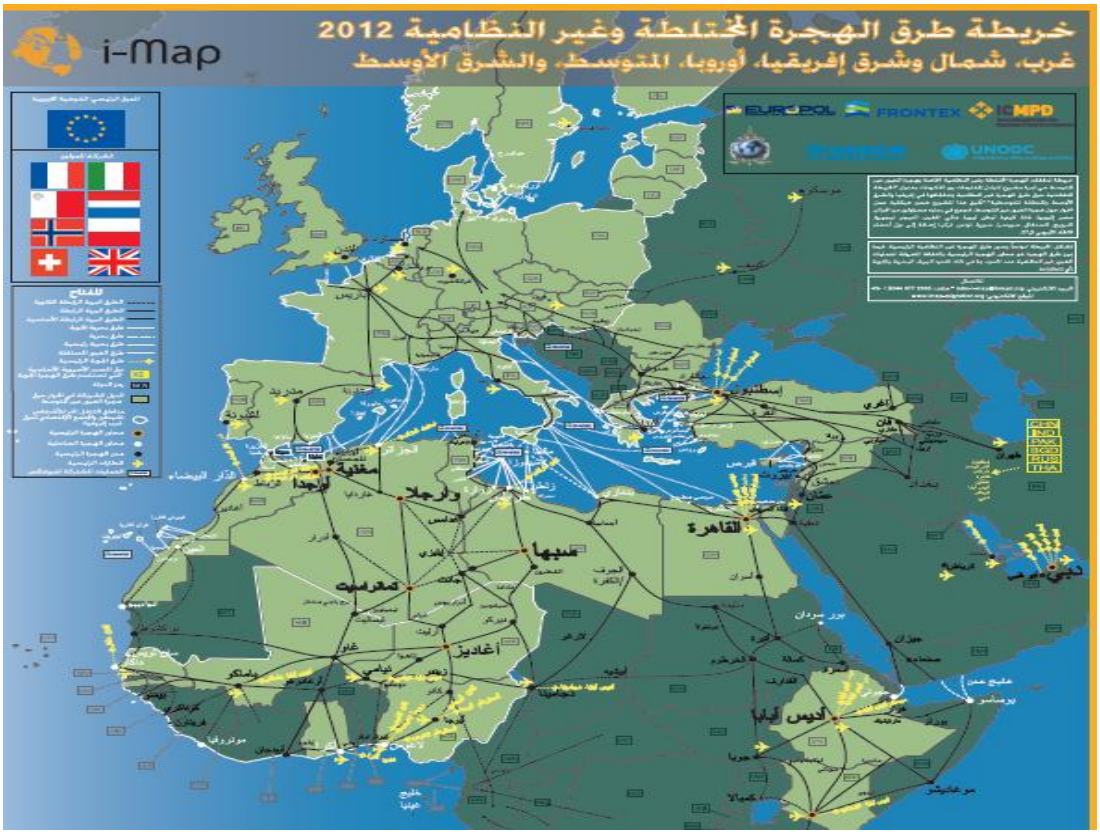

ا لمصدر

http://www.imapmigration.org/fileadmin/Editor/Visualisations/MTM/iMap_poster_ARABIC_2012_FINAL_Outlines_04_05_2012.pdf

بعد التطرق إلى أهم المعابر التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين، سيتم التطرق إلى أهم إستراتجيات مواجهة هذه الظاهرة، والتي انتهجتها الدول المصدّرة والدول المستقبلة للمهاجرين:

أولا: إستراتجية الاتحاد الأوروبي

تؤكد الدول الأوروبية على مسؤولية دول المتوسط في مراقبة الحدود، ومنع المهاجرين غير الشرعيين من الوصول إلي أراضي دول الاتحاد، وقد انبثقت عن المؤتمر الأورو-إفريقي في 10 جويلية 2006، المنعقد حول الهجرة والتنمية في الرباط، قامت على ضرورة المعالجة الفورية، وحل المشاكل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، و هذا عبر دخول دول الإتحاد في شراكة مع دول الجنوب بغرض السيطرة على هذه الظاهرة.(1)

من بين المبادرات التي اتّخذت للحدّ كمن هذه الظاهرة مؤتمر 5+5، الذي عقد في 2002 بتونس ضمن مسعى المساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول التي ينطلق منها المهاجرون، بما يدفع بهؤلاء المهاجرين إلى المساهمة في تحقيق التنمية في دولهم الأصلية من خلال زيادة الاستثمارات.(2)

كما طرحت ألمانيا وفرنسا في عام 2006م في اللقاء الذي عقد في سترات فورد Stratford البريطانية إعادة إحياء صيغة "العامل الضيف"، والتي تتلخص في إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محددة، ومنع الدول التي ينزح منها طالبوا الهجرة بنسب عالية من الحصول على فرص العمل.(3)

اهتم الاتحاد الأوروبي بالجانب التنموي للدول النامية، لأنها تعتبر أن الظروف الاقتصادية وحقوق الإنسان أحد أهم الأسباب التي تؤدي بالمواطنين إلى الهجرة نحو دول قد تضمن في نظرهم فرص العمل والعيش الكريم .

ثانيا: سياسات دول الجنوب في مواجهة الهجرة غير الشرعية

تطرح قضية الهجرة غير الشرعية في جنوب المتوسط، إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها من قبل دول المصدر، حيث نجد أن سياسات مكافحة الظاهرة في جنوب المتوسط غير فعالة على النحو المطلوب، فقد لجأت الدول إلى إنشاء علاقات تعاون مع الدول الأوروبية، بشكل منفرد وليس مع دول المغرب العربي.(4)

تعد الجزائر أحد أهم معابر إفريقيا نحو أوروبا نظرا لموقعها القريب، ولقد سعت نحو انتهاج عدة أساليب للحد من هذه الظاهرة:

---

(1)- فايزة ختو، المرجع السابق، ص: 168.

(2)- يوروميد للهجرة 02، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**، جامعة ساسكس، 2011، ص: 243.

(3)- عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، المرجع السابق، ص: 87.

(4)- فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع الحاج لخضر، باتنة، 2012)، ص: 47.

01- دعت الجزائر دول أوروبا إلى اعتماد رؤية واقعية وشاملة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، وقامت بعدة إجراءات قانونية وتنظيمية وأمنية على المستوى المحلي.

02- في الجانب القانوني أصبحت الهجرة غير الشرعية جريمة، طبقا لأحكام القانون الجنائي حسب المادة 175 المعدلة في 31 أوت 2008م، والذي يجعل من يوصفون "بالحراقة" عرضة للسجن ستة أشهر كاملة.

03- أما في الجانب التنظيمي نجد أن رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير الشرعيون يوميا.

4- في الجانب الأمني فالأضرار التي تسببها الهجرة، بدأت تشكل انشغالا مهما لمصالح الأمن، نظرا لشاسعة مساحة الجزائر، إذ يبلغ طول الحدود البرية الجزائرية 6385 كم، هذا ما صعّب في تعزيز المراقبة على الحدود.[1]

رغم الإجراءات التي قامت بها الجزائر وبلدان جنوب المتوسط، إلا أنها لم تكن كافية للحد من الظاهرة، فالحل الأمثل في نظرنا هو الإحاطة بكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسعي نحو تحقيق تنمية شاملة، يضاف إلى ذلك أن أي إستراتجية يجب أن تكون شاملة بإشراك المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والسعي نحو معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعي في البلدان المصدرة للمهاجرين.

المطلب الثاني: جهود تحقيق التنمية ومواجهة التغير المناخي

تعتبر المشكلات التي تواجه بلدان العالم الثالث، سعيها الدءوب لتطوير اقتصادياتها واللحاق بمسار التقدم الاقتصادي بهدف تحسين مستوى معيشة شعوبها، ولقد زاد الاهتمام بهذا المسعى خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، من خلال تضاعف حجم الضّغط على الدول من طرف المنظمات الحكومية.

الفرع الأول: جهود الدول لتحقيق التنمية

تعد التنمية من المفاهيم التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، حيث تستدعي الرؤية الفلسفية والمستقبلية للمجتمعات، فتشير كلمة التنمية إلى إزالة كل المعوقات البنيوية، وإظهار القدرات الكامنة، وهي في جوهرها عملية تغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية بمختلف الأنشطة ومظاهرها، وبذلك فإن هدفها هو تحقيق توازن نسبي بين عناصرها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.[2]

تعتبر التنمية أحد الركائز التي يقوم عليها الأمن الإنساني، حيث صرح الرئيس السابق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

(1)- الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، (السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2010)، ص ص: 18،17.

(2)- مصطفي جليل إبراهيم، **آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق**، (مجلة ديالي، العدد 40، العراق، 2009)، ص: 05.

الدكتور محبوب الحق حول مفهوم الإنساني في تقارير الأمم المتحدة سنة 1994 عرفة بأنه"التحرر من العوز والتحرر من الخوف".[1]

بمعني أن الأمن الإنساني يستهدف كرامة الإنسان، وصون حاجياته المادية والمعنوية، وتأمينه من الحرمان الاقتصادي وفي مقدمته الفقر، الذي يمثل التهديد الأخطر في مواجهة الإنسانية، ذلك مع ازدياد الفروقات بين الشمال والجنوب، وغياب إستراتجية واضحة من طرف دول الجنوب لمواكبة الدول المتقدمة.

يرتبط تحقيق التنمية، بتطوير قدرات المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في ما يخص توزيع الإمكانيات والفرص، وتحقيق الأمن الشخصي المتعلق بضمان الحياة الكريمة لكل فرد بعيدا عن كل التهديدات، ولا يكون ذلك إلا عن طريق آلية تسمى التنمية المستدامة، التي تضمن متطلبات الجيل الحالي دون التأثير علي مستقبل الأجيال القادمة.[2]

أولا: مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Developement

يمثل مفهوم التنمية المستدامة مفهوما حديثا، شاع استخدامه مؤخرا في البحث التنموي المعاصر، وتعتبر التنمية المستدامة نمطا تنمويا يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع الأنشطة الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشود من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى[3].

إن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين التنمية والبيئة، من خلال ثلاثة أنظمة، نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي.

01- يعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج هذا ما يتيح موارد اقتصادية بطريقة منظمة.

02- أما النظام الاقتصادي في هذا الإطار، فيعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة، التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية، والقضاء على الفقر والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب الاقتصادية.

03- فيما يعني النظام الاجتماعي المقترن بالتنمية، توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع.[4]

---

(1)- علي أحمد الطراح، غسان منير حمزو سنو، **الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني**، (مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الكويت، العدد 04، 2003)، ص: 06.

(2)- محسن بن العجيمي بن عيسي، **الأمن والتنمية**، (السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006)، ص: 155.

(3)- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر-** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012)، ص: 18.

(4)- مأمون أحمد محمد النور، **التنمية المستدامة**، (الرياض، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 361، 2013)، ص ص: 57-62.

لتقديم توضيح أكثر حول مؤشرات الاستدامة نقدم هذا الجدول :

الشكل 04: مؤشرات قياس الاستدامة

القضايا	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة لأغلبية الفقراء.	ضمان الحماية الكافية للسدود والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة .
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة الأمن الغذائي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات الكافية والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة خاصة في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والمياه لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية للأغلبية خاصة الطبقات المحرومة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة الصحية
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والموصلات وللاستعمال المنزلي	الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية	ضمان الاستغلال الأنسب خاصة الغابات والمياه الموارد الغير متجددة
الطاقة	الاستخدام الكافي والكفء للموارد الطاقوية في مجال التنمية	ضمان الحصول على الطاقة اللازمة لجميع فئات المجتمع	خفض الاستعمال المفرط للطاقات المؤثرة على البيئة والتوجه نحو طاقات بديلة لا تؤثر على البيئة
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع	إدخال البيئة في البرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف ومحارب البطالة	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: باتر مُحَمَّد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، (الأردن، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، "د س ن")، ص: 194.

ثانيا: آليات تحقيق التنمية المستدامة

في إطار سعي الدول لتحقيق التنمية لابد لها من إستراتجية تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن بين قدرات الدولة والإمكانات المتاحة، ولتحقيق ذلك لابد من انتهاج بعض الإجراءات منها:

01- التحكم في النمو السكاني

تعتبر مسألة النمو السريع للسكان في العالم أحد الأسباب المؤثرة على عملية التنمية، خاصة البلدان النامية، تشير الإحصائيات أن سكان العالم قد بلغوا سنة 2014 ستة 06 مليار نسمة ونسبة زيادة السكان 1،7% سنويا، فبحلول 2020م ستصل نسبة السكان إلى حوالي 08 مليارات ويتوقع أن تصل النسبة إلى 12 مليار سنة 2050م.[1]

هذا الانفجار المتوقع للسكان لا يتفق مع معدلات النمو، ولا مع قدرات وإمكانيات الدول خاصة النامية، لأنها ستضعف موردها وتستنزف ثرواتها، لأن الدول في إطار سعيها للنمو تسعى لمضاعفة حجم إنتاجها.

02- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية

نظرا لتعرض الكثير من الموارد الطبيعية للاستنزاف، أصبحت صيانتها والمحافظة عليها حتمية إستراتجية، ويقصد بالموارد الطبيعية كل المكونات البيئية والطبيعية الحية والغير الحية، فعلى الدول الحد من الاستغلال المفرط لهذه الموارد.[2]

03- استدامة اجتماعية

إن سعي الدولة إلى تحقيق الحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش، كالحصول علي الحاجيات الأساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم، فالاستدامة الاجتماعية هي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور عن طريق تحقيق المساواة الاجتماعية، ومحاربة البطالة والفقر، والاهتمام بالتعليم والتوعية.[3]

04- استدامة اقتصادية

تتمثل الاستدامة حسب البعد الاقتصادي في حماية القدرات الإنتاجية، وضمانها من جيل لأخر، ربها يمكن للمجتمع أن يكسب التنمية ذلك من خلال بعض الإجراءات منها[4]:

---

(1)- محسن بن العجيمي بن عيسي، المرجع السابق، ص: 153.

(2)- ريم قصوري، المرجع السابق، ص:30.

(3)- عبد الرحمن العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، **كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011)، ص: 38.

(4)- عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسيات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية**، (السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، 2000)، ص: 243.

01- الاستثمار في رأس مال البشري، الذي يعتبر أهم متطلبات تحقيق القفزة الاقتصادية، وهذا من خلال التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي مثل ما أثبتته تجربة دول جنوب شرق أسيا؛

02- تطوير التقنية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فدول جنوب شرق أسيا أشارت إلى الدعم الحكومي في دعم برامج البحث العلمي؛

03- دعم القطاع المالي من خلال استثمار الموارد المالية النادرة بأقصى درجة؛

04- توفير هياكل قاعدية، والتي بدورها تؤدي إلى رفع الإنتاجية.

نستنتج في الأخير أنه؛ لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دون حماية حقيقية للوسط البيئي الذي نعيش فيه لأن المشاكل الايكولوجية وثيقة الاتصال بمسار التنمية، هذا ما جعل الدول تسنّ القوانين الصارمة قصد الحد والتخفيف من المشاكل البيئية، وجعل التنمية أكثر استدامة، والسعي نحو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

الفرع الثاني: مشكلة التغير المناخي

يعتبر تغير المناخ قضية بيئية هامة، ومشكلة عالمية طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات معقدة، ولها تداعيات سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية، ويعود السبب الرئيسي لهذه الظاهرة إلى النشاط البشري، وسوء استغلال الموارد الطبيعية، وهو ما أدى إلى إحداث خلل في التوازن البيئي.

من جهة أخرى نجد التغيرات المناخية تمثل إحدى أهم مهددات التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية ليس لأنها مسؤولة عن انبعاث الغازات التي تؤثر في البيئة، إنما يعود ذلك لهشاشة اقتصادياتها، فالتغير المناخي يمثل تحديا كبيرا يواجه البشرية، ولقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة مع نهاية القرن 19م، أين تمكن باحثون في مجال علم المناخ والأرض في ترصد تغير مستمر في المناخ، ما يحدث تأثيرا سلبيا على حياة البشر.[1]

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ في فقرتها الأولى "التغيرات المناخية هي تلك التغيرات في المناخ التي تعود بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي الذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلبات الطبيعية للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة.[2]

تشير أيضا الدراسات الحديثة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الدولية للتغير المناخي، أن المناخ الناجم عن ارتفاع درجة الحرارة، هو نتيجة لزيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية حيث لاحظ العلماء تركيز تلك الغازات خاصة ثاني أكسيد الكربون والميثان وكذالك زيادة غاز النّتروكس

(1)- تسعديت بوسبعين، **أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة**، (الملتقي الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة)، ص: 03.

(2)-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أطلع عليها في 2016/05/03، متوفرة علي الرابط التالي : http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

Nitrox، هذا ما أدى إلى زيادة درجة الحرارة بمقدار 0,76 %، وتشير الدراسة أيضا أن ارتفاع درجة الحرارة إلى 2 % يمثل المرحلة الحرجة، وأشارت أيضا إلى أن مستوى البحر ارتفع بمقدار 18سم خلال القرن العشرين مما تسبب في عدة أثار.[1]

أولا:أثار التغيرات المناخية

بصفة عامة يمكن تحديد بعض التهديدات التي تواجه العالم، وبصفة خاصة العالم العربي نتيجة للتغيرات المناخية:

01- نتيجة للتغيرات المناخية ستتأثر العديد من القطاعات الاقتصادية، وهي تلك المتعلقة بالغّذاء والصحة، فمن المتوقع زيادة 20 % من إنتاج الحبوب بمناطق العرض العليا، وانخفاض الإنتاج بحوالي 30 % في خطوط العرض السفلي التي تخص الدول النامية، وتلك المتعلقة بالمياه والموارد الأرضية نتيجة لارتفاع منسوب المياه[2]؛

02- حسب التقرير التجميعي الثالث الصادر عن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ فإن ارتفاع مستوى سطح البحر مترا واحدا سيتأثر ما يتراوح واحد وثلاثة بالمائة من الأراضي الخصبة لكل من قطر والإمارات والكويت وتونس ومصر؛

03- في الجانب السياحي وبسبب هذه التغيرات في المناخ ستعاني العديد من بلدان العالم، والدول العربية خاصة كمصر والأردن نتيجة لارتفاع درجة الحرارة وتغير حموضة البحار والمحيطات؛

04- من أهم التأثيرات أيضا تلك التي تمس بالتنوع الحيوي، الذي هو أصل الحياة في الأرض، وطبقا لمقاييس التهديد لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة LUCN فإن 159 نوعا نباتيا مهددا بالانقراض في اليمن، و181 في السودان، و108 نوع من الحيوانات مهددة في مصر.[3]

05- يحدث التغير المناخي موجات حارة وباردة غالبا ما تحدث في مناطق خطوط العرض المتوسطية، ففي 2003م تعرض غرب أوروبا لموجة حارة خلال أشهر الصيف تسببت في وفاة العديد من الأشخاص[4]؛

---

(1)-عماد الدين عدلي، **بناء قدرات المجتمعات المهددة في مصر نتيجة لظاهرة تغير المناخ، مؤتمر التغيرات المناخ**، شركاء التنمية للبحوث والاستثمارات والتدريب، ص: 02.

(2)- نوفل محمد نعمان، **اقتصاديات التغير المناخي**، (سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط ، العدد 24، الكويت، 2007)، ص ص: 09،10

(3)- مالك عوني، المرجع السابق، ص: 32.

(4)- المديرية العامة للدفاع المدني: **دراسة حالة التغير المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث**، اطلع عليه يوم 2016/05/04، متوفر علي الرابط التالي :

http://www.998.gov.sa/Ar/Activities/Documents/18.doc

06- أدت التغيرات المناخية أيضا لمضاعفة تهديدات الأمن الإنساني، وتكاد تتفق أغلب الدراسات البيئية على أن تغير المناخ أدى إلى زيادة النازحين واللاجئين، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتوقع أن يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر خاصة في البحر المتوسط لنزوح حوالي 3,8 مليون شخص، هذا ما طرح ظاهرة لاجئ المناخ.(1)

إن قضية التغيرات المناخية رغم أهميتها وخطورتها إلا أن الحكومات الدولية لم تتعامل معها بجدية، خاصة الدول النامية، من خلال هذا سيتم التطرق إلى أهم الجهود الدولية التي قامت بها الدول للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

ثانيا: الجهود الرامية للحد من تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية

إن الأثر الواضح الذي خلفته التغيرات المناخية، كان دافعا أساسيا في تحريك الجهود الدولية نحو عقد سلسلة من القمم والمؤتمرات في سبيل توعية المجتمع الدولي، من أبرزها قمة الأرض بريو دي جانيرو في البرازيل سنة 1992م، أين تم التفاوض على ثلاث اتفاقيات دولية رئيسة حول موضوع البيئة، تجمع بموجبها الدول الأعضاء بشكل دوري، لاستعراض التقدم المحقق وصياغة السياسة للمستقبل.

قامت الجمعية العامة سنة 2000م بإقرار أهداف الألفية، التي تشمل إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسة الحكومات وبرامجها في مختلف بلدان العالم، لتأتي قمة جوهانسبرج في 2002م بجنوب إفريقيا أين تم تحديد الفلسفة الجديدة التي ينبغي أن تهتم بالنمو الاقتصادي، فهذه العملية لا يمكنها أن تهمل حاجات التوازن الاجتماعي وحماية البيئة.(2)

أسفر الملتقى المنعقد بالدوحة حول التغيرات المناخية في ديسمبر 2012م عن تعديل بروتوكول كيوتو kyoto protocol 1997م، الذي يعتبر الاتفاق الوحيد القائم والملزم، الذي بموجبه تلتزم البلدان بخفض انبعاث الغاز التي تسبب الاحتباس الحراري.(3)

بالعودة إلى الدول العربية فرغم انضمامها إلى الكثير من الاتفاقيات المعينة بشؤون البيئة، إلا أنها لم تول أهمية كافية لهذه المسألة، فدليل الاستدامة البيئية الذي يصوره مركز بال للقانون وشبكة معلومات علوم الأرض الدولية التابعين لجامعة كولومبيا الأمريكية، رتبت الدول وفقا لما تصنعه من خطط الموارد والإدارة الطبيعية الناجحة لشؤون

(1)- محمد عبد الله يونس، **كيف تسبب المناخ في أزمات في الشرق الأوسط**، مقال الكتروني نشر في 10/12/2015م، اطلع عليه يوم 2016/05/04، متوفر علي الرابط التالي:
http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/climate-change-conflict-mena

(2)- تسعديت بوسبعين، المرجع السابق، ص : 05.

(3)- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المرجع السابق

التنمية، صنفت عدة دول عربية في مراتب دنيا، ففي عام 2005م احتلت العراق المرتبة 143 والسودان 137 ومصر 115، وتصدرت القائمة فنلندا والنرويج والأرغولي والسويد.[1]

المبحث الثالث: الدولة والتهديد: الأنماط المستقبلية البديلة

حملت نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات التي انعكست آثارها على الدولة القومية، بما طرح للنقاش مسألة كفاءة الدول في مواجهة التّهديدات الجديدة، وذلك ضمن مساعيها للانخراط في الثورة التكنولوجية، هذه الأخيرة التي حملت عديد المخاطر على سيادة الدول خاصة الضعيفة منها، الأمر الذي دفع إلى تقديم مجموعة من الأنماط المستقبلية البديلة للسيادة في ظل أطر هذه التهديدات.

المطلب الأول: الدولة والاندماج في الثورة التكنولوجية

اندرجت العقود الماضية ضمن ما يسمى بعصر الثورة المعلوماتية، وهي الفترة التي شهدت انتشارا واسعا للوسائل التكنولوجية، بما عزز الاستثمار الجيد لإمكانيات العقل البشري، تماما كما حدث بالنسبة للفترات السابقة من ابتكارات و اكتشافات، حيث كان مثلا عصر البرونز، وعصر البخار، وعصر الثورة الصناعية، وعصر الذرة نسبة إلى الاكتشافات الأكثر تأثيرا في حياة البشرية، فالمحصلة لذلك هو عصر الثورة التكنولوجية التي نعيشها في الوقت الحالي.[2]

يعّد عصر المعلومات تحولا جذريا لمسار تطور البشري والاقتصادي والإبداعي والتقني، والفرص التّعليمية، التّي من الممكن أن تحسن معايير ونوعية الحياة، حيث أن حيازة الدول الصناعية الكبرى للتكنولوجيا أعطتها أفضلية اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة، أحدثت فرقا بينها وبين الدول النامية، وضمن هذا السياق سيتمّ التّطرق إلى أهم الآثار الايجابية لهذه الثورة، ومدى تأثيرها علي البعد الأمني للدول.

الفرع الأول: الآثار الايجابية للثورة التكنولوجية

تعد التكنولوجيا ذات أهمية كبيرة بسبب إسهامات في نشر المعرفة الفنية والتقنية المتطورة، بما تعود بمكاسب اقتصادية و اجتماعية كبيرة، كما أنها أداة ضرورية لتحقيق التنمية قابلة للاستمرار.

أولا: تعريف التكنولوجيا Technology

يعتبر مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم التي ناقشها العديد من الباحثين و اختلفوا فيها بسبب اختلاف تخصصاتهم، فمن اللفظ يتكون المصطلح من شقين Techno والتي تعني تقنية و Logy تعني علم، فيصبح معناها

(1)- مالك عوني، المرجع السابق، ص: 34

(2)- سمير إبراهيم حسن، **الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها**، (مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 01، 2002.)ص ص: 208-243.

علم التقنيات.أما التعريف الاصطلاحي فتعني الجهد الإنساني و طريقة تفكير في استخدام المعلومات، والمهارات والخبرات والعناصر البشرية، وغير البشرية المتاحة في مجال معين، هذا قصد حل مشكلات وإشباع حاجات الإنسان والعمل على زيادة قدراته.[1]

إن التطرق لمفهوم التكنولوجيا يوصل إلى طرح مفهوم المجتمع التكنولوجي الذي هو أحد أساسيات المفهوم العام للتكنولوجيا، وهو ما سيتم العمل على إيضاحه فيما يلي

ثانيا: خصائص المجتمع التكنولوجي

يتميز المجتمع التكنولوجي من مجموعة من الخصائص:

01- استخدم أفراد المجتمع التكنولوجي في حياتهم اليومية التكنولوجيا ليمارسوا حقوقهم المدنية،كما أن نظم المعلومات تسمح لهم بزيادة ثقة المجتمع في التركيبة التعليمية والثقافية[2]؛

02- في الجانب الاقتصادي تؤثر التكنولوجيا في الإنتاجية وزيادة المكاسب، إضافة إلى ذلك العمل على الاستثمار في مجال التكنولوجيا، حيث أظهرت الدراسات أن الاستثمار في التكنولوجيا قد ساهم بزيادة النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون التنمية الاقتصادية OECD بحوالي 0،36 نقطة مؤوية من الناتج المحلي خلال الفترة من 1990م-1995م وبحوالي 0،9 نقطة مؤوية من الناتج المحلي خلال الفترة من 1995-2003م[3]؛

03- دفع المجتمع التكنولوجي نحو خلق التقنيات الحديثة محل الإنسان في الكثير من الأعمال، فنحن نتحدث عن التلقائية Automation فمن الطيران: الطيار الآلي وفي المختبرات: الإنسان الآلي ثم الصرف الآلي للنقود الحاسب والمجيب الآلي في المنزل والعمل؛

04- الحكومة الالكترونية E .gouvernement، حيث قامت العديد من الدول ببناء معطيات معلوماتية وطنية خاصة بها مثل الأحوال المدنية والإحصائيات، بل تحولت بعض سلطات الدول إلى حكومة إلكترونية، ما يعني زيادة الاعتمادية على الشبكات المعلوماتية، ويعد وصول المجرمين إلى القواعد وتدميرها تهديدا للدولة.

05- اللاحدود No Loundaries: في مجتمع التكنولوجيا تتلاشى الحدود الجغرافية بين الدول، ويصبح مفهوم

(1)- نور الدين زمام، صباح سليماني، **تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية**، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2013)، ص ص 163-174.

(2)- وداد شميسي، **الصحفيون ومصادر المعلومات الإلكترونية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاتصال والإعلام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010) ص ص 66، 67.

(3)- حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة مقارنة بين الجزائر تونس وماليزيا**ـ ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2013) ص: 78.

الحدود مائعا، فالفرد موجود في هذا المكان وهو في مكان آخر، يرى هاندي اندرسون Handy Anderson أن المجتمعات انتقلت من العالم المادي Physical World إلى العالم التخيلي Virtual .Existence[1]

06- أدت الثورة التكنولوجية إلى تحسين نوعية الحياة وجعلها أسهل وأرخص، معتمدة على كفاءة كبيرة، حيث تجنب الإنسان مخاطر كثيرة في عدة مجلات، فعلى سبيل المثال يمكن لأخصائي القلب بأن يرى مختلف أعضاء الجسم الداخلية بطريقة لم تكن متاحة من قبل، وإدارة العمليات الجراحية بكفاءة أكبر وجهد أقل[2].

إن الثورة التكنولوجية في حقيقتها أصبحت أحد الأساسيات عند الفرد، حيث أصبحت حياة الفرد سهلة، إلا أنها تحتوي على العديد من الآثار السلبية، خاصة على أمن الدول.

الفرع الثاني: مخاطر الثورة التكنولوجية علي أمن الدول

أدى الانتشار الواسع للتكنولوجيا في العالم إلى تشكل مخاطر عديدة خاصة على أمن الدول، سيتم في هذا الجزء من العمل التطرق إلى تداعيات الثورة التكنولوجية وأهم المخاطر التي تسببها:

أولا: الفجوة الرقمية The Digital Davide

لقد أدى ظهور العصر الرقمي الذي أوجده التطور التكنولوجي إلى بروز ظاهرة جديدة تدعى الفجوة الرقمية، والتي يمكن تعريفها على أنها درجة التفاوت في مستوى التقدم سواء باستخدام أو إنتاج تكنولوجيا المعلومات بين بلد أخر، أو مناطق داخل الدولة الواحدة.[3]

إن تداعيات الفجوة الرقمية كبيرة بالنسبة إلى الدول التي هي في طور النمو، إذ يشير الخبراء إلى أن اتساع هذا الشرخ، يجعل الدول النامية التي تسعى بدورها إلى النمو بقدرة تنافسية متدنية في السوق العالمي، الذي تتحكم فيه المعلومات حيث تكون هذه الدول أقل قدرة على المشاركة في أنظمة المعلومات العالمية التي تتصل بها، وبين الدول الأخرى.[4]

إن الفجوة الرقمية ستبقى قائمة رغم جهود التطوير والتحديث التي تقوم بها بلدان العالم الثالث، حيث يسيطر

(1)- ذياب موسي البداينة، **الأمن الوطني في عصر العولمة**، (الرياض، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم، 2011) ص ص 45-51.

(2)- سمير ابراهيم حسين، المرجع السابق، ص ص: 208- 243.

(3)- التكنولوجيا والعولمة، مقال الكتروني اطلع عليه يوم 2016/05/15 متوفر علي الرابط:
http://www.globalization101.org

(4)- العياشي زرزار، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها علي النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي**، مقال الكتروني اطلع عليه يوم 2016/05/15 متوفر على الرابط التالي: http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ADIM3592.pdf

العالم الأنجلوساكسوني على 78% من نشاط شبكة الانترنت، بينما تشكل مواقع التجارة الالكترونية باللغة الانجليزية نسبة 96%من مجموع مواقع التجارة الالكترونية، والباقي تتقاسمه كل لغات العالم[1].

تعود أسباب الفجوة الرقمية إلى[2]:

01- سرعة التطور التكنولوجي: أدى تطور تكنولوجيا المعلومات بمعدلات متسارعة إلى صعوبة اللحاق بالدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا؛

02- تنامي الاحتكار التكنولوجي: أظهرت تكنولوجيا المعلومات، قابلية للاحتكار، حيث نجد أن احتكار التكنولوجيا قاصر على الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أوروبا الغربية، وإلى حد ما الصين والهند؛

03- استخدام التكنولوجيا كشكل حضاري: هناك العديد من الدول النامية تتعامل مع التكنولوجيا باعتبارها مظهرا حضاريا، وأصبح اقتناؤها بغرض المباهاة الإعلامية والاجتماعية أكثر من الاستفادة الفعلية منها؛

04- ضعف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات: اقتصار الدول النامية غلي الشراء اقتناء الأجهزة دون الدخول في مجال تصنيعها، جعلها ضعيفة في مجال استثمار المعلومات؛

05- الأمية التكنولوجية: مازلت الدول النامية، وخاصة الدول العربية تعاني من الأمية التكنولوجيا، حيث يجهل الكثير من الأفراد استخدام الأجهزة التكنولوجيا الحديثة، كما أن اللغة تعتبر أكبر هاجس في استخدام التطبيقات التكنولوجية.

ثانيا: نقل التكنولوجيا Transfer of Technologie

يعيش العالم ثورة حقيقة في مجال التكنولوجيا، ولم يعد بإمكان أي دولة أن تحقق التطور دون أن يكون هذا القطاع أحد ركائزها، وتمثل التكنولوجيا مصدرا مهما للتنمية بالنسبة للدول النامية، باعتبارها أحد المحركات التي تساهم في تخطي المشكلات الاقتصادية ومواكبة الدول المتقدمة.[3]

تمثل آلية نقل التكنولوجيا أحد أساليب التي قامت بها الدول، ساعية بذلك تحقيق قفزة نوعية واللحاق بالدول المتقدمة، فقد ساد هذا الأسلوب نتيجة الدعاية المكثفة للشركات المتعددة الجنسيات، واعتقاد خاطئ من طرف الدول النامية مفاده أن التكنولوجيا تباع وتشترى، ويأتي ذلك من طرف اقتناء وامتلاك أجهزة ومعدات، وفي هذا

(1)- فؤاد نهال، **الفجوة الالكترونية أسبابها ومؤشراتها**، مقال الكتروني اطلع عليه يوم 2016/05/15، متوفر علي الرابط التالي: https://nalhazani2012.files.wordpress.com/2015/09/d8a7d984d981d8acd988d8a9-d8a7d984d8b1d982d985d98ad8a9.pdf

(2)- فؤاد نهال، المرجع نفسه

(3)- محمد سالم، **الإستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2012- 2013 - المجتمع المصري في ظل اقتصاد المعرفة**، (مصر، وزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، جويلية 2012.) ص: 02.

الإطار نجد البلدان النامية وعلى رأسها الدول العربية قامت بشراء تجهيزات في بعض الأحيان مصانع مجهزة دون الاستفادة الفعلية والدائمة منها.

يمكن تعريف نقل التكنولوجيا بأنه استعارة الأساليب الفنية والاجتماعية لتوظيفها بما يخدم النمو، والتقدم في البلدان النامية، وهي عبارة أيضا عن نقل للمعرفة والخطط الإجرائية، فالتكنولوجيا قد تنقل بشكل مادي أو على شكل معرفة وخطط وإجراءات.[1]

تعتبر قضية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية إحدى الإشكاليات الرئيسية، باعتبارها قضية تهم جميع الأطراف، سواء تلك الدول المصدرة للتكنولوجيا أو المستوردة، فاليابان مثلا تتحدث عن الحاجة لتنمية قدراتها التكنولوجية، بينما يدور الجدل في فرنسا حول مسألة الحضور على الشبكة العنكبوتية، وألمانيا تسعى إلى إزالة الفجوة التكنولوجية بين شقيها، فكل الدول تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من النجاح في المجال التكنولوجي، وتعتبر الدول النامية أن هذه الآلية بمثابة أقصر طرق التنمية، وهي بمثابة جسر العبور من التخلف إلى التقدم[2]، لكن يترتب عن هذه الطريقة عدة أثار سلبية تمس بأمن الدول[3]:

01- إن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى إثقال الدول النامية بالديون، نتيجة ارتفاع تكاليف النقل، الأمر الذي يتسبب في إعاقتها ومنعها من التقدم؛

02- إن نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بشكل غير مدروس، سيؤدي حتما إلى تبعية هذه الدول بالدول الصناعية، وبهذا تفقد الكثير من الدول النامية استقلالها السياسي والاقتصادي؛

03- في الجانب البيئي تسبب التكنولوجيا أثارا سلبية على الإنسان والبيئة على حد سواء، وتؤدي إلى ارتفاع خطير في نسبة التلوث الصناعي، من جراء ما تفرزه المصانع خاصة التي تشتغل بالتقنية النووية؛

04- أما الجانب الاجتماعي، فالتكنولوجيا سوف تؤدي إلى التسبب في انتشار البطالة، خاصة إذا تم التوجه نحو التكنولوجيا كثيفة رأس المال؛

05- رغم هذه الآثار السلبية للتكنولوجيا، تظل أحد أساسيات العالم المعاصر في الوقت الراهن، كونها تغطي الحاجيات الأساسية التي يسعى الإنسان لإشباعها.

ثالثا: الجريمة الالكترونية

---

(1)- حمزة عباسة، **وسائل نقل التكنولوجيا وتسوية نزاعاتها في ضوء القانون الدولي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008)، ص: 32.

(2)- محمد سالم غنيم، **رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي**، مقال الكتروني اطلع عليه يوم 2016/05/16 متوفر علي الرابط التالي:

http://faculty.ksu.edu.sa/m_salem98/

(3)- جمال العص، **إشكالية نقل التكنولوجيا وتوظيفها في الوطن العربي**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007)، ص: 23.

مع دخول التكنولوجيا خاصة الانترنت إلى مجتمعاتنا، بدأ يظهر نوع جديد من الجرائم يسمى الجرائم الالكترونية، وبتطورها أصبح لزاما البحث في تعريف هذه الجرائم والتوعية بأخطارها، نظرا لما تسببه تلك الجرائم من خسائر تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي للدولة.

تعرف جرائم الانترنت على أنها تلك الجرائم الناتجة عن استخدام المعلوماتية، والتقنية الحديثة في أعمال وأنشطة إجرامية، بهدف تحقيق عوائد مالية، وتعني أيضا تلك العمليات التي تستخدم فيها الحواسيب والشبكات العالمية كوسيلة مساعدة لارتكاب جريمة مثل: استخدامها في النصب والاحتيال وغسل الأموال، وتشويه السمعة وغيرها من الأنشطة.[1]

يمكن أن نستنتج من خلال هذا التعريف بعض الصفات التي تتميز بها الجريمة الالكترونية[2]:

01- أنها عابرة لحدود الدول، ولا تقتصر علي بلد دون الأخر، كما أنها تتميز بتعدد جنسيات الأشخاص والمرتبطين بها؛

02- أنها جرائم لا يمكن فصلها عن التوظيفات السيئة لجوانب الثورة التكنولوجية الإيجابية؛

03- ترتبط الجريمة الالكترونية في أغلب الأحيان بالجريمة المنظمة؛

04- أنها جرائم تعتمد علي السرية وإخفاء الهوية؛

05- تحدث الجريمة الالكترونية ضررا واسعا، وتضرب بالأمن العام، والأمن الوطني بشكل لم يكن معهودا في الجرائم التقليدية.

تعتبر الجرائم الالكترونية تهديدا حقيقيا على أمن الدولة في مجالات عدّة منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن نلخص هذه الآثار في:

01- الحروب الالكترونية Cyber War

تتسبب في توقيف عمل كافة الأجهزة الالكترونية في ميادين العمل بالدولة، من خلال إطلاق الفيروسات Virus، التي تتلف عمل الأجهزة أو تشلها على الأقل، ويكفي فقط الإشارة إلى جرائم قطع شبكات وكابلات الاتصال، ممّا يتسبب في العديد من الآثار مثلا المتعلقة بتدفقات رأس المال، والإدارة خاصة مع توجه الدول إلى الإدارة الالكترونية.[3]

(1)- يوسف صغير، **الجريمة المرتكبة عبر الانترنت**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013)، ص ص: 08، 09.

(2)- محمد جمال مظلوم، **تأثير الجرائم المستحدثة علي الأمن القومي**، (ملتقي علمي بعنوان الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الإستراتجية، عمان، الأردن، 2014) ص ص :12،13.

(3)- المرجع السابق، ص: 14.

02- حرب المعلومات War for Information

تهدف هذه الحرب إلى الحصول على المعلومات خاصة فيما تعلق بالقدرات الاقتصادية، والاستراتجيات الدفاعية، وهناك نوع آخر يدعى الحرب من خلال المعلومات War through information، وهي استخدام المعلومات كمصدر مهم للسيطرة على المعلومات الخاصة بالعدّو، بإضعاف حصانته الدّفاعية المعلوماتية.

03- الإرهاب التخيلي Cyber terrorisme

يعد الإرهاب التخيّلي أحد أنواع الجرائم الالكترونية، من خلال استخدام قراصنة الحاسوب Hackers الذين يعملون على خرق البيانات، والحصول على المعلومات، وإطلاق الفيروسات، ذلك لتحقيق أهداف الجماعات الإرهابية، ومن جهة أخرى تعتبر الانترنت قد استغلت من طرف الإرهابيين كأداة اتصال فيما بينهم، وانتقاء المعلومات، وكذلك استعمالها كأداة لترويج القضايا السياسية التي تشكل دوافع الإرهاب.[1]

مما تقدم نجد أن المعارف العلمية والتكنولوجية تساعد على تحسين ورفع مستوى المعيشة، وإسراع العملية التنموية خاصة للدول النامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد ضعف القدرات العلمية والتكنولوجية للدول النامية، جعلها عرضة للتبعية التكنولوجيا للدول الصناعية المتقدمة.

بالعودة إلى الدول العربية فرغم مساعيها إلى نقل التكنولوجيا إلا أنها لم تحقق النمو المتوقع، نظرا لسياسات الشركات المتعددة الجنسيات التي رسّخت اعتقاد بأن التكنولوجية تنقل بصورة تجارية، وهذا ما أدى إلى تهافت الدول العربية على اقتناء الأجهزة والمصانع بغية سّد الفجوة الالكترونية بينها وبين الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: سيادة الدول وسيناريوهات المستقبل

يعتبر عنصر السيادة Sovereighty الركيزة التي تميز الدولة عن باقي الوحدات السياسية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى، حيث تشير في نطاق مفهومها إلى القدرة الفعلية للدولة على رفض الخضوع لأي سلطة خارج إرادتها، بما يعطيها القدرة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدولي[2]، وهي بذلك تكون السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة.

الفرع الأول: الارتباطات الجديدة للسيادة على ضوء مقاربة الأمن الإنساني

ظلت السيادة منذ أن أشار إليها جون بودان Jean Bodin، على أنها السلطة العليا المعترف بها، والمسيطرة على المواطنين دون تقييد قانوني، ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية[3]، تمثل أساس

(1)- ذياب موسي البداينة، المرجع السابق، ص ص: 99- 102.

(2)- عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، ج3، ط2، (لبنان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص: 356.

(3)- أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008)، ص: 17.

التنظيم الدولي الحديث، حيث نصّت عليها وأقرّتها كل القوانين والنظم والمعاهدات والأعراف الدولية[1]. سارت الأحداث الدولية منذ اتفاقيات واستفاليا 1648م، للتّأكيد على التوجه الدولي نحو التركيز على منظومة مفاهيمية متكاملة، تستند إلى المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية[2]، ما يجعل من السيادة مقياسا للشّرعية والتمييز بين الدول، المرتكز على مجموعة من الخصائص هي[3]:

01- مطلقة لا تعلوها سلطة؛

02- شاملة تطبق على كل الأفراد والتنظيمات داخل حدود الدولة الإقليمية؛

03- غير قابلة للتنازل، حيث أن فقدان السيادة هو مقدّمة لزوال الدولة؛

04- دائمة بغض النظر عن تغيّر الأشخاص الممارسة لها، والمؤسسات التي تتمّ عبرها؛

05- غير قابلة للتّجزئة، حيث لا يمكن قيام أكثر من سيادة على إقليم الدولة الواحدة.

دفعت تحوّلات ما بعد الحرب الباردة، إلى إحداث تغيير في المفهوم الواستفالي للسّادة، الأمر الذي استلزم إعادة تعريفها بشكل يضمن فهما أفضل للتّحولات والقوى الجديدة الفاعلة في السياسة العالمية، حيث قدّم الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي مفهوما للسيادة بوصفها فنّا للتسوية بين القوى غير المتساوية، فالدول حسبه لم تعد وحدها العناصر المؤثرة والفاعلة في البيئة الدولية، وإنما هي جزء من الروابط الإقليمية والمنظمات العالمية، التي توفر في مجموعها إطارا للتقدّم والأمن الدولي[4]، فالترابطات المعقّدة والتفاعلات المكثفة، التي خلقتها الفواعل غير الدولاتية، نزعت نحو التقليص من السيادة المطلقة للدّول على الصعيدين الدّاخلي والخارجي.

يدعم فرانسيس دينك Francis Deng هذا الاتجاه، في كتابه الموسوم بمسؤولية السيادة Sovereighty as Responsibility، من خلال إشارته إلى أن مفهوم السيادة باعتباره امتيازا مطلقا للدول قد تغير، بحيث يمكن تعليق هذا الامتياز في حالة فشل الدول في أداء واجباتها، ومسؤولياتها اتجاه مواطنيها بضمان رفاهيتهم وحمايتهم، فإمكانية تدخل القوى الخارجية في شؤون هذه الدول تبقى كبيرة، في حال إخفاقها في أداء مسؤولياتها.[5]

(1)- شفيعة حدّاد، **سياقات تراجع وعودة الدولة في مركزية العلاقات الدولية**، (مجلة المفكر، العدد08، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، ص: 368.

(2)- جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية**، المرجع السابق، ص: 64.

(3)- تيسير إبراهيم قديح، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011م**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزّة، 2013)، ص ص: 93، 94.

(4)- سهام سليماني، **تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية: دراسة حالة العراق 1991م**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005)، ص ص: 13، 14.

(5)- عادل زقاغ، **السيادة والتدخل الإنساني**،اطلع عليه 01/ 09/ 2005، ص ص: 07، 08. متوفر على الرابط الاليكتروني التالي: http://www.Geocities.com/adelzeggagh/sover.html

سجلت هذه التحولات إعادة ترتيب الأولويات، بإحلال الفرد مكان الدولة، والانتقال من سيادة الدولة إلى سيادة الفرد، وهو ما يقابله في الموازاة تغير في حدود مفهوم السيادة، بانتقاله من الاتجاه القانوني المجرد، القائم على اعتبارها امتيازا مطلقا لصاحب السلطة، إلى اتجاه الحد من هذا المفهوم واعتباره كمسؤولية للدولة، يمكن تعليقها لصالح الجماعة الدولية، في حال إخلالها بهذه المسؤولية.

يمكن رصد الارتباطات الجديدة للسيادة الوطنية في ظل مقاربة الأمن الإنساني في النقاط التالية:

أوّلا: الارتباطات السياسية

شهد العقد الأخير من القرن الماضي، عديد التغيرات التي دفعت إلى تعديل وتحديث وظائف الدولة السيادية على المستويين الداخلي و الخارجي، حيث عرفت هذه الفترة بروز مفهوم الحوكمة Governance؛ كبديا لأداء الحكومة Govenment، الذي يعتمد على العملية التشاركية في الحكم بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث لم يعد نشاط الحكم مقتصرا على الحكومات ككيانات رسمية، بقدر ما أصبح متاحا أمام العديد من القوى غير الرسمية أدنى و/ أو أعلى من الدولة، وعليه فقد عدّ مفهوم الحوكمة Governance الأكثر تعبيرا عن حقائق البيئة الدولية الراهنة.[1]

إن إخفاق الدولة في تحقيق مؤشرات الحوكمة السياسية، كالحرية السياسية والثقافية، والتعدّدية والديمقراطية المشاركاتية، قد يدفع بها إلى أزمات في نظام الحكم، تصل في غالبية الأحيان إلى انتشار العنف والفوضى، ما يزيد من احتمالية التدخل في شؤونها تحت مبرّرات حماية حقوق الإنسان، أو ما يعرف بالتدخل الإنساني Humanitarian Intervention، الذي عرف تزايدا مضطردا منذ النصف الثاني من القرن الماضي، من خلال استخدام القوة أو التهديد بها من طرف دولة أو منظمة دولية، لهدف حماية حقوق الإنسان[2]، عبر الاستناد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا ميثاق الأمم المتحدة كدعامتين لهذا المفهوم.

عرف الاستخدام الدولي لمفهوم التدخل الإنساني، تطورا مع بداية الألفية الثالثة، على خلفية تغليب المصالح السياسية على الدواعي الإنسانية، ليتحول إلى مسؤولية الحماية Responsibility to Protect التي تشير إلى تحمل الدولة مسؤولية حماية المواطنين احتراما لمبدأ السيادة، وفي حال إخفاقها أو عدم رغبتها في وقف انتهاكات حقوق الإنسان، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كفالة حماية هذه الحقوق من الانتهاك، عبر التّدخل ضمن إطار المسؤولية الدولية للحماية، حيث تعدّ هذه الخطوة كمحاولة للتوفيق بين واجب المجتمع الدولي في التدخل وضرورة

(1)- شفيعة حدّاد، المرجع السابق، ص: 370.

(2)- وهيبة العربي، **مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014)، ص ص: 15، 16.

احترام سيادة الدول[1]، وقد تم إعمال هذا المبدأ ضمن التدخل الدولي في الأزمة الليبية سنة 2011م. يضاف لها في هذا السياق؛ عمليات الإغاثة التي تقودها المنظمات الدولية غير الحكومية، على غرار منظمة الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أطبّاء بلا حدود، وتوليفة واسعة من المنظمات التي تنشط في مناطق التوترات والنزاعات، والتي عرفت هي الأخرى تزايدا كبيرا ضمن الحقبة ذاتها.[2]

ثانيا: الارتباطات الاجتماعية

شكّل تغير حدود مفهوم السيادة نزولا نحو مستوى الفرد، ارتباط الدولة بمسؤولية ضمان رفاهية الأفراد الاجتماعية، عبر تحقيق مختلف قطاعات الأمن المتصلة بالفرد، كالصحة والوظيفة وضبط سياسات الهجرة واللّجوء؛ سواء كانت دولا مستقبلة أو دول عبور وباقي القطاعات الأخرى، حيث أن الغياب النسبي للدولة وضعف مؤسساتها الأمنية، وكذا عدم الفعالية والجاهزية للمؤسسات الإدارية في إدارة شؤون الدولة الدّاخلية، مضافا لها غياب الرادع القانوني وآليات الحوار، كلها عوامل قد تقود إلى العنف الاجتماعي، الذي تكون الدولة في الغالب منتجا له أو طرفا أصيلا فيه، هذا وتعدّ أحداث الربيع العربي المثال الأبرز عن إخفاق الدول العربية في تحقيق مسؤولياتها الاجتماعية.[3]

إن فشل الدولة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد، والنتائج المترتبة عن هذا الفشل، تدفع إلى إمكانية تعليق سيادتها، سواء عبر آليات الحوكمة وترشيد نظم الحكم سياسيا، أو عبر استخدام القوة بناء على الضرورات التي تمليها اعتبارات حماية حقوق الأفراد في إطار التدخل الدولي الإنساني ومسؤولية الحماية.

ثالثا: الارتباطات الثقافية

أصبحت السيادة في ظل مفرزات بيئة ما بعد الحرب الباردة، المسنودة إلى المتغير الثقافي الهوياتي، كمعيار لقياس درجة تجانس المجتمعات داخل الدول، تنزع أكثر نحو فصل الأمة عن الدولة، من خلال اتخاذ إجراءات مؤسساتية تحدد سلطة الدولة في الوظائف الأمنية، في حين تناط المسائل والقضايا الثقافية إلى هيئات محلية أو فوق وطنية وذلك بسبب فشل تدابير حماية الأقليات من جهة، ومخاوف الفوضى والعنف التي قد تنجم عن إعطاء كل الأقليات حقّها السيادي في الاستقلال من جهة أخرى.[4]

---

(1)- خالد حساني، **مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية**، (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 05، العدد 01، 2012)، ص: 20.
- وهيبة العربي، المرجع السابق، ص ص: 82، 83. (2)
(3)- أحمد زيدان، **التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011)، ص ص: 07، 08.
(4)- عادل زقاغ، المرجع السابق، ص: 06.

دفعت هذه التحولات إلى تحديث الوظيفة الأمنية للدولة، خاصة ما تعلّق بالتدفقات الثقافية والغزو الثقافي حيث أصبح الحفاظ على النسق الثقافي والهوياتي أولوية أمنية للدولة، من خلال رهانها على متغير الحفاظ على النسيج المجتمعي في سياقه العام، وأنماطه التعريفية من لغة ودين وعادات وتقاليد وثقافة، مع مراعاة ضروريات التقدم، ورهانات العصر التي تفرضها البيئة الدولية الراهنة[1]، وعليه كلما استطاعت الدولة التوفيق بين هذين المطلبين، زادت فرص تحقيق مسؤولياتها الثقافية في ضمان الأمن الهوياتي للفرد داخل المجتمع.

رابعا: الارتباطات الاقتصادية

يشير مدلول الارتباطات الاقتصادية إلى تمكن الدولة من تحقيق رفاهية الأفراد الاقتصادية، غبر توفير الفرص والخدمات، أو تحقيق الأمن الاقتصادي بصفة عامة من خلال إشباع الحاجة الاقتصادية للأفراد.[2]

أعطت العولمة دفعا قويا لزيادة نشاط الفواعل غير الدولاتية Non State Actors، وهو ما يقابله تراجع في دور الدولة في المجال الاقتصادي[3]، حيث أن كثافة الاعتمادات المتبادلة بين الدول أضفت إلى ميوعة الحدود الوطنية أمام تدفقات حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وهو ما استلزم إحداث تغيير في وظيفة الدول، من كونها سيّدة على السوق إلى كونها حارسا مسؤولا عن الموازنة بين حماية السوق المحلية أمام تدفّقات الاستثمارات الأجنبية وسوق العمالة من جهة، وضمان توفير الأمن الاقتصادي للفرد داخليا من جهة أخرى.

إن فشل الدولة في إحداث هذا التجانس، قد يدفعها إلى الارتباط بالمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية، كمؤسسات بروتن وودز Briton Woods، وما يستتبع ذلك من إجراءات إعادة هيكلة الاقتصاد، والدفع بهذه الدول نحو الخوصصة والانفتاح على السوق العالمية، مضافا لها مخاوف ارتفاع المديونية الخارجية، وما تفرضها من جدولة وإعادة جدولة الديون، ما يتيح للدول المانحة التحكم باقتصاديات الدول المدينة، وتسييرها وفق مقتضيات المصلحة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث.[4]

استنادا إلى هذه الارتباطات الجديدة، فإن تحقيق السيادة كمسؤولية يتطلب التوفيق بين إقناع الدول بضرورة تنفيذ التزاماتها الداخلية اتجاه مواطنيها من جهة، والتزامها الدولي الخارجي القاضي بالتدخل لصالح الجماعات المضطهدة من جهة أخرى، وعليه فالرهان على هذين المطلبين سيدفع الدول إلى فعل كل ما من شأنه أن يسمح لها بتنفيذ واجباتها الداخلية، لإدراكها أنها ستكون هدفا للتدخل الخارجي في حالة فشلها.[5]

(1)- أرمان ماتلار، المرجع السابق، ص ص: 109، 110.
(2)- أمحند برقوق، المرجع السابق، ص: 04.
(3)- شفيعة حدّاد، المرجع السابق، ص: 370.
(4) -Karoline Thomas, op cit, pp : 168, 169.
(5)- عادل زقاغ، المرجع السابق، ص: 08.

الفرع الثاني: مستقبل السيادة بمقاربة الأمن الإنساني

عرفت السيادة في مسارها التطوري جملة من التغيرات، توسم أحيانا بأنها تغير نحو التطور في توصيف السيادة، وأحيانا بأنها تقلص لها نحو الزوال، فاهتزاز ركائز الدولة الواستفالية، والتغيرات التي طالت أدوارها الوظيفية على مختلف المستويات[1]، أثار جدلا واسعا حول مستقبل السيادة الوطنية، في ظل التحولات العميقة التي تحملها العولمة Globalization، بما أدّى إلى بروز أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل السيادة:

أولا: سيناريو زوال السيادة الوطنية

يركز أنصار هذا الاتجاه على فكرة أو نظرية الجغرافيا الاقتصادية Geo- Economics[2]، في ظل مستويات غير مسبوقة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل Economic Interdependency، الذي جعل من الدول عاجزة عن التعامل مع القوى الرأسمالية العالمية الهائلة، حيث أصبحت الأسواق سيدة على الدول في كثير من القضايا.[3]

تدعم سوزان سترانج Susan Strange هذا الاتجاه، من خلال تركيزها على الأبعاد الاقتصادية في السياسة العالمية، وأثر الشركات المتعدّدة الجنسيات (Multinational Corporations (MNCs، في سياق حديثها عن الدبلوماسية الثلاثية بين الحكومات والدول والشركات متعدّدة الجنسيات، هذه الأخيرة التي تتّجه في الغالب إلى التحالف لتحقيق مصالحها على حساب مصلحة الدولة.[4]

سعى فرانسيس فوكوياما F. Fukuyama في السياق نفسه، إلى لبرالية الدول – الدفع بها نحو الليبرالية – عبر خطاب انتصار الرأسمالية الليبرالية، باعتبارها أنموذجا عقلانيا يستطيع التوفيق بين متطلبات الاعتراف بالهوية الفردية، وربطه بين التقدم الاقتصادي والحرية السياسية، عبر استدلاله أن الدول الأكثر تقدما اليوم هي الأنجح ديمقراطيا.[5]

تأسيسا لذلك؛ ينطلق أنصار هذا السيناريو من فكرة أن دخول العولمة، هو خروج للمنظومة الواستفالية وتقلص للسيادة باتجاه الزوال تدريجيا، أمام الدور المتزايد للفواعل غير الدولاتية Non State Actors على مختلف

(1) –عبد الله بن جبر العتيبي، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، ع 100، 2008)، ص: 79.

(2)- ألفين وهايدي توفلير، **الحرب وضدّ الحرب**، تر: المشير عبد الحليم أبو غزالة (" د. ب.ن "، دار المعارف، 2000)، ص: 46.

(3)- جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص: 457.

(4)- خميس جديد، النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، (مجلة المفكر، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، ص ص: 162، 163.

(5)- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، المرجع السابق، ص: 26.

الأصعدة، فكما حلّت الدولة محلّ سلطة الإقطاع، ستحلّ الشركات المتعدّدة الجنسيات محل الدولة، وتعمل على تقليص سيادتها تدريجيا، لتتحوّل بذلك إلى وسيلة لحماية مصالح هذه الشركات.[1]

تنحوا كل هذه المتغيرات إلى أفول وتلاشي السيادة الوطنية، فالعولمة حسب أنصار هذا السيناريو، حكمت على السيادة بالعجز، وعلى الدولة بالإلغاء.

ثانيا: سيناريو الحكومة العالمية

طرح أنصار هذا السيناريو تصورا كوسموبوليتانيا Cosmopolitanism، يستند إلى فكرة إنشاء حكومة عالمية Global Government، كنتاج لأثر العولمة التي ستحدث تغيرات في مفهوم السيادة، حيث تتنازل الدول عن سيادتها لصالح حكومة عالمية، منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي، وهي الفكرة التي طرحتها الليبرالية الدولية في عشرينيات القرن الماضي، وتم الميل إلى أنموذج لها تمثل في عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة بعدها والتي أعادت العولمة طرحها، ليس باعتبارها حلاّ بعيد المنال، بقدر اعتبارها عملية قيد التكوين والتطور.[2]

ينطلق هذا السيناريو من فكرة أساسية، هي أنه مثلما تطورت الدولة الحديثة على عملية تكافلية، تطورت عبرها الحرب والهيكليات الإدارية والشرعية، كذلك فإن الحكومة العالمية ستحدث الآن عبر عملية مشابهة، تنطوي على تنامي المسؤولية الإدارية في التمسك بالمعايير العالمية، عبر إعادة بناء الشرعية، والانتقال من الدبلوماسية النازلة من الأعلى بين الحكومات إلى السياسة العالمية، مضافا لها الانتقال من مجرد تقديم المساعدة الإنسانية إلى عمليات الإعمار بعد النزاعات.[3]

ثالثا: سيناريو تحول السيادة بالمعطى الحضاري

ينطلق هذا السيناريو في تحليله للتغير الحاصل في مفهوم السيادة، من الفجوات الناشئة في شبكة العلاقات الدولية، التي يمثل المحور الحضاري أهمها، فالدولة حسب هذا السيناريو لم تعد مسيطرة على الحضارة، بقدر ما تسيطر الحضارة على الدولة، بما يجعل منها بديلا عن الدولة السيادية، وعليه فالدولة تبقى فاعلا Actor قويا في

(1)- محمد بوبوش، **أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية**، جامعة محمد الخامس- الرباط، ص: 11، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي:
http://www.oujdacity.net/regional-article-1676-ar/regional-article-1676-ar.html.

(2)- ليلى حلاوة، السيادة: **جدلية الدولة والعولمة**، (مصر، 08/ 05/ 2005)، ص: 07. متوفر على الرابط الاليكتروني التالي:
http://www.Maraji3-elondy.Blogspot.com/2011/05/blog-spot.3081.html

(3)- ماري كالدور، **الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية**، تر: حسين زينه، (العراق، بغداد، دراسات عراقية، 2009)، ص: 263.

الشؤون الدولية، ولكن ما يتغير هو بنية النزاع[1]، انتقالا من النطاق الدولي إلى النطاق الداخلي كميزة طبعت العلاقات الدولية فترة ما بعد الثنائية القطبية.

تأسيسا لذلك فإن الذي سيزول هو مضمون الدولة القومية، وليس الدولة في حدّ ذاتها، كنتاج لتمزق النسيج المجتمعي إلى نخب وفئات ذات ولاءات حضارية خاصة، وهو ما يرتب تغيرا في مفهوم السيادة التقليدي، ببروز انتماءات جديدة تكون أضيق من الولاء الوطني، تتجسد في العشائر والطوائف والعرقيات وغيرها من الجماعات.[2]

تدفع هذه المتغيرات حسب أنصار هذا السيناريو إلى تفكّك الدول السيادية إلى عديد الدول القومية الصغيرة بسبب النزاعات ذات الأبعاد الإثنية والهوياتية الداخلية، كمتغيرات تجعل من هذا السيناريو أمرا محتملا.

رابعا: سيناريو استمرارية السيادة الوطنية

ينطلق أنصار هذا السيناريو من فكرة أن التطورات الدولية الراهنة، لا تتعارض وبقاء الدولة واستمرارية السيادة فيها، وعليه فالدولة القومية تبقى في جوهرها السيادي، ولكن ما يطاله التغيير هو الأدوار الوظيفية التي تضطلع بها الدولة، للتكيف مع متطلبات البيئة الدولية ومسايرتها، وهو ما تلخصه روث لابيدوث Ruth Lapidoth في قولها أن :" لا العولمة Globalism ولا الاعتماد المتبادل Interdependency من قبلها، قد تحدّيا سيادة الدول: الدول وحدها فقط هي التي تتحدّى سيادة بعضها. [3]

يعكس هذا القول بقاء الدولة صاحبة السلطة السيادية في قرارات الحرب والسلم، مضافا لها في هذا السياق أن النزعة القومية كإيديولوجية سياسية، لا تزال تؤطّر حركيات تفاعل الدول، فعدد كبير من الدول اليوم لا تزال تريد دولا قومية، دون اهتمامها بأي ترتيب سياسي بديل[4]، فحتّى المجال الجيوسياسي Geo- Politics المعولم والذي يمثل الاتحاد الأوروبي الأنموذج الأبرز له في هذا السياق، لا يمثل زوالا للدولة القومية، بقدر ما يمثل تطورا للسيادة نحو دولة فوق قومية Super- State، والذي يبقى دولة في مواجهة باقي الدول الأخرى[5]، وعليه فالمسار الجديد يمثل تطورا للسيادة، وليس انحصارا لها.

---

(1)- صامويل هنتنغتون، المرجع السابق، ص: 19.

(2)- العيد صالحي، **العولمة وتأثيرها في مفهوم السيادة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، 2005)، ص: 61.

(3)- ليلى حلاوة، المرجع السابق، ص: 18.

(4)- جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص: 458.

(5) هيثم الكيلاني، **العولمة والعسكرة في الشرق الأوسط**، (مجلة الفكر السياسي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا، العدد 22، 1999)، ص: 13.

يضاف لها في هذا الصدد؛ أن النزعة القومية داخل الاتحاد الأوروبي لا تزال بصحة جيدة، والتي يعكسها التوجه الفرنسي، من خلال تعبير الرئيس السابق جاك شيراك (الترجمة): " ... في المستقبل ستظل أممنا النقطة المرجعية الأولى لشعوبنا "[1]، وما يؤكد ذلك هي تداعيات الهجمات التي طالت فرنسا سنة 2015م، وبلجيكا 2016م، والتي أعادت النقاش حول مسألة السيادة القطرية داخل الاتحاد، خاصة ما تعلق بمسائل الحدود الوطنية.

يعكس التوجه السيناريو الأخير توجهات أحداث البيئة الدولية الراهنة، التي لا تزال تنحوا إلى التأكيد على بقاء السيادة كمقياس وشرعية للتمييز بين الدول، على اعتبار أن التصورات التي طرحتها السيناريوهات الأخرى، صعبة التحقيق على أرض الواقع كبدائل حقيقية وفعلية للدولة السيادية، فبالنسبة للتصور الأول الذي طرحه أنصار زوال السيادة، باتجاه الشركات المتعدّدة الجنسيات Multinational Corporations كبديل للدولة، وإن كانت هذه الشركات حقيقة تسيطر على كثير من القضايا خاصة الاقتصادية، بما يفوق في الغالب قدرة الدولة ذاتها، إلاّ أنها كبديل قريب المدى لم يكتمل بعد، حيث تقتصر سيادتها فقط في المجالات الاقتصادية، في حين تبقى المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية في جزء كبير منها يخضع لسيادة الدولة.

يعد التصور المبني على الحكومة العالمية Global Government المنسوب إلى الأمم المتحدة كتجسيد لها، أيضا يعرف نوعا من القصور، على خلفية سيطرة القوى الكبرى على الهيئة خاصة "مجلس الأمن، بما يجعل منها فضاء لاستعراض قوة العضلات على حدّ تعبير جون ميرشايمر، وما يؤكّد ذلك السياسات الأمريكية المتعدّية على الشرعية الدولية في حربها على أفغانستان سنة 2001م، والعراق سنة 2003م.

يمثل السيناريو الثالث القاضي بطرح الحضارة كبديل للسيادة، أحد السيناريوهات المحتملة الحدوث والذي تدعمه مفرزات البيئة الدولية الراهنة، إلاّ أنه رغم هذه المؤشرات التي تدعمه، فلا يمكن إغفال ردود الفعل الوطنية الساعية إلى ضرورة حماية الوحدة والتجانس المجتمعي، للحدّ من إمكانية حدوث هذا السيناريو، وعليه فإن المؤشرات التي تطرحها البيئة الدولية الراهنة، لا تزال تؤكّد على محورية عنصر السيادة في تفاعلات شبكة العلاقات الدولية.

(1)- جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص: 458.

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما تقدّم عرضه في إطار دراسة إشكالية هذا الفصل، يمكن القول أن التهديدات التي أفرزتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، قد دفعت إلى عجز الأطر النظرية التقليدية عن التعامل والتصدي لها، الأمر الذي دفع الدوائر السياسية والأكاديمية ضرورة السعي نحو بناء مقاربة بديلة تكون أكثر قدرة وفعالية في فهم وتفسير مخرجات البيئة الدولية في أبعادها الأمنية، والتي تمكّن الدول من تكوين سلوكات وردود أفعال استجابية استنادا إلى المضامين التحليلية المنية ضمن تلك المقاربة.

تعتبر مقاربة الأمن الإنساني ضمن هذا السياق إحدى الأطر النظرية الجديدة التي تعدّ إطارا شاملا ومتضمنا لمختلف الأمن، حيث اتخذت منها الدول آلية لمواجهة التهديدات على غرار الفشل الدولاتي الذي يعدّ أحد أكبر الهواجس الأمنية التي تعاني منها جميع الدول القوية منها والضعيفة.

تشهد هذه الظاهرة انتشارا واسعا في دول الجنوب خاصة دول ما بعد الاتحاد السوفياتي حيث تعتبر هذه المناطق بيئة حاضنة لهذه الظاهرة ومختلف ارتباطاتها الأمنية على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية كأنماط تهديد تنشط أكثر في المناطق ذات الإنكشافية الأمنية والضعف المؤسساتي.

يعد مدخل التنمية الاقتصادية ضمن هذا السياق من المداخل المهمة في ترشيد نظم الحكم وتحقيق المن وتوفير عوامل الاستقرار الدولاتي وهو ما يعكسه روبرت مكنمارا في قوله أن الأمن هو التنمية، وهو ما دأبت عليه دول النامية منذ بداية هذه الألفية عبر التوجه نحو التنمية المستدامة.

شكلت الثورة في الشؤون التكنولوجية إحدى المداخل التي حملت جملة من المخاطر على سيادة وأمن الدول خاصة الضعيفة في إطار سعيها إلى مواكبة التطور الحاصل في عالم الشمال حيث ركزت على نقل التكنولوجيا كإستراتيجية سريعة لسدّ الفجوة الرقمية بينها وبين تلك الدول غير أن ذلك أثبت فشل هذه الإستراتيجية بما أدّى إلى تعميق تلك الفجوة أكثر من تقليصها.

خاتمة

يمكن في نهاية هذا العمل واستنادا إلى ما تم التطرق إليه عبر المراحل المخلفة له، الوصول إلى خاتمة توجز أهم الاستنتاجات المتصلة بعملنا يأتي في مقدمتها، حقيقة أن فترة ما بعد الحرب الباردة، قد فرضت إعادة النظر في موضوع الأمن والدولة، وعليه فإن إشكالية موضوع الأمن غير التقليدي وكفاءة استجابة الدول، قد أسّس مساحة للتحليل ضمن ورهانات جديدة، خاصة في ظل تشابك وكثافة القضايا والمسائل، التي أصبحت تشهد تغيّرا في أوزانها النّسبية على سلّم ترتيب الأولويات، بحسب تغيّر أوضاع البيئة الدولية، مضافا لها الترابطات التي أصبحت تعرفها السّياقات المحلّية والإقليمية والدّولية.

تستدعي هذه التّحولات المتسارعة في بيئة الأمن الدّولي إعادة النّظر، والمراجعة المستمرّة في مختلف الأطر المفاهيمية، والسّياقات النّظرية ضمن الدّوائر الأكاديمية، التي تمثّل بدورها أرضية وأساسا ينطلق منه صنّاع القرار، وكذا ما يهمّ مختلف الهياكل والبنى المؤسّساتية والسّلطوية ضمن الدّوائر السّياسية، لفهم وإدراك؛ ومن ثمّ بناء أفعال وتكوين استجابات، في مواجهة التّهديدات الموجّهة إلى كيان الدّولة السّيادي، خاصة وأن هذه التّهديدات تتّسم بدرجة عاليّة من التّعقيد والتّرابط، إلى درجة تفوق قدرة الدّولة الواحدة على الاستجابة بكفاءة عاليّة لاحتوائها، مضافا لها الضّبابية والهلاميّة التي تطبع مصادر هذه التّهديدات.

بناء على ذلك فقد عرضت هذه الدّراسة، العلاقة الانعكاسية بين التّهديدات الأمنيّة الجديدة ضمن الأمن غير التّقليدي، ومدى كفاءة وفعاليّة استجابة الدول، عبر جملة السّياسات والإستراتجيات وفق تفعيل منطق أطر التحليل النّظرية الجديدة، ضمن الدّراسات النّقدية، لبناء استجابات فعّالة للتّكيف مع مخرجات البيئة الأمنيّة، التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وبذلك تكون هذه الدّراسة قد أسّست نظريّا لمركزيّة الدّولة كفاعل أمنيّ وفق اتّجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول:

ينطلق هذا الاتجاه من تصوّرات الطّرح التقليدي للأمن الدولي، التي قدّمت أطرا بنيوية للتهديدات، بما يجعل من الدولة ذات بعد محوري في تفاعلات شبكة العلاقات الدولية، باعتبارها مركز العنف الشرعي عبر احتكارها لوسائل العنف المادي المشروع، وأحد عوامل الانتماء والولاء ضمن سياق النّسق العقدي الوطني، والهوية الوطنية الشّاملة، وفاعلا أساسيا على الصعيد الخارجي مع قدرته على اكتساب قدر من الانسجام والالتزام، ومنظما

للنظام الدولي عبر مساعيها في بناء التحالفات والتوازنات خاصة الإستراتيجية منها، هذا وقد أعطت ظروف البيئة الدولية التي ميّزت الحرب الباردة دفعا قويا، نحو تكريس أطر تحليل هذه التصورات التقليدية.

الاتجاه الثاني:

يشير هذا الاتجاه إلى التفكير الأمني الموسّع، ذو النظرة المراجعة لمختلف أطر التنظير في الطرح التقليدي، من خلال الاتجاه إلى تعميق مواضيع الأمن سواء نزولا نحو الفرد كأدنى مستوى للأمن، أو صعودا نحو العالمية أو الكونية في إطار السعي نحو تحقيق الأمن الشامل، كما حدث نزوع نحو التوسيع في أبعاد الأمن، عدى تلك الأبعاد السياسية والعسكرية إلى أبعاد أخرى اقتصادية؛ واجتماعية؛ وبيئية، مضافا لها اهتمامه بمخرجات هذه الأبعاد من مخاطر وتهديدات موجهة نحو الدول، وبذلك يكون هذا الاتجاه الذي برزت معالمه بشكل أكثر وضوحا بعد الحرب الباردة، قد جسّد تحولا في بنية الخطاب النظري من كون اعتبار الدولة أساس التنظيم الدولي، والفاعل المنظّم للبيئتين الداخلية والخارجية، إلى مجرد اعتبارها وسلة لتحقيق الأمن في إطار هدف أسمى هو الفرد كأساس ومرجعية للأمن، وهو بهذا يجسد حالة من الانتقال من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف.

تأسيسا على هذا المفهوم النقدي للأمن، فإن هذه الدراسة قد تطرقت إلى تأثير مختلف أطر التهديد، التي وسمت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة على الدولة، انطلاقا من ثلاثة مستويات أساسية:

المستوى الأول:

يتجسد هذا المستوى في التهديدات التماثلية، وبذلك فهو يعكس تصورا تقليديا للأمن يتمثل في الأمن القومي في صيغته الموسّعة، من خلال الكشف عن أثر المشروطية كشكل من أشكال التهديدات الأمنية، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، عبر جملة الإصلاحات الساعية نحو ترشيد الحكم، في عديد الدول المتعثرة اقتصاديا والمنغلقة سياسيا، وكذا طروحات التنمية المستدامة والخوصصة الاقتصادية، والتي تجسد طريقة تعامل الدول المتقدمة مع الدول الأقل نموا، والذي قادته عبر المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية، التي تحولت إلى أنساق للهيمنة أكثر منها أطرا للتعاون والتنسيق بين الدول، يضاف لها في هذا السياق؛ زيادة عمليات التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عبر الواجهة الإنسانية، نتيجة سلسلة الانهيارات المؤسساتية التي شهدتها دول العالم الثالث، في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المستوى الثاني:

يتجه هذا المستوى للكشف عن أثر التهديدات في واقع العلاقات الدولية على الأمن القومي للدول، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تعدّدا في الفواعل والقضايا، بما يفوق الأدوار الوظيفية التقليدية للدول، وهو ما يجعلها عاجزة نسبيا عن التحكم في مختلف مسارات وسياقات هذه التفاعلات، وبذلك انعكس هذا العجز النسبي في كفاءة وفعالية استجابة الدول في مواجهة هذه التهديدات، بالإسقاط على مساعي الدول لتحقيق مختلف متطلبات الأمن والحفاظ على مصالحها، وحماية أفرادها من الأخطار الداخلية والخارجية، بما يشكل تهديدا مباشرا للأمن الإنساني.

المستوى الثالث:

يتجه هذا المستوى إلى دراسة الانعكاسات السلبية؛ التي حملتها الليبرالية الغربية على الأمن القومي للدول، من خلال التهديدات التي مسّت الوجود الفعلي للدول، عبر الكشف عن أثر النّزاعات الإثنية والعرقية على أمن وسيادة الدول، التي تهدّد بدفعها نحو التّفكّك والانقسام، وهو ما يزيد من إمكانية تدخّل القوى الخارجية في الشّؤون الداخلية لهذه الدول، أو من خلال هشاشة اقتصاديات الدول الضعيفة في ظل المنافسة الاقتصادية الهدّامة، والتّقسيم الدولي للعمل الذي يتّجه أكثر نحو تكريس الهيمنة والتبعية الاقتصادية، أو من خلال الآثار الحضارية والثقافية والقيمية، التي تعكس السّعي الغربي الرأسمالي نحو فرض أنموذجه الثقافي عالميا، عبر آليات الغزو الثقافي والعولمة الثقافية، وهو ما يمثّل تهديدا للأنساق الثّقافية التّقليدية للدول المستهدفة، بما يدفع إلى نشوء ردود فعل واستجابات تصل حدّ التّصادم في بعض الحالات، كما قد تذوب هذه الأنساق ضمن النّسق العام المعولم، عبر الانسلاخ من هذه الأطر الثقافية التقليدية.

بناء على ما تم تقديمه ضمن هذا السياق، يمكن الوصول إلى جملة من الاستنتاجات تنتظم في النقاط التالية:

- تشهد عديد المفاهيم في البيئة الدولية، غياب الإجماع الأكاديمي على ضبط دلالة مفهومها، ويعتبر الأمن من بين المفاهيم التي لم يتم بعد وضع إطار عام ومتّفق عليه، يمكن من خلاله التوصل إلى مفهوم عام يعكس حقيقته، الأمر الذي دفع إلى توسيع حقل الدراسات الأمنية وتعميقه، انطلاقا من الأطر التقليدية التي تجعله مساويا لوسائل جمع القوة ومرادفا للحرب، نحو أطر تقرّ بوجود فواعل أخرى من غير الدول، وبوجود تهديدات جديدة تؤطّرها هذه الفواعل ضمن حركيات اللّاأمن، وهو ما استدعى توسيع الوحدات المرجعية للأمن نحو الفرد والمجتمع والمجتمع الدولي، ولكن مع إقرار النقديّين بالفرد كمرجعية أساسية للأمن، يبقى مفهوم

الأمن بحاجة إلى إطار تعريفي أكثر دقّة ووضوح، وهذا الوصف ينسحب على مجمل مفاهيم حقل العلاقات الدولية وكذا الدراسات الأمنية، على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والفشل الدولاتي وغيرها من المفاهيم، التي وظّفت ضمن أطر مفاهيمية متباينة، ومن خلال مصطلحات مرنة – مطّاطة – تتجه في الغالب لتخدم مصالح جهات معيّنة.

- يعتبر الأمن غير التقليدي ضمن هذا السياق، إطارا تحليليا يكشف عن الحركيات الديناميكية للبيئة الأمنية الدولية؛ السياسية والاقتصادية والمجتمعية، فهو من جهة مفهوم تحليلي يخدم الدوائر الأكاديمية من باحثين ودارسين ومراكز بحث، ومن جهة أخرى يعتبر إطارا عمليا تطبيقيا ضمن الدوائر السياسية، من خلال خدمة الدول ومختلف أطراف المجتمع الدولي، في بناء مدركات تتجه نحو السعي لتحقيق مصالحها ضمن سياقات دولية تتسم بالفوضوية والتشابك والتعقيد.
- إن اختلاف مدركات الدول حول مفهوم الأمن غير التقليدي، يدفع بها إلى تعريفه ضمن نطاق مصالحها، فقد تؤدّي مثلا سياسات الاعتماد على الذات Self- Help في تحقيق الأمن، إلى التسبب في حالة من اللاأمن واللااستقرار تهدّد الدول الأخرى، بما يدفع إلى السّقوط في معضلة الأمن Security Dilemma، كما قد تدفع مساعي الدول نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، إلى تهديد الأمن الاقتصادي وحتى البيئي للدول الأخرى، وضمن نفس السياق؛ قد يدفع مسعى الدول لحماية أفرادها من التهديدات اللاتماثلية، إلى اختراق أمن الدول الأخرى، خاصة وأن هذه التهديدات تتجاوز في مداها الحدود السياسية للدولة الواحدة، من جهة أخرى قد يؤدّي التدخل العسكري الإنساني إلى خدمة مصالح دولة أو دول معينة.

دفعت هذه الإشكاليات النقديين إلى طرح بديل مرجعي للأمن عدى الدولة، وهو الفرد كأساس ومرجعية للأمن، فهم يعتقدون أن التشابه في حاجات الأفراد يجعل من أمنهم أيضا متشابها، وهو ما يجعل من مقاربة الأمن الإنساني الإطار الأشمل للتعامل مع التهديدات التي يطرحها الأمن غير التقليدي.

- تعتبر مقاربة الأمن الإنساني أحد الأطر النظرية الجديدة، التي اتخذت منها الدول آلية لمواجهة مختلف أطر التهديد، التي وسمت البيئة الأمنية الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، على غرار مواجهة مخرجات الفشل الدولاتي، من خلال ضبط إستراتيجيات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وكذا جهود التنمية المستدامة في ظل الأزمات الاقتصادية المتوالية، مضافا لها مخاطر التغيرات المناخية، هذا ويعود اهتمام الدول بهذه المقاربة

إلى اتصافها وتميّزها بالمرونة، وكذا اتساعها لتشمل مختلف أبعاد وقطاعات الأمن السياسية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية وحتى الثقافية.

- تعتبر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية أحد أهم المداخل المؤكدة على قوة الدولة، في واقع العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة، في ظل التسارع الهائل في ميدان المعلوماتية، الذي أنشأ شبكة واسعة من العلاقات سواء ما بين الحكومات أو عبر الحكوماتية، وهو ما يجعل الدول أكثر انكشافية أمام الأخطار الأمنية على مختلفها، فأكثر الدول اعتمادا على التكنولوجيا أكثرها هشاشة أمام التهديدات، غير أن ذلك لا ينفي أن قدرة الدول على التحكم في التكنولوجيا، هو أحد أهم العوامل المساعدة على بناء وتكوين استجابات فعالة، وإنتاج قدرة عالية على الأداء، في مواجهة الأخطار والتحدّيات، وهو ما لا يعكسه واقع العديد من دول العالم الثالث.
- تعدّد الرؤى المستقبلية التي سعت إلى استشراف مستقبل السيادة الوطنية، بين سيناريوهات الزوال والاستمرارية والحكومة العالمية، وكذا طرح المعطى الحضاري كبديل للسيادة، غير أن ذلك لا ينفي حقيقة استمرارية السيادة الوطنية كمنظم للواقع الدولي، وذلك من خلال استمرارية الدولة كفاعل أمني محوري يؤطّر تفاعلات السياسة العالمية، أمام غياب بديل واضح ومقنع يحل مكان الدولة ذات السيادة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ المصادر

1. غراهام إفانز وجيفري نويتهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 1997).
2. غريفيثس مارتن وتيري أكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008).
3. القران الكريم
4. الكيلاني عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج3، ط2، (لبنان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999).

❖ الكتب

5. أمين سمير، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**، تر: شرف الدين فهمية،(لبنان، بيروت، دار الفارابي، 2002).
6. أندرو قنسنت، **نظريات الدولة**، تر: أبو شهيوة محمد خلف، ط2، (ليبيا، دار الرواد، 2001).
7. أوصدّيق فوزي ، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، ط2، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).
8. أوصديق فوزي، **النظم السياسية والقانون الدستوري: دراسة مقارنة**، (الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2000).
9. الباش حسين، **صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية**، (لبنان، بيروت، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
10. باغنار جاك، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، تر: نور الدين اللباد (مصر، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002).
11. بانكاج غيماوت، **إعادة تعريف الإستراتجية العالمية، تر:الإمام معين**، (المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2010).
12. البداينة ذياب موسي، **الأمن الوطني في عصر العولمة**، (الرياض، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم، 2011).
13. بدوي محمد طه، **مدخل إلى العلوم السياسية**، (مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001).
14. بريمر إيّان وكيت بريستون ، الذيل السميك: **أهمية المعرفة السياسية في الاستثمار الإستراتيجي**، تر: علي كلفت، (مصر، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011)
15. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسّطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر، المكتبة العصرية للنسر والتوزيع، 2005).
16. بولتون جون ، **التدخل الدولي في مآسي البشرية**، مركز أمريكان انتربرايز، تر: علي الحارس، شبكة عراق المستقبل
17. بيارنيس بيار ، **القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا**، تر: مدني قصري، (لبنان، بيروت، المؤسسة العربي للدراسات والنشر، 2003).
18. بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008).
19. تشومسكي نعوم، **الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوّة والتعدّي على الديمقراطية**، تر: سامي الكعصي، (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007).
20. تشومسكي نعوم، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، تر: سامي الكعكي، (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004).
21. توفلير ألفين وهايدي، **الحرب وضدّ الحرب**، تر: المشير عبد الحليم أبو غزالة (" د. ب.ن "، دار المعارف، 2000).
22. الجابري محمد عابد، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، (لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).
23. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007).

24. جورج بوردو، **الدولة**، تر: محمد العدلوني الإدريسي، (المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة للنّشر والتوزيع، 2007).
25. الخطيب نعمان أحمد ، **الوجيز في النظم السياسية** ط2، (الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011).
26. خليل حسين، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا**، (لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
27. الدهيمي الأخضر عمر، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، (السعودية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2010).
28. دورتي جيمس وبالتسنغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر، 1985).
29. راغال شابيير ، **إدارة الحدود والهجرة في البحر الأبيض المتوسّط: في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**، (الأردن، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010).
30. رشاد سلام أحمد ، **أخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة على الأمن الوطني**: في كتاب: **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010).
31. رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، (قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2008).
32. روسو جان جاك، **العقد الاجتماعي**، تر: عادل زعيتر، (لبنان، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1995).
33. سالم محمد، **الإستراتجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2012- 2013- المجتمع المصري في ظل اقتصاد المعرفة**، (مصر، وزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، جويلية 2012).
34. الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (مصر، القاهرة، كلية الحقوق، 2007).
35. الشّمري عبد الصمد سعدون، **النظرية السياسية الحديثة**، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،2012).
36. طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
37. الطماوي سليمان محمد ، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (مصر، دار الفكر العربي، 1988).
38. عبد الفضيل محمود، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، (الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990).
39. عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسيات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية**،(السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، 2000).
40. عرفة محمد أمين خديجة، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).
41. غارودي روجيه، **في سبيل حوار الحضارات**، تر: عادل العوّا، (لبنان، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 1999).
42. فرادوارد موريس، **أعلام الفكر السياسي**، تر: دار الصداقة العربية، (لبنان، بيروت، دار الصداقة العربية للنّشر والتّوزيع، 2002).
43. فوكوياما فرانسيس، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين**، تر: مجاب الإمام، (الرياض، العبيكان للنشر، 2007).
44. فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، تر: حسين أحمد أمين، (مصر، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993).
45. فيشر يوشكا، **عودة التاريخ**، تر: هاني صالح (الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، 2009)
46. القصير أحمد، **منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية البنيوية**، ط2، (مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985).
47. قيراط محمد مسعود، **الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية وإستراتجية مكافحته**، (الرياض، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).
48. كالدور ماري، **الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية**، تر: حسين زينه، (العراق، بغداد، دراسات عراقية، 2009).

49.ليكلرك جيرار ، **العولمة الثقافية: الحضارات على المحكّ**، تر: جورج دكتوراة، (ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).
50.لينين فلاديمير، **الدولة والثورة: تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة**، تر: دار المعرفة والحياة، ط2، (موسكو، دار المعرفة والحياة، 1918).
51.ماتلار أرمان، **التنوع الثقافي والعولمة**، تر: خليل أحمد خليل، (لبنان، بيروت، دار الفارابي، 2008).
52.مارتن جيمس، **معنى القرن الواحد والعشرين**، تر: أحمد رمو، (سوريا، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
53.المجموعة العامة الدولية للقانون والسياسة في واشنطن بالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، **مسؤولية حماية المدنين في سوريا**، تر: مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان،(سوريا،مركز دمشق لدراسات حقوق الانسان، 2011).
54.محسن بن العجيمي بن عيسي، **الأمن والتنمية**، (السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006).
55.محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (مصر، دار المطبوعات الجامعية، 1999).
56.محمد سيد محمد، **الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر**، (مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1994).
57.محمد عاشور مهدي، **التعدّدية الإثنية: إدارة الصراع وإستراتيجيات التسوية**، (الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).
58.محمد عبد المعز نصر، **النظريات والنظم السياسية**، (لبنان، بيروت، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، د.س.ن).
59.محمد فرج أنور، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).
60.محمد نور عثمان الحسين ، **ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة**، (السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).
61.مظلوم محمد جمال، **الأمن غير التقليدي**، (السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012).
62.منصر جمال، **التدخل العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا**، (قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012)
63.ميرشايمر جون، مأساة سياسة القوى العطمى، تر: محمد مصطفي قاسم، (السعودية ، الرياض ، جامعة الملك سعود، 2012).
64.النجاح السيد، **دولة الرفاه الاجتماعي**، (لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
65. نيّوف صلاح علي، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**، (كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدانمارك،"د.س.ن") .
66.الهلالي نشأت، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة: الأمن الجماعي**، (مصر، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005)
67.هنتنغتون صاموئيل، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، تر: مالك عبيد أبو شهيوة، (ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، 1999)
68. هوبزباوم إريك ، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**، تر: أحمدان أكرم، (قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
69.هويدي أمين، **التحولات الإستراتجية الخطيرة زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه** (مصر، القاهرة، دار الشروق، 1998)، ص: 207.
70.وهبان أحمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، (مصر، الإسكندرية، دار الطبعة الجديدة للنشر، 1997).

❖ الرسائل والمذكرات

71.أزم زكرياء وولد حجاج عبد الفتّاح، **العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة إجازة في القانون الدولي العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الرباط، المغرب، 2014).

72. إيدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2012).

73. براهيمي مريم، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012).

74. برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد: دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2009).

75. بركان فايزة، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع الحاج لخضر، باتنة، 2012).

76. بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011).

77. بللوي يسين، **حوار الحضارات كأحد المرتكزات الثقافية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002).

78. بن سعدون اليامين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012).

79. بوسكين سليم، **التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012).

80. بوعيسي حسام الدين، **القرصنة البحرية وآثارها على المنطقة العربية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013).

81. بوكريطة علي، **التدخل الدولي في إطار المسؤولية عن الحماية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2014).

82. تباني وهيبة، **الأمن في المتوسط في إستراتجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014).

83. حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011).

84. حموم فريدة، **الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004)، 013).

85. حناشي أميرة، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008).

86. ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995- 2010**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011).

87. درغوم أسماء، **البعد البيئي في الأمن الإنساني**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009).

88. دير أمينة، **أثر التهديدات البيئية علي واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014).

89. رافعي ربيع، **التدخل الدولي الإنساني المسلح**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2012).

90. رمازنية فريد وآسيا عرعار، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015).

91. سليماني سهام، **تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية: دراسة حالة العراق 1991م**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005)

92. شرايطية سميرة، **تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010).

93. شميسي وداد، **الصحفيون ومصادر المعلومات الإلكترونية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاتصال والإعلام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010).

94. شيبي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2000**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009).

95. صالحي العيد، **العولمة وتأثيرها في مفهوم السيادة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، 2005).

96. صغير يوسف، **الجريمة المرتكبة عبر الانترنت**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013).

97. طرشي يسين، **إدارة الأمم المتّحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009).

98. ظريف شاكر، **البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008).

99. العايب أحسن، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945 – 2006**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2008).

100. العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011).

101. عباسة حمزة، **وسائل نقل التكنولوجيا وتسوية نزاعاتها في ضوء القانون الدولي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008).

102. العربي وهيبة، **مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014).

103. عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفّتي المتوسط من منظور بنائي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012).

104. العص جمال، **إشكالية نقل التكنولوجيا وتوظيفها في الوطن العربي**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007).

105. العلمي حسين، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر تونس وماليزيا-** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2013).

106. عمروش عبد الوهاب، **التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992-2005**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2007).

107. غزال أحمد، **أثر العولمة على الدولة القومية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والإعلام، جامعة الجزائر، 2008).

108. غزلاني وداد، **العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010).

109. قديح تيسير إبراهيم، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011م**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزّة، 2013).

110. قريب بلال، **السياسة الامنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011).

111. قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور ومفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2010).

112. قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر-** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012).

113. لكعص فاطمة، **أحداث 11 سبتمبر 2001م وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009).

114. لوصيف السعيد ، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحدّيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010).

115. لونيسي علي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012).

116. مرابط رابح، **أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول**، (رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009).

117. معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008).

118. منصر جمال، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية**، (رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011).

119. منصوري عبد النور، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010).

120. مهدي غانم محمد الرفوع، **التبعية الاقتصادية وأثرها علي النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1970_2004**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن، 2006).

121. موساوي أمال، **الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية كلية الحقوق والعوم **التدخل** السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012).

122. ناجي عودة فرهود الحمداني، **أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة السودان-** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 2004).

123. وافي أحمد ، **الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2011).

124. ومناحوس فاطمة ، **مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2005-2006).

❖ المجلات

125. إبراهيم حسن سمير، **الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها**، (مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 01، 2002).

126. أدمام شهرزاد، **الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة**، (مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 01، 2013).

127. جديد خميس، **النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة**، (مجلة المفكر، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة).

128. حتحوت نور الدين، **التدخل لأغراض إنسانية وإشكالية المشروعية**، (مجلة المفكر، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة).

129. حدّاد شفيعة، **سياقات تراجع وعودة الدولة في مركزية العلاقات الدولية**، (مجلة المفكر، العدد08، جامعة محمد خيضر، بسكرة).

130. حساني خالد، **مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية**، (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 05، العدد 01، 2012).

131. زغّو محمد ، **أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب**، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2010).

132. زقاغ عادل، العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية، (مجلة المفكر، العدد07 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة).

133. زمام نور الدين، عولمة الثقافة، (مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01، نوفمبر 2011).

134. زيدان أحمد، **التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011).

135. الطراح علي أحمد، غسان منير حمزو سنو، **الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني**، (مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الكويت، العدد 04، 2003).

136. عبد الله بن جبر العتيبي، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، العدد 100، 2008).

137. علاء عبد الحسن جبر السيلاوي، **الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري**، (مجلة الكوفة، العدد 02،" د.س.ن").

138. غربي محمد ، التحدّيات **الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، (مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012)

139. قحارية أمال، **أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية**، (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء،الجزائر)

140. قرينة عبد السلام ، **التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا: دراسة حالة دارفور**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2013).

141. قنوع نزار، **الخصخصة الاقتصادية بشكل عام، ايجابياتها وسلبياتها**، (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 02، 2005).

142. الكيلاني هيثم، **العولمة والعسكرة في الشرق الأوسط**، (مجلة الفكر السياسي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا، العدد 22، 1999).

143. مالك عوني، **رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011).

144. مأمون أحمد محمد النور، **التنمية المستدامة**، (، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 361، الرياض 2013).

145. مانسينغهام ايف ، **التدخل العسكري لأغراض إنسانية، هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانيه؟**، (المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، ديسمبر 2009).

146. مجدوب عبد المؤمن، **ظاهرة الهجرة السرية وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، 2014).

147. محمد نعمان نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي**، (سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط ، العدد 24، الكويت، 2007)

148. المصري خالد ، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**، (مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 30، العدد02 2014).

149. مصطفي جليل إبراهيم، **آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق**، (مجلة ديالي، العدد 40، العراق، 2009).

150. مكّاوي بهاء الدين، **إستراتيجية إدارة التنوع الإثني في السودان**، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 362، 2009).

151. نور الدين زمام، صباح سليماني، **تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية**، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2013).

152. النويني الحافظ، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا**،(مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أفريل 2014).

153. يوروميد للهجرة 02، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**، جامعة ساسكس، 2011).

❖ الملتقيات العلمية

154. أدمام شهرزاد، **الفواعل العنيفون من غير الدول: دراسة مفاهيمية نظرية**، (ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر، 2013).

155. بلعيد منيرة، **الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، (ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، الجزائر، أفريل 2008).

156. بن خليف عبد الوهاب، **الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي: التهديدات والحلول**، (ورقة مقدّمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24،25، نوفمبر، 2013).

157. بوسبعين تسعديت، **أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة**، (الملتقي الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة).

158. رمزي زكي، **البحث عن حل يدافع عن البلاد المدينة مشروع صياغة لرؤية عربية**، (مداخلة في ندوة بعنوان: المديونية في الوطن العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 1992.

159. عدلي عماد الدين، **بناء قدرات المجتمعات المهددة في مصر نتيجة لظاهرة تغير المناخ**، مؤتمر التغيرات المناخ، شركاء التنمية للبحوث والاستثمارات والتدريب،

160. مظلوم محمد جمال ، **تأثير الجرائم المستحدثة علي الأمن القومي**، (ملتقي علمي بعنوان الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الإستراتجية، عمان، الأردن، 2014).

161. مقاوسي صليحة ، مداخلة في ملتقي وطني حول الاقتصاد في الجزائري: **قراءات حديثة في التنمية** (كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010).

162. منايفي فريال غربي ورقية، **طبيعة العلاقة بين الدولة الفاشلة والإرهاب الدولي**، (ورقة مقدّمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013).

163. منصر جمال ، **تحوّلات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**، (ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة، 29-30 أفريل، 2008).

❖ مقالات ودراسات على شبكة الانترنت

164. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، متوفرة علي الرابط التالي :
http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

165. أديب عبد السلام ، **التقسيم الدولي الجديد للعمل**، الحوار المتمدن، العدد 602، متوفر علي الرابط التالي
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10241

166. برقوق أمحند ، **الأمن الإنساني مقاربة إتمو- معرفية**، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي:
http://Berkouk-Mhand.Yolasite.com

167. بن عبد المحسن التركي عبد الله ، **الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام**، بحث منشور في شبكة الانترنت متوفر علي الرابط التالي: https://d1.islamhouse.com/data/ar/ih_books/.../ar_almn_fe_hiat_alnas.

168. بوبوش محمد، **أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية**، جامعة محمد الخامس- الرباط، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي:http://www.oujdacity.net/regional-article-1676-ar/regional-article-1676-ar.html.

169. تقرير التنمية البشرية السنوي: **نهضة الجنوب**، (الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2013)، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:http://www.4shared.com/office/YuBKnGIl/ 2013.html

170. التكنولوجيا والعولمة، مقال الكتروني متوفر علي الرابط التالي:http://www.globalization101.org

171. الحربي سليمان عبد الله، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، مقال الكتروني متوفر علي الرابط التالي : http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/19-02.pdf

172. حلاوة ليلى، السيادة: **جدلية الدولة والعولمة**، (مصر، 08/ 05/ 2005)، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي:http://www.Maraji3-elondy.Blogspot.com/2011/05/blog-spot.3081.html

173. راوية توفيق ، **القوي الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا**، مقال الكتروني متوفر علي الرابط : http://www.meshkat.net/node/14337

174. زرزار العياشي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها علي النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي**، مقال الكتروني متوفر على الرابط التالي: http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ADIM3592.pdf

175. زكريا حسين، **الأمن القومي والاجتماعي جوهر الأمن وأهم مظاهره**، مقال متوفر علي الرابط التالي : https://alwatan.wordpress.com/2009/05/10

176. سالم غنيم محمد، **رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي**، متوفر علي الرابط التالي: http://faculty.ksu.edu.sa/m_salem98

177. سعد الدين نادية، **الارتباك الإستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط**، مقال الكتروني ، متوفر على الرابط التالي :http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/7645

178. صحيفة العرب، **واشنطن تضع أكثر من 40 منظمة على قائمة الإرهاب**، العدد 9688، متوفر علي الرابط التالي:http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/09/23-09/p07.pdf

179. عادل زقاغ، **السيادة والتدخل الإنساني**، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي: http://www.Geocities.com/adelzeggagh/sover.html

180. عبد الله السيد ولد أباه، **الإرهاب والمشروعية الأخلاقية بعد أحداث 11 سبتمبر: الخلفيات الفلسفية والإستراتيجية لمفهوم الحرب العادلة** (جريدة الحوار اليوم، الأحد، 2011/07/08)، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:. http:// www.alhiwartoday.net/mode/1321 .

181. علوي فاطمة، **تبعية الدول النامية للدول المتقدمة: التبعية الاقتصادية**، مقال الكتروني متوفرعلى الرابط التالي: www.univ-medea.dz/...2008/10.pdf

182. غالي عباسي، **أثر التكنولوجيا على موقع الوطن العربي في تقسيم العمل الدولي**، مقال الكتروني في شبكة الانترنت، العدد 26، متوفر على الرابط: http://www.mesj.com/new/articledetails.aspx?id=694

183. كينيث س كونز وجلن إم هارند، **الحرب غير النظامية هي حرب**، متوفر على الرابط الإليكتروني التالي: http://www.Airpower.Maxwell.of.mil./08/04/2010.

184. المجالي هشام نايل، **مشروطية النظام الاقتصادي العالمي لمراحل التحول الديمقراطي**، مقال الكتروني منشور علي شبكة الانترنت ، متوفر على الرابط :http://heilnews.net/article.aspx?articleno=38418

185. محسن عامر ، مفاهيم الأمن: **مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي**،مقال الكتروني متوفر على الرابط التالي :http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9504

186. محمد الرشواني منار، **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي الدولي**، مقال الكتروني منشور متوفر على الرابط الالكتروني التالي:http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-1840.htm

187. محمد عبد الله يونس، **كيف تسبب المناخ في أزمات في الشرق الأوسط**، مقال الكتروني متوفر على الرابط التالي: http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/climate-change-conflict-mena

188. المديرية العامة للدفاع المدني: **دراسة حالة التغير المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث**، متوفر علي الرابط التالي: http://www.998.gov.sa/Ar/Activities/Documents/18.doc

189. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: مجموعة صكوك دولية، المجلد 01، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993. متوفر على الرابط الالكتروني التالي: **www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic**

190. نادية سعد الدين، **الارتباك الإستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط**، مقال الكتروني متوفر على الرابط التالي :http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/7645

191. نافعة حسن ، **سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، متوفر على الرابط الاليكتروني التالي: www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=7921

192. نهال فؤاد، **الفجوة الالكترونية أسبابها ومؤشراتها**، مقال الكتروني ، متوفر على الرابط التالي: https://nalhazani2012.files.wordpress.com/2015/09/d8a7d984d981d8acd988d8a9-d8a7d984d8b1d982d985d98ad8a9.pdf

193. والت ستيفن، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعدّدة**، تر: عادل زقاغ متوفر على الرابط الالكتروني التالي: http:// www.Geocities.com/adelzeggagh/ir.html

194. صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي**، (واشنطن، أفريل، 2014).متوفر على الرابط التالي: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2014/01/pdf/texta.pdf

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ The Books

195. Adler Emmanuel, **Security Communities**, (New York, Cambridge University Press, 1998).

196. Alkir Sabina, **A Conceptual Framework for Human Security**, (centre for Research on Inequality, Human Security and ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2003).

197. Alkir Sabina, **Human Developement : Definition**, Critique and Related Concepts (Oxford, University of Oxford, 2010).

198. Annan Kofi ; **We The Peoples : the role of the United Nation in the 21 first century**, **Millennium Report**, (New York, Department of public information, 2000).

199. Batestella Dario**, theories des relations internationales,** 2éme (ed), (paris, presses des sciences politique, 2006).

200. Blom Amilie et Chrillon Frédéric**, théories et concepts des relation internationales**, (paris, Hachette, 2001).

201. Charles Philippe. David et Béatrice Pascal**, précureur de la sécurité humaine : Le sénateur Raoul- Dondurand - 1861, 1942**-, Etudes Internationales, Vol 31, n° 04, 2000.

202. Cornelia Navari, Liberalism, in Pol.D.Williams, **Security Studies an introduction**, (London, Rutledge, 2008).

203. David Charles Philippe, Roche Jean Jaque, **Théories de la sécurité** : **Déffinition, Approche et concepts de la sécurité international**, (paris, Monchrestien, 2002).

204. Delcourt Barbara, **Théories de la sécurité**(poli 401(4ECTs), scienses politique et les relations internationales 2006-2007.

205. Fukushima Akiko**, Human Security and Japanese foreign policy : in International conference on human security in East Asia** (Korea, Seoul, 16, 17 June 2003).

206. Griffiths Martin, **International Relatios Theory for the twenty-first century**, (London, Routledge, 2007).

207. Haftendorn Helga, **The Security puzzle : theory-building and discipline-building in international security**, International Studies Quarterly, Vol 35, N°01 (Mar, 1991).

208. **Human? What security**? Security Dialogue, Vol 33, 2002.

209. J. **Bellamy** Allex. **and McDonald Matt, The utility of Human Security**: **Which**

210. Jolly Richard and Basu Ray Deepayan, **National Human Development** : Reports and the human security formwork, The Human Development Report Office (USA, New York, 2006).

211. Julien Loisel, **Vuluérabilité alimentaire et développement socialement durable : étude de cas sur la sécurité alimentaire des ménages malgaches**, (Bordeaux 04, Université Montesquieu, 2014).

212. Krouse Keith, **Critical theory and security studies**: the research program of critical security studies, cooperation and conflict (1998).

213. Onuf Nicholas, "**Constructivism: a User's Manual" in Nicholas Onuf**, Vandulka Kabalkuva, International Relations In a Constructed World (London, Sharp, 1999).

214. R. Viotti Paul, **International Relations Theory**, 5th ed, London (Pearson, 2011).

215. stokke Olav ,**Aid and Political Conditionality** : core issues and state of art, in: Olav stokke,(Ed.) , Aid and Political Conditionality, (London : Frank cass, 1995).

216. Thomas Caroline**, Global Governance, Developement and Human Security**, (Third World Quarterly, Vol 22, n° 02, 2001).

217. United Nations Development Programme Report 1994, (New York, Oxford University Press,1994).

218. Walt Stephen, **The renaissance of security studies**, International studies quarterly, Vol35, N° 02 (Jun,1991).

219. Waltz Kenneth, **Theory of international politics**, (New York, McGraw-Hill, 1979).

220. Wyn Jones Richard, Message in a Bootle? **Theory and prascis in critical security studies**, in Barry Buzan and Lene Hanssan, **the transition to the post-cold war security agenda**, Vol 02 (London, SAGE Publications, 2007).

❖ Internet Resources.

221. Basold David**, The politics of self- righteousness : Canada's foreign policy and the human security agenda**, p: 08. www.eisa-net.org/be-bruga/.../bosold-Bosold_SGIR.

Bureau de la coordination des affaire humanitaires **: La sécurité humaine en théorie et en pratique , (fands des nations unies pour la sécurité humaine**, sur line: http://www.Docs.Unocha.org/.../Humaine20%Security

222. Hanlon ,Joseph **Is There An African Democracy** pp. 1- 3 of 9: http://www.bradford.ac.uk/research-old/ijas/estudos.htm

223. Jean-Vincent Holeindre, **Raymond Aron : un classique poncée internationale**, VOL 43,N°03, 2012, p : 324. Sur le lien : http :// www.eredit.Org.

224. Kenter Renater, The Art of possible : **the scenario method and the third debate in international relations theory**, (a master thesis in international relations, university of Amsterdam, 1998), obtenu en parcourant http://www.deruijter.net/Kenter.html.

225. Organisation Internationale de la francophonie, **Sécurité Humaine : Clarification du concept et approches par les organisations internationales quelque repères**On the following link ،(Délégation aux Droits de l'homme et à la Démocratie), http://www.Democratie.francophonie.org/.../Securite-Humaine

226. The Fund for Peace, **Fragile State Index 2015**, obtenu en par courant: http:// www.Fundforpeace.Org.

فهرس المحتويات

الفصل الأول :في فهم البئة الأمنيةالدولية.....11

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة.....13

المطلب الأول: في فهم الدولة.....13

المطلب الثاني: المرجعية النظرية لأصل نشأة الدولة.....15

الفرع الأول: نظريات القوة والغلبة في نشأة الدولة.....16

الفرع الثاني: النظريات العقدية في نشأة الدولة.....17

الفرع الثالث: النظريات المجرّدة في أصل نشأة الدولة.....19

المطلب الثالث: أشكال الدول.....20

الفرع الثاني: المعيار الاقتصادي في تصنيف الدول.....24

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للأمن في العلاقات الدولية.....25

المطلب الأول:مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.....26

الفرع الأول:التعريف اللغوي للآمن.....26

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن.....27

المطلب الثاني: خصائص الأمن.....29

المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن.....31

الفرع الأول: أبعاد الأمن.....31

الفرع الثاني: مستويات الأمن Security levés 35

المبحث الثالث: مقاربات إشكالية مفهوم الأمن ضمن منظورات العلاقات الدولية.....37

المطلب الأول: مقاربات المنظار الوضعي في تفسير الحالة الأمنية.....37

الفرع الأول: المقاربة الواقعية للأمن Realism Approch of security 38

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية للأمنLiberalism approch of security 43

المطلب الثاني: النظرية البنائية في التعامل مع مفهوم الأمن.....47

الفرع الأول: نشأة وافتراضات النظرية البنائي.....47

الفرع الثاني: الأمن حسب المقاربة البنائية.....49

المطلب الثالث: المنظار ما بعد الوضعي والتحول في مفهوم الأمن.....51

الفرع الأول: النقدية الاجتماعية كنظرية للعلاقات الدولية.....51

الفرع الثاني: دراسات الأمن النقدي.....52

الفصل الثاني: الدولة في ظل أطر التهديد: دراسة البيئة الأمنية الجديدة للعلاقات الدولي.....58

المبحث الأول: التهديدات التماثلية في واقع العلاقات الدولية ومخاطر انحصار السّيادة الدولية.....60

المطلب الأول: سيادة الدول في أنماط المشروطية.....60

الفرع الأول: المشروطية السياسيةPolitical Conditionality 60

الفرع الثاني: المشروطية الاقتصاديةEconomic Conditionality 61

المطلب الثاني: التدخل بالواجهة الإنسانية في الواقع الدولي: مسؤولية الحماية.....63

الفرع الأول: في فهم التدخل الإنساني.....63

الفرع الثاني: أثر التدخل الإنساني على سيادة الدول.....65

المبحث الثاني: الدولة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية واحتمالات الفشل الدولاتي68

المطلب الأول: في فهم التهديدات اللاتماثلية.....68

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي في واقع العلاقات الدولية.....72

الفرع الأول: تعريف الفشل الدولاتي.....,,,.....73

الفرع الثاني: مؤشرات الفشل الدولاتي.....74

الفرع الثالث: قراءة في دليل الدولة الفاشلة لسنة 2015م 76

المطلب الثالث: كفاءة الحدود السياسية في التعامل مع أنماط التهديدات الجديدة.....77

الفرع الأول: الإرهاب الدولي كتحدّ للحدود السياسية.....77

الفرع الثاني: الهجرة الدولية وتجاوز الحدود السياسية للدول.....80

الفرع الثالث: الجريمة المنظّمة و القرصنة البحرية.....81

المبحث الثالث: المفاعيل السلبية لليبرالية الغربية على الأمن القومي للدول.....84

المطلب الأول: التهديد الوجودي للدول.....84

المطلب الثاني: هشاشة الاقتصاديات الوطنية في ظل الاقتصاد التنافسي.....89

الفرع الأول: التبعية كمعبّر عن هشاشة الاقتصاديات الوطنية.....89

الفرع الثاني: المديونية الخارجية والأضرار باقتصاديات الدول.....91

الفرع الثالث: التقسيم الدولي للعمل وإنهاك اقتصاديات الدول المتخلفة.....92

المطلب الثالث: الانعكاسات القيمية السلبية على الدول.....94

الفصل الثالث: الدولة في مواجهة التهديد: مقاربة الأمن الانساني.....101

المبحث الأول: مقاربة الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم والبناءات.....103

المطلب الأول: مدلولات مقاربة الأمن الإنساني.....103

الفرع الأول: المفهوم الموسّع الأمن الإنساني.....103

الفرع الثاني: المفهوم الضيق للأمن الإنساني.....105

المطلب الثاني: توظيفات مقاربة الأمن الإنساني.....108

المبحث الثاني:الأمن الإنساني في معالجة مخرجات الفشل الدولاتي.....113

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.....113

الفرع الأول: ظاهرة الإرهاب التواجد الميداني وإستراتجية مكافحته.....113

المطلب الثاني: جهود تحقيق التنمية ومواجهة التغير المناخي.....120

الفرع الثاني: مشكلة التغير المناخي.....124

المبحث الثالث: الدولة والتهديد: الأنماط المستقبلية البديلة.....127

المطلب الأول: الدولة والاندماج في الثورة التكنولوجية.....127

الفرع الأول: الآثار الايجابية للثورة التكنولوجية.....128

الفرع الثاني: مخاطر الثورة التكنولوجية علي أمن الدول.....129

المطلب الثاني: سيادة الدول وسيناريوهات المستقبل.....134

الفرع الأول: الارتباطات الجديدة للسيادة على ضوء مقاربة الأمن الإنساني.....134

الفرع الثاني: مستقبل السيادة بمقاربة الأمن الإنساني.....138

الخاتمة.....143

قائمة المراجع.....149.

فهرس المحتويات.....162

الملخص

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة جملة من التّغيرات والتّحولات الهيكلية والنّظامية، التي أدّت إلى بروز بيئة أمنية جديدة، اتّسمت بالتّرابط والتّعقيد على مستوى الفواعل الدّولاتية ببروز فواعل غير الدّولة، وكذا على مستوى مصادر التّهديد انتقالا إلى مصادر أخرى عدى الخارجي منها، واكب هذه التّحولات تغيّر المفاهيم الأمنيّة في واقع العلاقات بين الدّول، حيث يعدّ الأمن غير التّقليدي في هذا الإطار أحد هذه المفاهيم، التي ارتبطت بمتغيّرات ورهانات ذات بعد عالمي يمسّ كلّ البشريّة.

طرحت هذه التّغيرات في واقع العلاقات الأمنية الدولية، عددا من الإشكاليّات التي مسّت الأدوار الوظيفيّة وكفاءة استجابة الدّول لعديد التّحديات، على غرار زيادة نشاط الفواعل من غير الدّول خاصة العنيفة منها، وكذا زيادة التّدخلات الخارجيّة في الشّؤون الدّاخلية للدّول كانعكاس للتّوجه الدّولي نحو عولمة حقوق الإنسان، مضافا لها تنامي حدّة الخطابات الهويّاتية والحركات الاجتماعية، وتداعيّاتها على تجانس الأنساق الثّقافية والمجتمعيّة للدّول، وكذا المخاطر التي حملتها الثّورة التّكنولوجية والمعلوماتية، من خلال زيادة الإنكشافية والفجوة الرّقمية بين الشّمال والجنوب.

دفعت هذه التّحولات إلى تحديث الأداءات والأدوار الأمنيّة للدّول، تماشيا ومتطلبات الواقع الدولي الرّاهن من جهة، وسعيا للتّكيف مع البيئة الأمنية الجديدة من جهة أخرى، وذلك عبر إيجاد أطر نظرية بديلة تكون أكثر فعاليّة وقدرة على مواجهة التّهديدات والمخاطر، ضمن هذا السّياق؛ اتّجهت الدول إلى تبنّي مقاربة الأمن الإنساني كآليّة عمليّة، تمكّنها من بناء استجابات شاملة لاحتواء التّهديدات التي أفرزتها البيئة الأمنيّة الدّولية الجديدة.

ABSTRACT

The world after the cold war has seen a set of systematic changements, the latter led to the appearance of a new security context, which in turn has the characteristics of being complicated and in the medium of the governmental mediators during the appearance of unrelated governmental mediators, as well as in terms of the origin of threat moving to other origins except the external ones. The aforementioned variations have been accompanied with changes of the security terms in the actual relationships between the governments where the non- traditional security in this context one of these terms that has been correlated with a worldwide variables that targets the whole humanity.

The previously mentioned changes paved the way for a set of problematic issues in the governmental relationships, which affected the employment roles and the ability of countries to respond to the challenges in addition to the augmentation of the actions apart from the countries especially the furious or the stronger ones, as well as the augmentation of the interference in the internal issues of the governments as a reflection to the governmental attitude towards the globalization of the human rights, adding to that the enormous growth of the identity rhetoric and the social movements, and their postulation about the ability to bring the social cultural contexts together in addition to the threats that have been carried by the technological war through revealing the gap between the north and the south.

These changes resulted in updating the security roles and performances of the governments, coinciding with the actual governmental reality, this is from the one hand, on the other hand trying to cope with the new security context through finding alternative theoretical frames that can be more effective and able to face the dangers and threat, in this respect the governments have chosen to adopt the approach of the human security as a practical tool so that it allows them to establish a holistic responses to cover the threats which are caused by the current new security context.